



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



ارسلهم يا صابغ  
الرماد

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

بِسْمِ تَعَالَى

①

من كتاب

## خفة النجاة

لمرحوم البرور آية الله الخيرة

الشيخ محمد آل طائف الفطاه

طاب ثراه

وعليه حواشي وتعليقات وفناوي آية الامام الخيرة

الشيخ محمد الحسين آل طائف الفطاه

دامت بركاته

طبع في مطبعة القري في النجف الاشرف

سنة ١٣٦٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# سفينه النجاه و مشكاه الهدى و مصباح السعادات

كاتب:

احمد بن على بن محمد رضا نجفى (كاشف الغطاء)

نشرت فى الطباعة:

موسسه كاشف الغطاء

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٢	سفينه النجاه و مشكاه الهدى و مصباح السعادات المجلد ١
١٢	اشاره
١٢	اشاره
١٣	[مقدمه المحشى]
١٥	[مقدمه الماتن]
١٥	و رتبها على مقدمه و مقاصد و خاتمه.
١٥	اشاره
١٦	أما المقدمه
١٦	اشاره
١٦	المطلب الأول فى موجز من أصول الإيمان
١٧	المطلب الثانى فى نبذ من أحكام التقليد
١٧	اشاره
٢٠	(الأول) فى بيان ما يصح فى التقليد و ما لا يصح
٢٣	(الثانى) فى بيان من يصح تقليده و من لا يصح و بيان حقيقه التقليد
٢٧	(الثالث) فى طريق إثبات الاجتهاد و ما يشترط فى المجتهد
٣١	(الرابع) فى بيان حكم الأعمال الصادره من الجاهل بالاحكام الكليه قاصرا أو مقصرا
٣٦	(الخامس) فى حكم تغير الاجتهاد أو التقليد
٤٤	(السادس) فى بيان حكم الشخصين أو الأشخاص المختلفين فى الاجتهاد أو التقليد
٤٩	(السابع) فى بيان باقى الأمور المتعلقة بهذا الباب و ذلك فى طى مسائل
٤٩	(أحدها) انه قد علم مما ذكرناه فى الأمور السالفه انه إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقده للشرائط و جب العدول إلى غيره
٥٠	(ثانيها) إذا علم ان عبادته مده من الزمان كانت بلا تقليد صحيح
٥٠	(ثالثها) انه قد علم مما ذكرناه فى الأمور السالفه إنما يصدر من المجتهد ان كان من قبيل الإذن و التوكيل فيبطل بموته أو جنونه أو فسقه
٥١	(رابعها) المجتهد غير العادل أو مجهول الحال لا يجوز تقييده

٥٣	المقاصد
٥٣	المقصد الأول في العبادات
٥٣	اشاره
٥٣	الكتاب الأول كتاب الطهاره
٥٣	اشاره
٥٣	و فيه مباحث:
٥٣	المبحث الأول في المياه
٥٣	اشاره
٥٥	فاعلم انهم ذكروا انها على أقسام
٥٥	(أحدها) الجارى
٥٦	(ثانيها) ماء البثر
٥٧	(ثالثها) ماء الحمام
٦١	(رابعها) ماء الغيث
٦٣	(خامسها) الكر
٦٥	(سادسها) الماء المتصل بأحد تلك المياه المعتصمه بالذات
٦٨	(سابعها) الماء القليل من الراكد غير المعتصم باتصاله بأحد العواصم
٧١	(مسائل)
٧١	(الأولى) الماء المستعمل في رفع الحدث الأصغر سواء كان الرفع له وضوءً أو غسلاً كمس الميث لا ريب في طهارته و طهوريته
٧١	اشاره
٧١	و يشترط في ترتب الحكم لزوماً أو احتياطاً أمور
٧١	(أحدها) أن يكون الماء قليلاً غير معتصم بأحد العواصم
٧٢	(الثاني) انفصال الغساله عن بدن المغتسل بعد الغسل بها
٧٢	(الثالث) انفصالها في الأولى
٧٢	(الرابع) أن يصدق عليه عرفاً كونه مستعملاً ذلك
٧٢	(الخامس) أن يكون الغسل مؤثراً في رفع الحدث
٧٢	(السادس) أن يكون مستعملاً في الغسل الرفع

٧٣	..... (الثانيه) سؤر كل حيوان يتبعه فى الطهاره و النجاسه
٧٤	..... (الثالثه) قد تبين مما سلف حكم الماء المضاف
٧٦	..... (ختام) الماء المتنجس
٨١	..... المبحث الثانى فى النجاسات
٨١	..... اشاره
٨١	..... فالكلام فى خمسة أمور
٨١	..... (أحدها) فى النجاسات
٨١	..... اشاره
٨١	..... و النجاسات الذاتيه ثلاثه عشر
٨١	..... (الأول و الثانى) البول و الغائط
٨٣	..... (الثالث المنى)
٨٣	..... (الرابع) الميته من كل حيوان ذى نفس انسانا أو غيره
٨٦	..... (الرابع) مسك الفاره
٨٨	..... (الخامس) الدم من ذى النفس
٩٠	..... (السادس) الخمر بل كل مسكر مانع بالأصاله
٩١	..... (السابع) العصير العنبى
٩٢	..... (الثامن) الفقاع
٩٢	..... (التاسع و العاشر) الكلب و الخنزير البريان
٩٣	..... (الحادى عشر) الكافر بجميع اقسامه
١٠٠	..... (الثانى عشر) عرق الإبل الجلاله بل كل حيوان جلال
١٠١	..... (الثالث عشر) عرق الجنب من حرام
١٠٢	..... (ثانيها) فى كيفيه التنجيس بها
١٠٤	..... (ثالثها) فى طريق إثباتها و إثبات التنجيس بها أو بالمتنجس بها
١٠٤	..... (رابعها) فى احكامها
١١٢	..... (خامسها) فى ما يعفى عنه منها و هو أمور
١١٢	..... (الأول) دم الجروح و القروح ما لم تبرا فى الثوب أو البدن

- ١١٣ ..... (الثاني) الدم الأقل من الدرهم
- ١١٣ ..... (الثالث) ما لا تتم فيه الصلاة
- ١١٣ ..... (الرابع) المحمول المتنجس مما لا تتم به الصلاة
- ١١٣ ..... (الخامس) ثوب المربيه أو المربي دون البدن للمولود ذكراً أو أنثى أو خنثى واحداً أو متعدداً
- ١١٥ ..... المبحث الثالث في المطهرات
- ١١٥ ..... اشاره
- ١١٥ ..... (أحدها) الماء
- ١٢٢ ..... (ثانيها) التراب الطاهر الجاف
- ١٢٢ ..... (ثالثها) الشمس
- ١٢٣ ..... (رابعها) الإسلام
- ١٢٣ ..... (خامسها) الاستحالة
- ١٢٥ ..... (سادسها) الانتقال
- ١٢٩ ..... مشكاه و فيها مصباحان:
- ١٢٩ ..... المصباح الأول في أحكام التخلي
- ١٢٩ ..... المصباح الثاني في أحكام الاستنجاء
- ١٣٠ ..... مشكاه في الوضوء
- ١٣٠ ..... اشاره
- ١٣٠ ..... المصباح الأول في أسبابه
- ١٣٠ ..... اشاره
- ١٣٠ ..... (الأول و الثاني) البول و الغائط من الموضع المعتاد و غيره
- ١٣٠ ..... (الثالث) الريح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من المعده صاحب صوتاً أم لا
- ١٣١ ..... (الرابع) النوم الغالب
- ١٣١ ..... (الخامس) كلما ازال العقل
- ١٣١ ..... (السادس) الدماء الثلاثه الحيض و النفاس و الاستحاضه بأقسامها الثلاثه الكبرى
- ١٣١ ..... المصباح الثاني فيما يجب له الوضوء
- ١٣٢ ..... المصباح الثالث في شرائطه



- ١٣٢ ..... اشارة
- ١٣٢ ..... (الأول) النيه
- ١٣٢ ..... (الثاني و الثالث) إطلاق الماء و طهارته و طهاره مواضع الوضوء
- ١٣٢ ..... (الرابع) اباحته و إباحه مكان الوضوء
- ١٣٢ ..... (الخامس) أن لا تكون الأواني من الذهب و الفضة
- ١٣٣ ..... (السادس) ان لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشره
- ١٣٣ ..... (السابع) أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث
- ١٣٤ ..... (الثامن) أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش
- ١٣٤ ..... (التاسع) سعه الوقت للوضوء و الصلاه تماماً
- ١٣٤ ..... (العاشر) مباشره أفعاله غسلًا و مسحاً بنفسه اختياراً
- ١٣٤ ..... (الحادى عشر) الترتيب بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس ثم القدمين
- ١٣٥ ..... (الثاني عشر) الموالاه
- ١٣٦ ..... المصباح الرابع فى أفعاله
- ١٣٦ ..... اشارة
- ١٣٦ ..... (الأول) غسل الوجه
- ١٣٨ ..... (الثالث) مسح الرأس
- ١٣٩ ..... (الرابع) مسح ظاهر القدمين من رءوس الاصابع إلى الكعبين طولاً مدخلاً للكعبين فى الممسوح
- ١٤٠ ..... المصباح الخامس فى سننه
- ١٤٠ ..... المصباح السادس فى أحكام الخلل من تيقن الطهاره
- ١٤٣ ..... المصباح السابع فى وضوء المضطر و أحكام الجبائر
- ١٤٤ ..... المصباح الثامن فى حكم دائم الحدث
- ١٤٥ ..... مشكاه فى الاغسال الواجبه
- ١٤٥ ..... اشارة
- ١٤٥ ..... المصباح الأول فى غسل الجنابه
- ١٤٥ ..... اشارة
- ١٤٥ ..... (القيس الأول) فى موجبات الجنابه

- ١٤٥ ..... اشارة
- ١٤٥ ..... (الأول) خروج المنى
- ١٤٧ ..... (الثاني) الجماع
- ١٤٧ ..... (القبس الثاني) فيما يجب له الغسل و ما يستحب له
- ١٤٧ ..... (القبس الثالث) فيما يحرم على الجنب و ما يكره له
- ١٤٨ ..... (القبس الرابع) فى شرائطه
- ١٤٩ ..... (القبس الخامس) فى حكم دائم الحدث و المجبور و أحكام الخلل
- ١٥٠ ..... (القبس السادس) فى حكم الحدث الأصغر فى أثناءه
- ١٥٠ ..... (القبس السابع) فى سننه
- ١٥٠ ..... (القبس الثامن) فى كفيته
- ١٥٣ ..... المصباح الثانى فى غسل الحيض
- ١٥٣ ..... اشارة
- ١٥٣ ..... (القبس الأول) فى حقيقه الحيض و شرائطه
- ١٥٤ ..... (القبس الثانى فى أقسام الحائض)
- ١٥٥ ..... (القبس الثالث) فى أحكام هذه الأقسام
- ١٥٦ ..... (القبس الرابع) فى مستمره الدم إلى ما بعد العشره
- ١٥٧ ..... (القبس الخامس) فى أحكام الحائض
- ١٦٢ ..... المصباح الثالث فى الاستحاضه
- ١٦٤ ..... المصباح الرابع فى النفاس
- ١٦٥ ..... المصباح الخامس فى غسل مس الميت
- ١٦٧ ..... المصباح السادس فى أحكام الأموات
- ١٦٧ ..... اشارة
- ١٦٧ ..... (القبس الأول) فى أولياء الميت
- ١٦٧ ..... (القبس الثانى) فى احتضاره
- ١٦٨ ..... (القبس الثالث) فى غسله
- ١٦٨ ..... اشارة

١٦٨	..... (الإشراق الأول) فيمن يجب تغسيله
١٦٨	..... (الإشراق الثاني) في نيه الغسل
١٦٨	..... (الإشراق الثالث) في شرائط الغاسل
١٧٠	..... (الإشراق الرابع) في كيفية غسل الميت
١٧١	..... (الإشراق الخامس) في سننه
١٧٢	..... (القبس الرابع) في تكفين الميت
١٧٣	..... (القبس الخامس) في الحنوط
١٧٣	..... (القبس السادس) في الصلاة على الميت
١٧٥	..... (القبس السابع) في تشييعه
١٧٥	..... (القبس الثامن) في الدفن
١٧٦	..... (القبس التاسع) في سنن الدفن
١٧٦	..... (القبس العاشر) في نبش الميت
١٧٧	..... مشكاه في التيمم
١٧٧	..... اشاره
١٧٧	..... المصباح الأول في مسوغاته
١٧٩	..... المصباح الثاني فيما يتيمم به
١٨٠	..... المصباح الثالث في كيفيته
١٨١	..... المصباح الرابع في شرائطه
١٨١	..... المصباح الخامس في احكامه
١٨٣	..... تمهيد مقدمه للدخول في مباحث الصلاة و أحكامها
١٩١	..... دليل الكتاب
١٩٤	..... تعريف مركز

اشاره

نام کتاب: سفینه النجاه و مشکاه الهدی و مصباح السعادات موضوع: فقه استدلالی نویسنده: نجفی، کاشف الغطاء، احمد بن علی بن محمد رضا تاریخ وفات مؤلف: ۱۳۴۴ ه ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۴ ناشر: مؤسسه کاشف الغطاء تاریخ نشر: ۱۴۲۳ ه ق نوبت چاپ: اول مکان چاپ: نجف اشرف - عراق ملاحظات: این کتاب با نسخه ای که در سال ۱۳۶۴ در نجف اشرف به چاپ رسیده است مطابقت دارد.

ص: ۱

اشاره

بسمه تعالی

هذا هو الجزء الأول

من کتاب

سفینه النجاه

للمرحوم المبرور

آیه الله الحججه الشیخ احمد آل کاشف الغطاء

طاب ثراه

و علیه حواشی و تعلیقات و فتاوی

اخیه الحججه

الشیخ محمد الحسین آل کاشف الغطاء قدس سره

مکتبه کاشف الغطاء النجف الأشرف

۱۴۲۳ ه ..... ۲۰۰۲ م

## [مقدمه المحشى]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و له الحمد

رب هب لى حكما و زدنى علما و الحقنى بالصالحين و المصلحين محمد و عترته الاطيين صلواتك عليهم.

(و بعد) فان من انفس ما أنتجت و أخرجته هذه العصور الأخيره من المؤلفات النافعه و الثمار اليانعه، و الآثار الخالده هو كتاب (سفينه النجاه) لشقيقنا آيه الله الشيخ أحمد تعمده الله برضوانه و اسكنه الفردوس من جنانه الذى كان فى آخر أيامه من أعظم مراجع التقليد لطائفه الإماميه فى عامه أقطارها و كان قد طبع هذا الأثر الجليل فى حياته و نفذ قبل انتهاء عامين من طبعه و بقى أكثر العارفين بمزاياه يتعطشون إلى الارتواء من مناهله بإعاده طبعه. و كان الكثير ممن رجع إلينا بالتقليد يلح علينا بأن نعلق عليه و نعيد طبعه و لكن اشتغالنا بتأليف (تحرير المجله) و طبعه مضافا إلى الظروف السود التى وقعنا فيها منذ بضع سنين عاقنا عن ذلك و لما أوشكت أو كادت أن تنفرج تلك المضايق المكربه و سححت الفرصه عزمنا بتوفيقه تعالى على طبعه الجديد مع تعليقاتنا عليه شرحا و استدراكا و بياناً لرأينا فيما إذا اختلفت الفتوى و ذكرنا فى الحواشى و التعليقات المهم من فروع (العروه الوثقى) الشهيره لسيدنا الأستاذ أعلى الله مقامه و هو أى كتاب السفينه دوره فقه كامله مشتمل على جميع كتب الفقه مع غايه التحقيق و الإيجاز بل الإعجاز و يشتمل على جمله فروع غير مذكوره حتى فى (العروه) التى هى اجمع كتاب للفروع و نرجو بعنايه الحق جل شأنه أن يبرز بالنشر بأبهى حلّه و هو بضميمه تعليقاتنا عليه و ما نلحقه به من فروع خير موسوع جامع، و أنفع حتى من (المختصر النافع) يستغنى به الفقيه فضلا عن المتفقه عن كثير من كتب الفقه و يأخذ منه أوفر النصيب من العلم المنتهى و المبتدأ و لما كانت مقدمته فى الاجتهاد و التقليد مشتمله على تحقيقات علميه عميقه بل و إلى الغايه دقيقه لا يصل إلى معانيها الطبقة و الوسطى فضلا عن الطبقات الأخرى من السواد العام لذلك أفردناها فى الطبع و جعلناها كرساله مستقله يقتنيها من هو أهل لها و يلحقها بالكتاب إذا شاء و

العمل على طبق المتن و ما نعلق عليه من الحواشى مبرئ للذمه و مسقط للتكليف و موجب للمثوبه و الأجر إن شاء الله.

و هذا أوان الشروع فى المقصود من كتاب (السفينه) و حواشينا عليه و من الحق جل شأنه نستمد العنايه و التوفيق. (١)

---

١- حرره محمد الحسين آل كاشف الغطاء فى مدرسته العلميه فى النجف الاشرف ٢٢ جمادى الآخره سنه ١٣٦٤ هـ.

**[مقدمه الماتن]**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و له الحمد

اللهم انا نحمدك و أنت الغنى الحميد و نمجدك و أنت ذو العرش المجيد نستمد منك الحسنی بالحمد الذى ألهمته و نستزيد على ما أنعمت به علينا من الهدايا لدنك و التوفيق لسبيلك و نصلى على أشرف أنبيائك و رسلك محمد الذى أرسلته رحمه للعاملين و أنزلت على قلبه الروح الأمين و على أخيه و وصيه الذى جعلته رداءً له و ظهيرا و أبناءه أقلام الحق و السنه الصدق الذين أذهبت عنهم الرجس و طهرتهم تطهيرا صلاه تنجز لهم بها من المقام المحمود موعده و تعذب بها من الشرف مورده (و بعد) فانى مجيبك أيها الأخ الفاضل أعزك الله و أرشدك و أيدك و سددك إلى ما طال تشوقك إليه و حثك عليه و ترغيبك فيه من إملاء رساله تحتوى على الإفصاح عما فرضه الله من الاعتقادات و الإيضاح لما تعم به البلوى و تكثر إليه الحاجه من أحكام العبادات و العقود و الإيقاعات و باقى المسائل الفرعيه إلى باب الديات محررا ذلك باجلى إشاره و أحلى عباره مقتصرافيهما على ما يروى الغله و يشفى العله و يحصل به مراد الطالب و مناخ الراكب و بغيه السائل و رواء الناهل و ها انا قد عزمت على ذلك متوكلا- على الله سبحانه و تعالى ملتجئ إليه و معتمداً عليه و راجيا منه أن يوفقنى لإتمامها و يجعلها خالصه لوجهه الكريم و ينفعنى بها يوم لا ينفع فيه إلا من أتى الله بقلب سليم و حيث انها مشتمله على فقه آل محمد صلوات الله عليه و عليهم الذين هم سفينه النجاه التى من ركبها نجا و من تخلف عنها هوى و مقتبسه من أنوار أخبارهم و آثارهم التى هى مشكاه الهدى و مصباح السعادات لذا سميتها (سفينه النجاه) و مشكاه الهدى و مصباح السعادات

**و رتبها على مقدمه و مقاصد و خاتمه.**

**إشاره**

## المطلب الأول في موجز من أصول الإيمان

و هي خمسة و أصول الإسلام منها ثلاثه (الأول) معرفه الله سبحانه و تعالى و يكفى فى ذلك معرفه انه واحد أحد فرد صمد لا شريك له و لا- معبود سواه قديم أزلى دائم ابدى حى قادر عالم منزه عما يقتضى الحدوث من الجسميه و الرؤيه البصريه و الاختصاص بمكان أو جهه أو زمان تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً بل يكفى معرفه انه تعالى جامع لصفات الكمال منزه عن صفات النقص و ان لم يعرف تفاصيلها و الا فالافهام قاصره عن معرفه كنه جبروته و الأوهام متقاصره عن إدراك حقيقه ملكوته تبارك الله رب العالمين (الثانى) من أصول الإسلام النبوه و يكفى فى ذلك معرفه ان الرسول إلينا و المفروضه طاعته على كفه المكلفين و علينا و الواسطه بين الله و بين الناس و من عصمه الله من كفه المعاصى و الادناس هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مره بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانه بن خزيمة بن مدركه بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان و أمه آمنه بنت وهب و ان معجزاته صلى الله عليه و آله و سلم أقوى من معجزات الأنبياء السابقين ظهوراً و أقرب صدوراً و أوفر عدداً و أصح سنداً و كفى بكتاب الله معجزاً مستمراً مدى الدهر حيث بارزته العرب العرباء و حاولت معارضته فحول الفصحاء و البلغاء فعجزوا عن ذلك و وقفوا هنالك (الثالث) من أصول الإسلام المعاد الجسمانى و يكفى فى حصول اليقين به حكم العقل بوجوبه و انه لو لا اصل المعاد لضاع عمل العاملين و ذهبت حقوق المظلومين و لساوى أشقى الأشقياء أفضل الأنبياء إذا ليس فى الدنيا ما يصلح للجزاء مع ان اقبالها على الفجار بمقدار إعراضها عن الأخيار و لو لا عود تلك الأجسام لما ورد الثواب و العقاب على المباشر للطاعات و الآثام (الرابع) و هو من أصول الإيمان الإمامه و يكفى فى ذلك الإقرار بإمامه الأئمه الاثنى عشر و عصمتهم و وجوب طاعتهم و نذكر أسماءهم الشريفه فى



هذه الرسالة تيمناً و تبركاً (فاولهم) على بن أبى طالب و أمه فاطمه بنت أسد (الثانى) من بعده ولده الحسن (الثالث) من بعده أخوه الحسين و أمهما فاطمه الزهراء (الرابع) من بعده ولده على بن الحسين و أمه شاه زنان (الخامس) من بعده ولده محمد الباقر و أمه أم عبد الله فاطمه بنت الحسن فهو علوى بين علويين (السادس) من بعده ولده جعفر الصادق و أمه أم فروه بنت القاسم (السابع) من بعده ولده موسى الكاظم و أمه حميده (الثامن) بعده ولده على الرضا و أمه أم البنين (التاسع) من بعده ولده محمد الجواد و أمه الخيزران (العاشر) من بعده ولده على الهادى و أمه سمانه (الحادى عشر) من بعده ولده الحسن العسكرى و أمه حديثه (الثانى عشر) الإمام المنتظر صاحب العصر و الزمان خليفه الله فى عباده و امينه فى بلاده قائم آل محمد ارواحنا و ارواح العالمين فداه و أمه نرجس و هؤلاء هم العتره الطاهره و فقنا الله لطاعتهم و حشرنا فى زمريهم (الخامس) من أصول الإيمان العدل بمعنى انه لا- يجوز عليه عز اسمه الظلم و الاخلاص بالواجب و يكفى فى إثباته غناه عن الظلم و جمعه لصفات الكمال و تنزيهه عن ذميم الخصال و قد ذم الظلم و أهله و أمر بفعل الأفعال المرضيه و نهى عن الأخلاق الرديه.

### المطلب الثانى فى نبذ من أحكام التقليد

#### اشاره

اعلم انه قد استقل العقل و تواتر النقل بان الله سبحانه و تعالى لكمال لطفه و تمام رحمته و رأفته بعباده لم يتركهم سدى بل فرض لهم فرائض و حدّد لهم حدوداً و جعل لهم احكاما و جعل لكل واقعه حكما حتى ارش الخدش فيجب على كل مكلف ان تكون اعماله فى عباداته و معاملاته من عقوده و ايقاعاته و عادياته بل و كافه حركاته و سكناته فى اقواله و افعاله موافقه لتلك الأحكام الشرعيه مطابقه لتلك النواميس الإلهيه و معرفه ذلك فى زمان الرسول و عترته الطاهرين صلّى الله عليه و آله و سلم كانت بالرجوع إليهم و الاستضاءه بانوارهم و الاقتضاء لآثارهم حتى فى زمن الغيبه الصغرى فان صاحب الأمر روحى له الفداء كان قد عين نوابا مخصوصين تصل إليه التوقيعات بواسطتهم و هم كانوا السفراء بينه و بين شيعته و أما بعد أن

وقعت الحيره بسبب غيبته الكبرى التي انقطعت فيها السفاره و النيايه الخاصه لم يبق طريق لمعرفة تلك الأحكام الا بالرجوع إلى كتاب الله المجيد و الأحاديث الشريفه و حيث ان ذلك لا يمكن أن يكلف به جميع المكلفين و الا لاختل النظام فى المعاش و المعاد لا- جرم صار الناس على صنفين فصنف على عهدته تعيين الأحكام و استنباطها من الأدله و الصنف على عهدته كافه الأمور الآخر التي يتوقف عليها استقامه النظام و الثانى يرجع إلى الأول فى اخذ الأحكام المتعلقة به فالأول هو المجتهد و الثانى هو المقلد و هذه سنه الله فى عباده و بلاده حتى فى زمان الرسول و عترته الطاهره فانه لم يكن ممكنا وصول جميع المكلفين إليهم و اخذ الأحكام عنهم خصوصا بعد انتشار الإسلام و كثره المسلمين بل قوله جل شأنه [فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ] داله على ان الأمر كان كذلك فى أوائل الإسلام أيضا نعم الفرق بين الزمانين ان المعرفة فى ذلك الزمان ببركات وجودهم الشريف كانت ايسر منها فى هذا الزمان مضافا إلى استقلال العقل به و لذا لا يختص به أهل مله و مله بل هو جار فى جميع أهل الملل و الأديان قد أكده النقل و أيده و أرساه و شيده حيث ورد فى ذلك كثير من الآيات و الأخبار كآيه النفر و آيه الذكر و غيرهما و قد أمروا صلوات الله و سلامه عليهم بالرجوع إلى من عرف حلالهم و حرامهم

و قال العسكرى عليه السلام فى التفسير المنسوب إليه و اما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظاً لدينه مخالفا لهواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه و قد ورد فى التوقيع عن صاحب الأمر أرواحنا له الفداء و أما الوقائع الحادثه فارجعوا فيها إلى رواه أحاديثنا فانهم حجتي عليكم و انا حجه الله عليهم

إلى غير ذلك من الأخبار الداله على ذلك فاذا لا ينبغى الريب فى انقسام المكلف إلى قسمين مجتهد و مقلد و رجوع الثانى فى معرفه أحكامه إلى الأول و من أنكر ذلك بلسانه فهو معترف به فى جناحه و من جحدته فى قوله فهو مصدق له فى فعله نعم هنا قسم ثالث و هو تارك الطريقتين و العامل بالاحتياط و هذا و ان كان الحق صحه اعماله و صحه عباداته حتى إذا استلزم التكرار خلافا لمن خالف فى ذلك فان الحق على ما فصل فى محله كفايه

الامتثال الإجمالى العلم حتى مع التمكن من الامتثال التفصيلى بالعلم فضلا عن الظن الخاص أو المطلق من دون فرق بين استلزامه للتكرار و عدمه فى التعدييات أو التوصليات فى الشبهات الحكيمه أو الموضوعيه بل هو بحكم العقل و النقل ارجح من الامتثال الظنى خاصا أو مطلقا لكن ذلك لا يستغنى به عن الاجتهاد أو التقليد و لو فى الجملة لمعرفة موارد الاحتياط إذ قد لا يحصل الثفات إلى اشكال المسأله ليحتاط و قد يكون الاحتياط فى ترك الاحتياط و قد يتعارض الاحتيطان فلا بد من الترجيح مثلا- الماء المستعمل فى رفع الحدث الأ- كبر الاحتياط يقضى بعدم استعماله فى رفع الحدث لكن إذا فرض انحصار الماء به ينعكس الأمر و يكون الاحتياط قاضيا باستعماله بل قد يجب إذا كان الاحتياط بتركه استجابيا و احوط من ذلك الجمع بين استعماله و التيمم و هكذا و كل ذلك يحتاج فى تميزه إلى اجتهاد أو تقليد على ان ذلك إنما يجرى فيما يمكن فى الاحتياط كالشبهات الوجوبيه أو التحريميه من الشك فى التكليف أو المكلف به فى الواجبات الاستقلاليه أو الارتباطيه كما فى موارد الشك فى الجزئيه أو الشرطيه أو المانعيه أو القاطعيه فى الأحكام التكليفيه أو الوضعيه فى الشبهات الحكيمه أو الموضوعيه و اما فى موارد دوران الأمر بين محذورين من الحرمة و الوجوب كذلك فلا- طريق إلى الاحتياط و لا- مجال الا- للرجوع إلى أحد الطريقين هذا مضافا إلى ما فيه من العسر التام و الحرج الشديد على عامه المكلفين فان من أراد الاحتياط فى فريضه واحده فى مقدماتها و أجزاءها و شرائطها و موانعها و قواطعها ربما لا يكفيه لذلك عامه نهاره و ليله و بالامتحان يعرف صدق ما ادعيته فان القول خفيف المئونه و لكن عند الفعل تسكب العبرات و تكثر العثرات

إذا انبجست دموع من عيون

تبين من بكى ممن تباكى

و من أمكنه ذلك فعليه به و طوبى له فما أحسنه و أرححه و على أى حال فالراجح المحافظه عليه بقدر الإمكان فانه طريق النجاه و الميسور لا يسقط بالمعسور هذا فى مشروعيه اصل الاجتهاد و التقليد فى الجملة و اما تفاصيل ما يصح فيه التقليد و ما لا يصح و من يصح تقليده و من لا يصح و ما حقيقه التقليد و ما يعتبر فيه إلى غير

ذلك من الأحكام المتعلقة بذلك فموقوف بينها على أمور

### (الأول) فى بيان ما يصح فى التقليد و ما لا يصح

اعلم ان التقليد لا يصح فى الأصولين اعنى أصول الدين و أصول الفقه و لا فى مبادئ الاستنباط من النحو و الصرف و المنطق و نحوها و لا فى الضروريات التى يستوى فيها المجتهد و المقلد كوجوب الصلاة و الصوم و نحوهما بل و لا فى اليقينيات التى يمكن لكل أحد تحصيل اليقين بها لوضوح أدلتها و لا فى تطبيق المفاهيم الكليه على مصاديقها و الكبريات على صغرياتهما مما تكون الشبهه فيه على فرض حصولها موضوعيه ليس على عهده الشارع إزالتها و لا من شأنه بيانها لأن المنشأ فيها اشتباه الأمور الخارجيه و مثله الشك فى اصل إيجادها كما لو شك فى إنه أتى بالصلاه مثلا أم لا و لا فرق فى ذلك بين ان تكون تلك المفاهيم خارجيه صرفه أو

مخترعه شرعا كماهيه العبادات و نحوها إذ بعد معرفه الحكم الكلى و موضوعه الكلى الذى يأخذ من الشارع يكون تطبيقه على مصاديقه و كذا إحراز تحققه فى الخارج راجع إلى المكلف لا دخل له بالشارع و يستوى فيه المجتهد و المقلد فلو شك المقلد فى مائع انه خمر أو خل مثلا و قال المجتهد انه خمر لا يجوز له تقليده فيه نعم من حيث انه مخبر عادل يقبل قوله كما فى أخبار غير المجتهد إذا كان عادلا و كذا لو شك فى انه صلى مثلا أم لا و قال المجتهد بأنه صلى و هكذا و من هنا يتوجه اشكال على ما جرت عليه السيره من الرجوع إلى المجتهد فى تفسير كلم الوصايا و الأوقاف و النذور و الاقارير و نحوها عند التخاصم فى تعيين المراد منها فيستفتى فيها و يجعل ما يفتى به حجه لأحد الخصمين على الآخر مع ان الحكم الشرعى الكلى فيها ليس هو الا العمل على طبق ما أراه الموصى أو الواقف أو الناذر أو المقر و أما تعيين المراد فراجع إلى المكلفين بالعمل فى ذلك من الوصى و الورثه و متولى الوقف و الموقوف عليهم و هكذا و ينبغى ان لا يكون فهم المجتهد حجه عليهم لو فهموا منها خلاف ما فهم بل يسرى الإشكال إلى كثير من المباحث التى ذكرها علماؤنا قدس الله أسرارهم فى مثل كتاب الوصايا و الوقف و النذر و الإقرار و غيرها من الكتب فانهم قد أطلوا الكلام فى الكثير من المسائل الراجعه إلى تعيين المراد مع ان ذلك كله ليس بحثا عن الحكم الكلى ليكون من

مسائل الفقه اللهم الا ان يكون المقصود من ذلك الاستعانة بفهم المجتهد على تعيين المراد عند من يتوجه إليه التكليف بذلك ويكون ذكر العلماء له في تلك الكتب لذلك الغرض أيضا من باب الاستطراد وهذا كله بالنسبة إلى تطبيق المفاهيم على مصاديقها أو إحراز تحققها في الخارج واما (١) نفس تلك المفاهيم الكلية التي هي موضوعات للأحكام الكلية فلا ريب في جريان الاجتهاد والتقليد فيها سواء كانت من الماهيات المخترعة أو من الموضوعات اللغوية أو العرفية فان الموضوع الكلي بحدوده وقيوده كالحكم الكلي إنما يؤخذ من المجتهد كما يؤخذ من الشارع والشبهه فيه على فرض حصولها حكميه على عهده الشارع وإزالتها ومن شأنه بيانها فان منشأها أما فقد النص أو إجماله أو تعارضه و في الجميع الأمر راجع إليه غايه ما هناك انه في صورته إجمال النص كما يمكن الرجوع إليه في رفع الإجمال كذلك يمكن الرجوع إلى اللغة والعرف

١- هذا المقام لا- يخلو من إجمال و ابهام؛ فإن أوله ظاهر في ان محل البحث ناقص الشك في معنى المفهوم و آخره ظاهر في الشك في المصاديق وانطباق الكلي عليها، و التحقيق ان يقال ان الشك ان كان في المركبات الشرعيه و الماهيات المخترعه كالصوم و الصلاه و نحوها فالمرجع فيها إلى الشارع و الفقيه لا- غير لأن عليه بيانها كما ان عليه بيان أحكامها فالحكم و الموضوع هنا سواء، و ان كان الشك في المفاهيم العامه و الألفاظ اللغويه و العرفيه فإن كان الشك في معانيها و المراد منها في استعمال الشارع و المشرعه مثل مفهوم الصعيد و الكعبين أو الجزء أو السهم في وصايا الموصين أو الأولاد و الذريه في كلمات الواقفين و أمثال ذلك فالمرجع أولا- في تفسيرها إلى النص لأن موضوع الحكم كنفس الحكم على المتكلم بيانه و هو اعرف بمراده. فان لم يكن هناك نص فالمرجع إلى العرف الخاص أو العام فان لم يكن أو اشتبه فإلى اللغة فان لم يتضح منها ذلك فلا- محيص من الرجوع إلى الأصول العمليه و إذا تعارض النص مع العرف فان كان معتبرا عمل به في مورده و يرجع إلى العرف في غيره و ان لم يكن معتبرا فالمرجع إلى العرف مطلقا و مع الشك فالمرجع كما قلنا إلى الأصول، أما إذا كان المفهوم واضحا معلوما و حصل الشك في المصداق أى ان الشك في هذا المصداق ينطبق عليه ذلك المفهوم مثل ان مفهوم الغنم معلوم واضح و يشك في ان المتولد من الشاه و الكلب من أى الطبعيتين هو و أى المفهومين ينطبق عليه فلا مجال هنا للرجوع إلى الفقيه و لا إلى الشارع أصلا فان أمكن تمييزه بالرجوع إلى العرف أو إلى الامارات تعين و الا- فإلى الأصول العمليه فينبى على طهارته و حرمة لحمه للأصل فيهما. أما الرجوع في ألفاظ الوصايا و الوقف و نحوها إلى الفقهاء فهو من باب الأصل العام و القاعده الكلية و هي لزوم رجوع الجاهل إلى العالم في كل شىء. و الفقيه أعرف بموارد الاستعمال و خصوصيات الكلام الكاشفه عن مراد المستعملين و هذا هو ملاك صحه اصل التقليد و اعتباره فتدبر هذا و اغتتمه.

إذا كان الإجمال بدوياً يمكن زواله بالرجوع إليها بالرجوع اليهما هذا كله بالنسبة إلى الأحكام الواقعية المجعولة للوقائع بعناوينها الأولية و أما الأحكام الظاهرية التي هي مفاد الأصول العملية المجعولة للشاك على نحو الوظيفة الفعلية فلا ريب في رجوعها إلى المجتهد سواء كانت جارية في الشبهات الموضوعية أو الحكمية نعم بينهما فرق من حيث ان الثاني من المسائل الأصولية فتختص بالمجتهد استنباطاً و عملاً لأن إجراءاتها في مجاريها لا يسوغ الا بعد الفحص عن الأدلة الذي لا يقدر عليه الا المجتهد بخلاف الأولى فانه من المسائل الفقهية إنما يختص بالمجتهد استنباطها و الا فإجرائها في مجاريها مما يشترك فيه المجتهد و المقلد لعدم اشتراطه بالفحص و على تقديره فهو فحص في أمر خارجي يقدر عليه المقلد مثلاً إذا استفاد المجتهد من الأدلة ان الأصل الجارى في الشك بالطهارة و النجاسة هو أصالة الطهارة فليس للمقلد ان يجريه في مسألة ماء الغسالة و عرق الجنب من حرام إذا وقع الشك في طهارتهما و نجاستهما و لكن له أن يجريه فيما إذا شك في طهاره الثوب أو الماء و نجاستهما لاحتمال ملاقاتهما للنجاسة بعد أن قلده في ان الأصل المجعول من الشارع في مثل ذلك هو أصالة الطهارة ثم انه لا بد من التقليد في الأحكام الشرعية الفرعية من دون فرق بين التكاليفات بأقسامها و الوضعيات

كذلك فكما يجب التقليد في الواجبات و المحرمات كذلك يجب في المستحبات و المكروهات و المباحات و كما يجب في الأجزاء الواجبة كذلك يجب في الأجزاء المستحبة نعم في مثل الأذكار و الدعوات و الزيارات و الصلوات و ما أشبه ذلك من المستحبات التي علم الرجحان الشرعي في اصل ماهيتها و طبيعتها بأى فرد تحققت يمكن أن يقال بعدم وجوب التقليد في خصوصياتها إذا أتى بها بداعى القربة المطلقة لا- بعنوان ورود بخصوص بل إذا أتى بها بذلك العنوان الخاص لكن بداعى احتمال الأمر رجاءً للثواب جاز أيضاً على ان ما في الكتب المعروفة المعلوم انتسابها إلى أساطين الدين قدس الله أسرارهم لا ريب في صحته و اعتباره و جواز العمل على طبقه فلکافه إخواننا أيدهم الله تعالى بروح منه العمل بما في كتب الشيخ الطوسى كالمصباح و غيره مما يصح انتسابه إليه و كتب السيد ابن طاوس كذلك كالأقبال و

مهج الدعوات و امان الأخطار و نحوها و كتب البهائي كمفتاح الفلاح و غيره و كتب المجلسي كزاد المعاد و تحفه الزائر و غيرهما و هكذا غيرها من الكتب التي علم انتسابها إلى علمائنا الكرام (١) جزاهم الله عن الإسلام و أهله خير الجزاء

### (الثاني) في بيان من يصح تقليده و من لا يصح و بيان حقيقه التقليد

اعلم ان أهم ما يشترط وجوده فيمن يرجع إليه في التقليد هو الاجتهاد و أهم ما يتوقف عليه الاجتهاد هو وجود القوه القدسيه التي يتمكن بها من رد الفروع إلى الأصول و استنباطها منها و استقامه السليقه التي يتمكن بها من فهم المراد من كلمات أهل بيت العصمه صلوات الله عليهم و إشاراتهم و هذه القوه و تلك الاستقامه من الملكات النفسانيه التي لا تحصل بالكسب (٢) و إنما هي بيد الله سبحانه يؤتها لمن يشاء من عباده في مبدأ الفطره حسبما تقتضيه حكمته و إرادته و لعله إلى هذا أشير بما ورد من ان العلم ليس بكثرة التعلم و إنما هو نور يقذفه الله بقلب من يشاء (و يشترط) فيه بعد إحراز الاجتهاد أمور فمنها البلوغ و العقل و الذكوره و الإيمان و العداله و طهاره المولد إجماعا كما في الروضه و

١- بل و حتى الكتب التي لم يعلم انتسابها إلى أربابها إذا كانت مشتمله على أدعيه و أذكار و أوراد و ختومات مثل ختم الواقعه و نحوها من السور الشريفه فان الذكر و الدعاء كالصلوات خير موضوع فمن شاء استقل و من شاء استكثر و كثيرا ما نصح الأسانيد بالمتون، و على كلام الأنبياء و أوصيائهم مسح نور إلهيه يعرفها أهلها و لا يسرى ذلك إلى مثل الطلسمات و الاوافق و ما أشبه ذلك من أعمال المحتالين و الدجالين فانها إشراك و مصائد فليحذر المؤمنون منها و الله العاصم.(الحسين)

٢- لعل المراد ان الكسب ليس هو العله التامه في حصولها إذ كم من سائر لا يزيده كثره السير الا بعدا عن الغايه لا ان الكسب لا اثر له. كيف و قد ابى الله أن يجرى الأمور الا بأسبابها و لم نجد أحدا من متعارف البشر جاءته ملكه الاجتهاد بدون سعي و كد بل السعي و الكد لا بد منه فان كان ممن له استعداد و أهليه حصلت له تلك الملكه بمعونه الحق جل شأنه و بألطافه. و الا خاب سعيه و لم يصل إلى الغايه مهما جد و اجتهد و لا يختص هذا بعلم الأصول أو الفقه بل عامه العلوم و سائر الصنائع و الفنون على هذا فليس كل من اشتغل في فنّ يصير فنا و لا كل من جد في صنعه يكون أستاذا و إنما على قدر المكاسب و المواهب تعلق الدرجات و تسمو الملكات و تعظم الهبات.(الحسين)

العدالة هي ملكه (١) إتيان الواجبات و ترك المحرمات و تعرف بحسن الظاهر الكاشف عنها علما أو ظناً بل يعتبر فيه أن لا يكون مقبلا على الدنيا و طالبا لها مكبا عليها مجدا في تحصيلها كما دل عليه الخبر السالف المروى عن العسكرى عليه السلام و منها الحريه على الأشهر كما في الروضه و الحفظ و الضبط بمعنى عدم كونه كثير السهو و النسيان و كونه مجتهدا مطلقا على الاحوط فلا يجوز تقليد المتجزى و منها الاعلميه على الاحوط فلا يجوز تقليد المفضول مع التمكن من الفاضل و المراد بالأعلم الأقوى ملكه و الاجود استنباطا لا الأكثر اطلاعا و حفظا نعم أكثرية الاطلاع على الأشباه و النظائر قد يكون لها مدخله في قوه الملكه و اجوديه الاستنباط فتعتبر من هذه الجبهه و لو تعارضت فضيله العلم مع فضيله التقوى و الورع بعد إحراز العدالة فيهما قدم العلم و لو كان كل منهما اعلم من الآخر في باب فالاحوط تقليد كل فيما هو اعلم فيه كما لو كان أحدهما اعلم في العبادات و الآخر في المعاملات أو اختلفا كذلك في أقسام العبادات أو المعاملات أو في أحكام عبادته واحده على الأقوى و إذا تردد الاعلم بين شخصين أو اشخاص فان أمكن تعيينه بالعلم أو الظن وجب على الاحوط و الا- فلا يبعد جواز تقليد الاعلم الواقعي الموجود فيما بينهما المعين في الواقع و ان لم بعينه و حينئذ فما اتفقوا فيه عمل به و ما اختلفوا فيه ان أمكن الاحتياط اخذ به و الا تخير و له

١- هذه العبارة شائعه في كلمات جملة من الفقهاء في تعريف العدالة أو الاجتهاد و منهم السيد الأستاذ قدس سره في (العروه) و هي جدا قاصره عن افهام المعنى المراد ضروره ان كل أحد له ملكه إتيان الواجبات و ترك المحرمات حتى افسق الفسقه و إنما التعبير الصحيح الوافي بالإشارة إلى تلك الحقيقه انها ملكه الإتيان بالواجب و ترك الحرام بسهولة و هذه الملكه كسائر الملكات و الصفات الإنسانيه كملكه الشجاعه و الكرم و الحلم كسبيه أو وهيبه فالشجاع يدخل إلى الحرب ركضا ثابت الجنان من غير تأمل و لا رويه كشيء عادي له اما الجبان فينخلع قلبه إذا رأى السيوف تلمع و الأسنه تشرع و لا يدخل إلى حومه الوغى و لو ضربته بالسياط فالفاسق قد يأتي بالواجب متكلفا لعدم الملكه اما العادل فهو سهل عليه معتاداً له بل تصعب عليه المخالفه و المجتهد الواسع إذا عرض عليه اصعب الفروع قدر على استنباط حكمه بمجرد توجيه الفكر لإحاطته بالقواعد و الأدله و حضورها عنده فكل فرع يرد عليه و ان لم يخطر عليه في مده عمره و لكنه أسرع ما يعرف حكمه و يستنبط وجهه و لا يحتاج إلى استفراغ وسع جديد فالملكات صفات إنسانيه تصدر عنها الأعمال بسهولة فتدبره.(الحسين)



فى هذه الصورة تقليد الجميع من باب المقدمه العلميه لتقليد الاعلم و يكون الحكم كما ذكر و اما تقليد أحدهما بعنوانه الكلى أو تقليد مصداق أحدهما بمعنى الفرد المبهم المررد فيما بينهما أو تقليد المجموع من حيث المجموع فلا وجه له و إذا لم يفت الاعلم فى واقعه جاز الرجوع فيها إلى غير الاعلم فالاعلم و من ذلك احتياطاته اللزوميه كالتى لم تسبق بفتوى و لم تلحق بها إذا نشأت من التوقف و اما إذا كانت احكاما و لو تعويلا على أصاله الاحتياط أشكل الرجوع إلى الغير و كذا لو شك فى انها من أى النحويين و ان قلد الاعلم ثم صار غيره اعلم منه عدل إليه حتى لو كان الأول ممن يحرم العدول و لو إلى الاعلم و لو توافق الاعلم و غيره فى الفتوى جاز له العمل بها و لو بتقليد غيره فان التقليد معتبر من باب الطريقيه لا الموضوعيه و ان كان الاحوط خلافه و يجب تقليد الاعلم فى هذه المسأله فلو قلده أجاز له الرجوع إلى غيره جاز و ان كان ذلك الغير يرى وجوب تقليد الاعلم لأن تقليد غير الاعلم باذن الاعلم تقليد للاعلم فى هذه المسأله و لو تساويا فى العلم و ان تفاضلا فى العداله و الورع تخير فى تقليد أيهما شاء و ان كان الاحوط تقليد الاععدل الاورع بل له تقليد أحدهما فى بعض المسائل و الآخر فى آخر حتى فى أحكام عبادته واحده فضلا عن المتعدد بل لو أفتى أحدهما بوجوب جلسه الاستراحه مثلا و استحباب التلث فى التسيحات الأربعه و أفتى الآخر بالعكس جاز له تقليد الأول فى استحباب التلث و الثانى فى استحباب الجلسه بل له على الأقوى ان يقلد أحدهما فى الحكم و الآخر فى الموضوع إذا كان المحكوم عليه هو مفهوم ذلك الموضوع دون مصاديقه كما لو أفتى أحدهما بحرمة الصوم

المندوب فى السفر مثلا مع عدم كون الأربعه فراسخ عنده سفرا و أفتى الآخر بتحقق السفر بها مع فتواه جواز الصوم المندوب فى السفر فإذا قلد الأول فى الحرمة و قلد الثانى فى الموضوع و هو كون الأربعه سفرا حرم عليه إيقاعه فيها و هذا بخلاف ما إذا كان المحكوم عليه مصاديق ذلك المفهوم كما لو أفتى أحدهما بطهاره ماء الاستنجاء مع فتواه باختصاصه بمخرج الغائط و أفتى الآخر بنجاسته مع فتواه بعمومه لمخرج البول فليس له الحكم بطهاره ما يغسل به البول تقليدا للأول بالحكم و الثانى بالموضوع و

الأقوى كون التخيير بين المتساويين استمرارياً فله بعد تقليد أحدهما العدول إلى الآخر و ان كان الاحوط خلافه و هل يصح فى صوره التساوى تقليدهما معا فيما توافقا فيه مطلقا دفعه أو تدريجا فيتعدد المقلد و التقليد و يتحد المقلد و المقلد به أولا يصح مطلقا أو يفصل بين الدفعه و التدريج فيصح فى الأول دون الثانى وجوه أقواها الأول و عليه فلو عدل أحدهما فهل يبقى مع الباقى أو يعدل مع العدل أو بتخير وجوه اقواها الأخير و الظاهر ان الاعلميه لا تعتبر فيما عدا التقليد مما يرجع أمره إلى الحاكم الشرعى كالولاية على القاصرين أو الأوقاف أو الوصايا و غيرها مما يرجع إليه بل لا تعتبر فى القضاء أيضا على المشهور فحكموا بان اختيار تعيين الحاكم إلى المدعى فلو اختار غير الاعلم الزم خصمه بالترافع عنده فضلا عما إذا توافقا عليه لكن الاحوط مع وجود الاعلم فى البلد أو ما يليه و ان كان الترافع عنده عدم التجاوز عنه و حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه و لو لمجتهد آخر الا إذا تبين خطأه (و منها) الحياه فى الجملة فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً مطلقاً و يجوز البقاء على تقليده ان كان مساويا للحى (١) و ان كان اعلم منه فان اوجبنا تقليد الاعلم و جب البقاء و الاجاز و ان كان الحى اعلم منه انعكس و التقليد نظير البيعه يتحقق بمجرد إنشاء الالتزام فمن التزم بالعمل بفتاوى مجتهد حسبما يتجدد له من الوقائع فقد قلده تعلم شيئاً من تلك الفتاوى أم لا عمل بشىء منها أم لا اخذ رساله للعمل أم لا فلو مات ذلك المجتهد قبل ان يعلم المقلد بشىء من فتاويه أو يعمل بها جاز له البقاء على تقليده فيها و لو عمل أو علم ببعض دون بعض جاز له البقاء على تقليده حتى فيما لم يعمل به و لم يعلم (٢) لكن إنما يجوز له البقاء بعد تقليد الحى فى ذلك فلو بقى بدون ذلك كان كمن

١- الأصح عندنا عدم جواز البقاء على تقليد الميت الا فى المسائل التى عمل بها و التقليد عندنا هو العمل لا الالتزام و إذا مات المجتهد فالذى عمل بفتواه مخير بين البقاء عليها فى تقليد الحى فى ذلك و بين العدول إلى الحى اما الفتاوى التى لم يعمل بها فيتعين الرجوع فيها إلى الحى و الله العالم.(الحسين)

٢- قد عرفت انه مشكل بل لا بد من الرجوع فيها إلى الحى.(الحسين)

لم يقلد حتى لو كان ذلك الميت ممن يرى جواز البقاء على تقليد الميت اما لو قلد الحى فى ذلك جاز له البقاء و لو كان ذلك الميت ممن يرى حرمة و حينئذ فيبقى على تقليده الا فى هذه المسألة و لو عدل إلى الحى فليس له العود إلى الميت و ان كان ذلك الحى ممن يرى جواز البقاء لانه بعدوله إليه فقد تقليده السابق فعوده إليه يكون كالتقليد الابتدائى و منه يعلم انه لو مات الثانى بعد العدول إليه فقلد ثالثا يرى جواز البقاء أو وجوبه فليس له البقاء الا على تقليد الثانى دون الأول نعم لو كان الثانى يرى وجوب البقاء أو جوازه فبقى على تقليد الأول فبعد رجوعه إلى الثالث الذى يوجب البقاء أيضا و يجيزه يمكن ان يقال بتعيين بقائه على الأول لانه لم يقلد الثانى الا- فى جواز البقاء أو وجوبه و اما فيما عداه فهو باق على تقليد الأول و يمكن أن يقال بالتخير لأنه مقلد لهما و الأقوى الأول و لو قلد مجتهدا يرى ان التقليد يتحقق بمجرد الالتزام فمات ثم قلد آخر يرى انه لا يتحقق الا- بالعمل لكنه يرى جواز البقاء فيكفى فى جواز بقائه حتى فى المسائل التى لم يعمل بها عمله بتلك الفتوى أعنى تحقق التقليد بمجرد الالتزام و الأقوى صحه تقليد المميز و ان لم يكن بالغا و ترتب أحكام التقليد عليه فلو قلد مجتهدا ثم مات جاز له البقاء عليه و ان مات قبل البلوغ فضلا عما إذا مات بعده مع بقائه على تقليده.

### (الثالث) فى طريق إثبات الاجتهاد و ما يشترط فى المجتهد

من العدالة و العلميه و طريق إثبات فتواه و الطرق إلى ذلك كثيره (أحدها) و هو احسنها و أتقنها تحصيل العلم بذلك بنفسه من دون توسط واسطه فى السبيل ففى الاجتهاد و العلميه يمكن ذلك لمن كانت له اهليه و ممارسه فى المطالب الفقهيه بمناظرته و الحضور فى مدرسته و النظر فى تصنيفه و كتابته و لكن لا يخفى ان للاجتهاد مراتب متفاوتة و درجات متباعده لا يصل إلى تمييزها القاصر و لا يهتدى إلى معرفتها سوى البصير الماهر و فى العدالة بكثره معاشرته سفرا و حضرا حتى يحصل العلم بحصول تلك الملكة له و هذا أيضا مقام شامخ و محل منيع لا يميزه الا نياقده الرجال و قد روى فى الاحتجاج و عن تفسير العسكرى عن الرضا عليهما السلام انه قال قال على بن الحسين عليهما السلام إذا رأيتم الرجل قد

حسن سمعته و هديه و تماوت فى منطقه و تخاضع فى حركاته فرويدا لا يغرنكم فما اكثر من يعجزه تناول الدنيا و ركوب الحرام منها لضعف بنيته و مهاتته و جبن قلبه فنصب الدين فخا لها فهو لا يزال يختل الناس بظاهرة فان تمكن من حرام اقتحمه و إذا وجدتموه يعق عن المال الحرام فرويدا لا يغرنكم فان شهوات الخلق مختلفه فما اكثر من ينبو عن المال الحرام و ان كثر و يحمل نفسه على شواء قبيحه فيأتى منها محرما فإذا وجدتموه يعف عن ذلك فرويدا لا يغرنكم حتى تنظروا ما عقده عقله فما اكثر من ترك ذلك أجمع ثم لا- يرجع إلى عقل متين فيكون ما يفسده بجهله اكثر مما يصلحه بعقله فإذا وجدتم عقله متينا فرويدا لا يغرنكم حتى تنظروا مع هواه يكون على عقله أم يكون مع عقله على هواه و كيف تكون محبته للرياسات الباطله و زهده فيها فان فى الناس من خسر الدنيا و الآخره بترك الدنيا للدنيا و يرى ان لذه الرئاسه الباطله افضل من لذه الأموال و النعم المباحه المحلله فيترك ذلك اجمع طلبا للرياسه الباطله حتى إذا قيل له اتق الله اخذته العزه بالاثم فحسبه جهنم و لبس المهاد فهو يخبط خبط عشواء يقوده أول باطل إلى ابعدها غايات الخساره و يمدد ربه بعد طلب لما لا يقدر عليه فى طغيانه فهو يحل ما حرم الله و يحرم ما احل الله لا يبالي بما فات من دينه إذا سلمت له رئاسته التى قد شقى من اجلها فأولئك الذين غضب الله عليهم و لعنهم و اعد لهم عذابا مهينا و لكن الرجل نعم الرجل هو الذى هواه تبع لأمر الله و قواه مبذوله فى رضا الله يرى الذل مع الحق اقرب إلى عز الابد من العز فى الباطل و يعلم ان قليل ما يحتمله من خيراتها يؤديه إلى دوام النعيم فى دار لا تبيد و لا تنفد و ان كثير ما يلحقه من سرائها ان اتبع هواه يؤديه إلى عذاب لا انقطاع له و لا زوال فذللكم الرجل نعم الرجل فيه فتمسكوا و بسنته فاقتدوا و إلى ربكم فيه فتوسلوا فانه لا ترد له دعوه و لا تخيب له طلبه و قد ذكرنا هذا الخبر الشريف الساطعه منه أنوار النبوه و الإمامه بتمامه ليكون تذكره و تبصره لنا و لكافه اخواننا وفقنا الله و اياهم لاتباع مرضاته و اجتناب ما يسخطه و قد حملة فى الوسائل على انه بيان لأعلى مراتب العداله لا لأدناها و انه مخصوص بمن يؤخذ عنه العلم و يقتدى به فى الأحكام الدينيه

لا في امام الجماعة و الشاهد و هو جيد و اما في الفتوى فبالأخذ من المجتهد شفاها أو كتابه إذا حصل له العلم بأنه خطه أو من رسالته مع الامن من الغلط و قابليته لفهم المراد منها أو تفسير غيره لها مع الاطمئنان به و العبارات الظاهره في الفتوى ذكر الحكم بدون تقييد أو أن يقول الأقوى كذا أو الاظهر أو الأقرب أو الظاهر و لا يخلو عن قوه و ما أشبه ذلك و اما إذا قال في المسأله اشكال أو تردد أو تأمل أو المشهور كذا أو لا يخلو من وجه أو لا يبعد كذا أو يحتمل ان يكون كذا أو نحو ذلك فليس من الفتوى في شىء و اما الاحتياط فان كان مسبقا بالفتوى أو ملحوقا بها فهو استجابى و ان لم يكن فان صرح بان فتواه احتياط فهو من باب عدم الفتوى فيجوز الرجوع فيه إلى الغير حتى بعد العمل على طبقه (ثانيها) الشيعاء الموجب للعلم لكنه بالنسبه إلى الاجتهاد و الاعلميه لا- بد أن يكون عند أهل العلم القابلين لتمييز ذلك و الا ففوره العوام الطغاه لا عبره بها بل لا بد أيضا من التدقيق فيه بحيث يكون أخبار أهل العلم مستندا إلى وقوفهم على ذلك بالمراجع له و المناظره معه أو الحضور في درسه أو المطالعه لكتابه و الا فرب شيعاء ينتهى إلى أخبار واحد بل قد يكون ذلك الواحد اخبر به على سبيل الاحتمال فاخبر به الآخر عنه على سبيل الجزم و هكذا (ثالثها) البينه العادله لكنها بالنسبه إلى الاجتهاد و الاعلميه يشترط فيه ما مر في الشيعاء (رابعها) أخبار العدل الواحد بالفتوى بل الثقه و ان لم يكن عدلا فان الأقوى حجيته في ذلك و ان لم نقل بحجيته في الموضوعات فانه إخبار بالحكم الكلى لا بالموضوع فيدل على اعتباره جميع ما دل على اعتباره في روايه الأحكام و هذه الطرق (١) كله في عرض واحد

١- نظرا إلى غلبه الفساد على الصلاح في هذا الزمان و استيلاء المطابع و الأغراض و رواج الدعايات الكاذبه و الدعايه المستأجرين و بساطه العوام و سلامه نفوس الكثير منهم فاصح طريق و اقربه إلى الواقع لمعرفة المجتهد الذى يتعين الرجوع إليه- النظر إلى كثره انتاجه و شيوع مؤلفاته و خدماته للشريع الشريف و الإسلام و كتبه النافعه و ثماره اليانعه، و ردوده على المذاهب الباطله فانها أوضح دليل على مقدار رتبته من الاجتهاد فى الفقه و غيره للعوام و غيرهم و هذه هى السيره المستمره و العاده المتبعه عند الإماميه من زمن الأئمه سلام الله عليهم إلى عصر اساتيدنا رضوان الله عليهم فقد كان الرواه، يعرف العالم منهم بكثره روايته و مؤلفاته التى كانت تسمى الأصول إلى زمن الكلينى رضى الله عنه صاحب (الكافى) فى الحديث ثم تلاه الشيخ المفيد قدس سرته الذى انحصرت مرجعيه الإماميه به فى عصره و ما استحق ذلك الا بكثره مؤلفاته التى بلغت قرب المائتين ثم جرى تلاميذه على هذا المنهاج فألف الشيخ الطوسى رحمه الله ما يناهز الثلاثمائه كتاب فى مختلف العلوم و بهذا صار شيخ الطائفه ثم تلاه قرينه السيد المرتضى رضى الله عنه أبو الثمانين و جرى الحال على هذا المنوال إلى زمن المحقق الحلى صاحب الشرائع و النافع و المعبر و غيرها ثم انتهت المرجعيه إلى العلامة الحلى و مؤلفاته فى مختلف العلوم تكاد تفوت حد الاحصاء فى الفقه و الأصول و الحديث و الحكمه و الكلام و الحساب و الهندسه و الافلاك بالعربيه و التفسير و الأخلاق و هكذا تسلسلت الزعامه الدينيه من بعده لولده فخر المحققين صاحب الإيضاح و السيد عميد الدين صاحب الكنز و الشهيدين و لا سيما الشهيد الثانى الذى تبلغ مؤلفاته اكثر من مائتين و هكذا إلى الشيخ البهائى و من بعده إلى الشيخ مرتضى الأنصارى و تلاميذه من اساتيدنا كالشيخ ملا كاظم صاحب الكفايه و غيرها و أستاذنا السيد الطباطبائى صاحب العروه (و الغرض) من هذا كله ان مرجعيه الإماميه كان معيارها و طريقها كثره الانتاج و توفر المؤلفات فى شتى العلوم لا- فى خصوص الفقه و الأصول و قد قيل من ثمارهم تعرفونهم اما اليوم و فى هذا العصر التعيس فقد انقلبت الآيه و انعكست القضيه و ضاعت الموازين و سقطت العقول و نهضت البطون فاننا لله و انا إليه راجعون. (الحسين)

حتى البينه و خبر العدل فانهما من الظنون الخاصه التى يجوز العمل بها حتى مع التمكن من العلم و اما الظنون المطلقه فلا يجوز العمل بها مع التمكن من أحد تلك الطرق و مع عدمه ففى العداله يجوز ذلك و كذا فى الاعلميه فقط سبق تقديم مضمونها بل محتملها على غيره و اما الاجتهاد أو فتوى المجتهد ففى العمل بها أو الرجوع إلى فتوى الأموات المتيقن اجتهادهم أو العمل باحوط القولين أو الأخذ بالاحتياط فى اصل المسأله و جوه احوطها الاخير و ظواهر الألفاظ فى كلام المجتهد أو رسالته أو كلام الناقلين لفتواه من الظنون الخاصه يجوز العمل بها حتى مع التمكن من العلم و إذا تعارضت طرق إثبات الفتوى فان أمكن الجمع العرفى فى الدلاله بحمل الظاهر على الاظهر أو النص كتنقيح المطلق أو تخصيص العام أو نحو ذلك عمل به و الا فان كان بينهما تقديم و تأخير أخذ بالمتأخر و الاقدم السماع شفاها على النقل و على الكتاب و إذا تعارض نقل السماع مع الكتاب لا يبعد تقديم الكتاب مع الامن من الغلط و إذا تعارض ناقل السماع مع ناقل الكتاب أو تعارض نقل السماع بعضه مع بعض أو نقل الكتاب كذلك عمل بالترجيحات من الاعرفيه و الاكثرية و الاعدليه و الاضبويه و نحوها و إذا تكافئا تخير فلا يبعد الحاق الروايه عن المجتهد بالروايه عن الإمام فى التعديل و التضعيف و التحسين و التوثيق و الإرسال و الإضمار و القطع و الوقف و غيرها

فيجربى على هذه ما يجربى على تلك و إذا تعارضت الكتب أو اختلفت الشفاه ربما جربى بعض التريجحات و الا فالتخير.

#### (الرابع) فى بيان حكم الأعمال الصادره من الجاهل بالاحكام الكليه قاصرا أو مقصرا

لعدم استناده إلى اجتهاد أو تقليد صحيحين و لا عمل بالاحتياط و هى تاره تكون من المعاملات من عقود أو ايقاعات أو غيرها من التوصيات التى لا- يشترط فى صحتها قصد التقرب كالتطهير من النجاسات و التذكيه و نحوها و أخرى من العبادات التى يشترط فى صحتها ذلك و على التقديرين فتاره يأتى بها من الالتفات و أخرى مع الغفله و الملتفت تاره يعتقد الفساد و أخرى يعتقد الصحه و لو سکونا إلى قول من يسكن إليه من ابويه و امثالهما أو تقليدا لمن لا يصح تقليده أو زعما للاجتهاد و ليس به أو نحو ذلك مما يوجب الاعتقاد و سکون النفس و ثالثه يكون شاكا مترلزلا ثم الكلام تاره فى استحقاق العقاب و عدمه و أخرى فى الصحه و الفساد المترتب عليهما و جوب القضاء أو الإعاده و عدمه (اعلم) ان المستفاد من أدله و جوب تحصيل العلم بالاحكام عقليها و نقلها إنما هو الوجوب الغيرى المقدمى لتحصيل المطابق للواقع و الاجتهاد و التقليد معتبران من باب الطريقيه لا الموضوعيه فان أدله و جوب رجوع المجتهد إلى الدلاله و رجوع المقلد إلى المجتهد إنما هى لبيان الطرق الشرعيه لا لبيان اشتراط اخذ الواقع من هذه الطرق فلا- يترتب على ترك الأخذ بها مع موافقه الواقع عقاب و لا- فساد نعم من اخذ بها و انفق مخالفتها للواقع كان معذورا من حيث التكليف فلا عقاب و اما من حيث الوضع فلا فتجب الإعاده و القضاء و غيرهما من الآثار الا أن يدل دليل خاص على خلاف ذلك و من لم يأخذ بها فخالف الواقع فان كان عن قصور كان كمن اخذ بها فخالف و ان كان عن تقصير لم يكن معذورا لا- فى التكليف و لا- فى الوضع و مرآه مطابقه العمل الصادر للواقع و عدم مطابقته هى العلم بذلك أو الطريق الذى يرجع إليه المجتهد أو فتوى المجتهد التى يرجع إليها المقلد و توهم ان ظن المجتهد أو فتواه لا يؤثر فى الوقائع السابقه فاسد لأن مؤدى ظنه هو نفس الحكم الشرعى الواقعى الثابت للأعمال الماضيه و المستقبله و من ذلك يعلم الحال فى

استحقاق العقاب و عدمه و انه مع المطابقه للواقع لا عقاب و ان ترك الأخذ بالطرق المذكوره تقصيرا فضلا عن القصور من دون فرق بين الصور السالفه كلها و اما مع المخالفه للواقع و عدم الأخذ بتلك الطرق فالامر فيه دائر مدار القصور و التقصير فان كان قاصرا فلا عقاب و الا استحققه و أما الصحه و الفساد فاما فيما عدا العبادات مما لا يشترط في صحته قصد التقرب فلا ينبغي الإشكال في الصحه لو طابق الواقع و ان كان حين الإتيان به معتقدا للفساد فضلا عما إذا كان غافلا أو شاكا أو معتقدا للصحه و لو من دون تقليد صحيح أو اجتهاد صحيح كما لا ينبغي الإشكال في الفساد لو خالفه و ان كان حين الإتيان معتقدا للصحه أو مستندا إلى اجتهاد أو تقليد صحيحين فضلا عما إذا كان معتقدا للفساد أو شاكا أو غافلا نعم لا يكون مكلفا بالواقع ما دام الاعتقاد أو الاستناد إلى الطريق الصحيح فإذا زال رجع الأمر إلى الواقع و عمل على مقتضاه و توهم الفساد في المعاملات من حيث الشك في ترتب الأثر على ما يوقعه فلا يأتي منه قصد الإنشاء في العقود و الايقاعات مدفوع بأن قصد الإنشاء يحصل حتى مع القطع بالفساد شرعا فضلا عن الشك فيه ألا ترى ما يقع من الناس من قصد التمليك في القمار و بيع المغصوب و غيرهما من البيوع الفاسده و اما العبادات فهي كذلك أيضا في ان المدار في صحتها و فسادها على المطابقه للواقع و عدمها لكنها تفترق عن المعاملات في تحقيق الصغرى أعنى المطابقه للواقع و عدمها و ذلك لاعتبار قصد التقرب فيها و هو لا يتحقق في بعض الصور السابقه فلا يكون مطابقا للواقع فيحكم فيه بالفساد و ذلك أعنى عدم التحقق واضح في بعض الصور و في بعضها واضح تحققه و بعض محل للإشكال فاما إذا اعتقد الفساد لفقد شرط أو جزء أو وجود مانع أو قاطع فواضح عدم تأتى قصد التقرب منه فلا ريب حينئذ في فساد عبادته و ان طابقت الواقع من سائر الجهات بأن لم تكن فاقده لما اعتقد فقده و لا واجده لما اعتقد وجوده و اما إذا كان غافلا أو بانيا على الصحه اعتقادا أو اجتهادا أو تقليدا و لو غير صحيحين فواضح تأتى قصد ذلك منه فلا ريب في صحه عبادته مع المطابقه للواقع من سائر الجهات و اما إذا كان شاكا فان بنى على الاحتياط بالجمع في موارد دوران الأمر



بين المتباينين من الشبهه الحكيمه كما فى صوره التردد بين القصر و الاتمام بل و الشبهه الموضوعيه كما فى صوره التردد فى القبله بين الجهات فاتى ببعض الاحتمالات عازما على اتيان الباقي و بعد الفراغ منه قبل الشروع فى الباقي انكشفت مطابقتها للواقع فلا ريب فى صحته لتحقق قصد القربه منه و ان بنى على الاقتصار على الموافقه الاحتماليه فاتى ببعض الاحتمالات رجاء مطابقتها للواقع بانيا على الاقتصار عليه فانكشفت المطابقه و كذا لو أتى فى مقام الشك فى الجزئيه أو الشرطيه بالعباده خاليه عن ذلك الجزء و الشرط كان صلى بدون السوره رجاء المطابقه للواقع فانكشف عدم وجوبها فهو محل للاشكال بل جزم بعض الاساطين بالفساد مستظهراً نفي الخلاف فيه مستنداً إلى عدم تحقق قصد التقرب فى مثل ذلك مما بعلم فيه بوجود الأمر الا بقصد الإتيان بما يعلم معه المطابقه مفرقا بين المقام و بين ما يحتمل فيه وجود الأمر كبعض الصلوات و الاغسال التى لم يرد فيها نص معتبر و اعاده بعض الصلوات الصحيحه ظاهراً من باب الاحتياط بأن الأمر على تقدير وجوده هناك لا يمكن قصد امتثاله الا بهذا النحو فهو أقصى ما يمكن هناك لكن يتوجه عليه ان الإتيان بداعى احتمال الأمر إذا كان كافيا فى تحقق قصد التقرب كما هو الحق فلا- يفرق فيه بين الجزم بوجود الأمر و عدمه و لذا لا ينبغى التأمل فى صحه مثل ذلك فى المستحبات نعم فى الواجبات ربما يتأمل فى ذلك من حيث ان الإتيان ببعض الاحتمالات بانيا على الاقتصار عليه مشوبا بالتجرى لكنه مندفع بان التجرى إنما هو فى ترك البعض الآخر لا فى اتيان هذا البعض فالقول بالصحه لا يخلو (١) عن قوه و ان كان الاحتياط لا ينبغى تركه و اولى بالصحه ما إذا أتى بها كذلك عازما على الفحص بعد الفراغ فان طابقت الواقع و الا أعاد أو أتى بباقي الاحتمالات فانكشفت المطابقه و اولى منهما ما إذا دخل فيها جازما بصحتها فعرض له فى الاثناء ما يوجب التردد فى صحتها أو بطلانها فمضى فيها عازما على الفحص بعد الفراغ كذلك فانكشفت الصحه و ربما مال بعض فى هذه الصوره إلى التفصيل بين كون الحادث مما وجب على المكلف تعلم حكمه قبل الدخول فى الصلاه لعموم البلوى كأحكام الخلل

١- و لكن لعل ما ذكره بعض الأساطين أصح و الفرق بين المقامين يظهر بالتأمل. (الحسين)

الشائع وقوعه و ابتلاء المكلف به فلا يجوز لتارك معرفه المضى بترك الصلاه و بين كونه مما لا يتفق الا نادرا و لذا لا يجب تعلم حكمه قبل الصلاه للوثوق بعدم الابتلاء به غالبا فيجوز ذلك و الأقوى الصحة فى الجميع و ان كان الاحتياط لا ينبغى تركه و يتفرع على اشتراط قصد التقرب فى العبادات اشتراط صحتها بمعرفه ماهيتها و اجزائها و شرائطها و موانعها و قواطعها باجتهاد أو تقليد ليتمكن من قصدها كذلك الا ان الظاهر كفايه المعرفه الاجماليه و انها واجده لجميع الأجزاء و الشرائط فاقده لكافه الموانع و القواطع و ان لم يعرفها تفصيلا فلا يشترط التمييز بين الأجزاء و الشرائط و لا بين الأجزاء الواجبه و المندوبه و لا بين شروط الصحة و شروط الكمال و لا بين الواجب الاصاله و الواجب بالتبع لمقدميته لواجب آخر بل الظاهر الصحة إذا اتفق وجود شرائطهما التوصليه كطهاره البدن و اللباس و ستر العوره و نحوهما و فقد موانعها و قواطعها كالتأمين و التكفير و الفعل الكثير و نحوها و ان لم يعرف شرطيتها و مانعيتها لا تفصيلا و لا إجمالا لعدم دخولها فى حقيقه العباده ليتوجه القصد إليها كذلك نعم فى مثل الصوم الذى حقيقته الامساك عن المفطرات يشترط معرفتها إجمالا أو تفصيلا ليتمكن من قصده لكن موانعه الآخر التى لا دخل لها بحقيقته كالمرض و السفر و الحيض حكمها حكم موانع الصلاه و كذا الظاهر الصحة إذا اتفق سلامتها من الشك و السهو و ان لم يتعلم احكامهما قبل العمل بل و كذا لو لم تسلم من ذلك و لكن كان له مسدد يعرفه حكمه أثناء العمل بالنسبه إلى ما يمكن فيه ذلك على نحو يوافق حكمه الشرعى من دون فرق بين ما يعم به الابتلاء و ما لا يقع الا نادرا و بين أن يكون قد اطمأن من نفسه بعدم الابتلاء به أو لم يطمئن بل حتى لو كان قاطعا بابتلائه به فلم يبتل به أو ابتلى و امكنه العمل بحكمه الشرعى فى الاثناء الا ان ذلك كله لا يسقط فرض تعلم الأحكام الشرعيه و وجوب معرفتها بالاجتهاد أو التقليد الذى هو من أهم الفرائض و قد تطابق العقل و النقل على وجوبه و ورد فى الكتاب المجيد و السنه الشريفه من الحث عليه و الترغيب فيه ما تجاوز حد الاحصاء و الحصر و يكفى دليلا على وجوبه توقف الإطاعه و الامتثال و الوصول إلى الواقعات عليه و لولاه

لضاعت أحكام الشريعة المقدسه و حصول المطابقه للواقع بدونه احيانا من باب الاتفاق لا تعويل عليه كما ان فواتها معه كذلك ليس بقادح بعد معذوريته بذلك و إنما الغرض مما ذكرناه التنبيه على أمور (أحدها) ان الظاهر من تلك الأدله ان وجوبه مقدمى غيرى للتوصل به إلى موافقه الواقعيات فالعقاب فى صورته تركه المؤدى إلى مخالفه الواقع إنما هو على مخالفه الواقع لا على تركه و يلزمه نفي العقاب إذا لم يؤد إلى ذلك خلافا لمن خالف فزعم الوجوب (١) النفسى و ان العقاب على ترك التعلم (ثانيها) ان اعتبار الطرق التى يرجع إليها المجتهد و فتوى المجتهد التى يرجع إليها المقلد إنما هو من باب الطريقيه لا الموضوعيه فلو عمل على طبقها فخالف الواقع فهو و ان كان معذورا من حيث العقاب لكن بالنسبه إلى الآثار الوضعيه يلزم الجرى على ما انكشف من أول الأمر الا ان يدل دليل خاص على خلاف ذلك خلافا لمن زعم الاجزاء (٢) بالعمل على طبقها (ثالثها) ان معرفه تلك الأحكام من تلك الطرق ليست شرطا مستقلا فى صحه الأعمال من عبادات أو معاملات بل هى دائره مدار جامعيه العمل للاجزاء و الشرائط الواقعيه و عدمها نعم فى العبادات قد يتوقف ما يعتبر فيها من نيه الإطاعه و الامتثال على تلك المعرفه فتعتبر فى ذلك لا استقلالا كما عرفت ذلك مفصلا لكن هذا لا ينبغى أن يكون موجبا للتسامح أو التسافل فى تعلم الأحكام الشرعيه الذى لا- يمكن الوصول إلى الواقعيات غالبا الا به فان المطابقه التى فرضنا حصولها من دون ذلك إنما هو فرض نادر على ان الأمان من العقاب لا يحصل الا به مع العمل إلى طبقه فانه ان أصاب فهو و الا كان معذورا و اما إذا لم يتعلم فالعقاب يترتب عليه على تقدير المخالفه فأحكام الشك و السهو يجب تعلمها اجتهاداً أو تقليداً خصوصا ما يعم به الابتلاء نوعا فلو لم يتعلمها فابتلى بذلك فورد خلل فى العباده لا

- 
- ١- الواجب النفسى نوعان واجب بنفسه لنفسه كالصلاه و الحج و واجب بنفسه لغيره كالأقامه على القول بوجوبها و لا يبعد ان وجوب التعلم من هذا القبيل و لعل وجوب الوضوء و غسل الجنابه من هذا القبيل.
  - ٢- القول بالاجزاء فيها اجمع أو فى جمله منها قوى. (الحسين)

يمكن تداركه عوقب على ذلك اللهم الا- أن يكون قد اطمأن بعدم ابتلائه بذلك عادة فاتفق له ذلك على خلاف العاده فانه يمكن ان يقال بعدم العقاب و ان وجب القضاء و الأجزاء الواجبه يجب تمييزها من الأجزاء المستحبه و كذا شروط الصحه يجب تمييزها من شروط الكمال فانه يحتاج إلى ذلك عند فرض ضيق الوقت ليقصر على الواجبات فلو أخل بذلك و ابتلى كذلك فلزمه للجهل تأخير الصلاه عن وقتها كان معاقبا و قد ورد عن أهل بيت العصمه عليهم السلام انهم قالوا هلك الناس الا العالمين و هلك العالمون الا- العاملين و هلك العاملون الا المخلصين و المخلصون على خطر عظيم (١) جعلنا الله و كافه اخواننا من العالمين العاملين المخلصين و نجانا و اياهم من ذلك الخطر العظيم بجوده و منه و كرمه انه هو الجواد الكريم.

### (الخامس) فى حكم تغير الاجتهاد أو التقليد

و هو و ان علم إجمالاً مما سبق فان مقتضى ما ذكرنا من الطريقيه فى الأدله التى يرجع إليها المجتهد و فتوى المجتهد التى يرجع إليها المقلد و ان المدار فى الأجزاء و عدمه هو المطابقه للواقع و عدمها و ان مرآه ذلك بالنسبه إلى الوقائع السابقه هو العلم أو الظن أو الفتوى ان يكون العمل بالنسبه إلى ما مضى و ما يأتى على طبق الاجتهاد اللاحق أو التقليد اللاحق الا ان يدل دليل خاص على خلاف ذلك و لكن ان شئت كشف الحجاب عن ذلك فاعلم ان الرأى السابق إذا تبدل إلى رأى لاحق فان انكشف انه حين الرأى الأول لم يكن واصلاً إلى مرتبه الاجتهاد أو كان و لكنه لم يستفرغ الوسع فى حكم تلك الوقاعه بان استند إلى اصل عملى ناف للتكليف أو دليل اجتهادى كذلك من دون فحص عن الدليل الوارد أو الحاكم أو المعارض أو المقيد أو المخصص أو قرائن المجاز أو فحص و لكن لم يفحص المقدار الواجب ثم عشر بعد ذلك على ذلك فلا ريب فى وجوب العمل على الرأى اللاحق ان حصل و الا احتاط أو رجع إلى مجتهد له رأى فيها من دون فرق بين

١- وجه الاستشهاد بهذا الحديث الشريف غير ظاهر. (الحسين)

أعماله السابقة أو اللاحقه و ان كان الرأى الأول عن اجتهاد صحيح فان علم بمخالفته للواقع فالحكم كما مر بل و كذا لو لم يعلم بمخالفته للواقع و لكن علم ببطلان مستنده واقعا كما لو زعم حجيه القياس فافتى بمقتضاه لانكشاف عدم دليل ثابت الحجيه له على ذلك على اشكال ينشأ من احتمال الاكتفاء بكون الدليل ثابت الحجيه حال التعويل عليه لا مطلقا و اما ان لم يعلم بذلك بل كان اجتهاده الظنى على خلاف ما سبق فاما فى الأعمال اللاحقه فالحكم كما مر و اما فى الأعمال السابقه فهو محل الخلاف فمنهم من يقول بالأجزاء و منهم من يقول بعدمه و القاعده و ان كانت تقضى بالثانى كما مر و لكن لزم العسر و الحرج العام بل اختلال النظام الموجب للمخاصمه بين الأنام و الا لسلبت الزوجه من بعلها و أخليت الدار من أهلها و لو بعد دهور و أعوام و ذلك منى بالسيره القاطعه من العلماء و العوام المتصله إلى زمان الإمام و لذا لم يتعرض شىء من الأخبار لبيانه مع كثره وقوعه و كثره الابتلاء به حتى فى زمان الأئمه عليهم السلام يعين الأول على ان فى اقتضاء القاعده لذلك فى مثل المقام تأملا فانه يمكن ان يقال انه حتى بعد حصول الظن الثانى هو يرى حجيه الظن الأول فى زمانه بعد تماميه موازينه و لا رجحان للثانى على الأول بالنسبه إلى زمان حصوله ثم ان الوقائع التى هى مورد اختلاف الاجتهاد ان كانت من الأفعال المتصرمه فى الوجود كالصوم و الصلاه و الحج و نحوها فلا اشكال فى تمييز ما سبق منها و ما لحق فلو اكتفى فى التسيحات الاربع بتسيحه واحده و فى التيمم بضربه واحده أو كان يرى طهاره ماء الغساله و عرق الجنب من حرام و صحه العقد و الايقاع بالفارسيه و التذكيه بغير الحديد و الطلاق بمثل أنت بتة أو بتله و العتق المعلق و عدم النشر بالعشر و حليه بعض الحيوانات و نحو ذلك فجميع اعماله الواقعه على طبق ذلك قبل رجوعه عن ذلك ماضيه و الأعمال المتجدده لا بد من إيقاعها على طبق الاجتهاد اللاحق و ان كانت من الأمور الباقيه بنفسها أو بآثارها فان كان الباقي هو نفس الموجود الخارجى الذى هو متعلق للحكم الوضعى أو التكليفى كماء الغساله و عرق الجنب من حرام أو ملاقيهما فلا اشكال فى جريان حكم الاجتهاد الثانى عليه فلو عدل إلى النجاسه و جب اجراء احكامها عليه و ذلك لان الحكم الوضعى و التكليفى الذى يتعلق به إنما يتعلق به

باعتبار فعل المكلف المرتبط به و هو متجدد بعد العدول و ان كان الباقي هو الأثر الحاصل من فعل المكلف المتعلق بذلك الموضوع كما لو توضأ أو اغتسل بماء الغساله أو بملاقيه أو ملاقى عرق الجنب من حرام أو تيمم بضربه واحده أو تزوج أو تملك أو طلق بالفارسيه أو ذكى بغير الحديد أو طلق بالالفاظ التي هي محل الخلاف أو اعتق عبده معلقاً أو تزوج من ارضعته عشرراً و هكذا و كان متعلق ذلك باقيا إلى ما بعد الرجوع كأن كانت طهارته الحاصله من الوضوء أو الغسل أو التيمم باقيه لم تنقض بالحدث و زوجته التي تزوجها أو طلقها باقيه و ما تملكه باقٍ و الحيوان الذى ذكاه بغير الحديد باقٍ و هكذا فالظاهر جريان أحكام الاجتهاد السابق عليه و لو بعد رجوعه فيجوز له ان يصلى بتلك الطهاره و لو بعد عدوله إلى القول بالنجاسه و كذا له ان يرتب آثار الزوجيه و الملكيه و الحريه و البيئونه و التذكيه و نحوها و لو بعد عدوله إلى القول بالفساد فى أمثال ذلك و ذلك ان متعلق الحكم الحاصل بالاجتهاد السابق فى مثل هذه الموارد هو الفعل الأول الواقع منه من تطهير أو عقد أو ايقاع أو تذكيه أو نحوها باعتبار تأثيرها فى الأثر الذى من شأنه البقاء و الدوام و الأفعال المتجدده من صلاه أو وطئ أو اكل أو نحوها فإنما هى من توابع ذلك الأثر فإذا وقع ذلك الفعل الأول فى حال الاجتهاد السابق فلا يؤثر الاجتهاد اللاحق بالنسبه إلى الأفعال المتجدده التابعه لذلك الأثر الحاصل منه و الفرق بين مثل العقد بالفارسيه و التذكيه بغير الحديد فيحكم فى الحيوان المذكى بذلك على طبق الاجتهاد الثانى بخلاف الزوجه الباقيه لا وجه له كالفرق فى الزوجه بين عقدها بالفارسيه أو عقدها مع حصول عشر الرضعات بينها و بينه فيحكم فى الثانى بالفساد بعد تبدل رأى دون الأول نعم لو كان يرى حليه اكل حيوان فذكاه و كان الحيوان باقيا إلى ان يرجع إلى القول بالحرمة فالظاهر حرمة اكله عملا بالاجتهاد الثانى (١) و ذلك لأن التذكيه إنما اثرت فى زوال حرمة العرضيه

١- تحقيق الحق فى هذه القضيه النظرية ان الفتوى حيث انها عبارته عن بيان الحكم الكلى الإلهى المتعلق باعمال المكلفين فلا بد من ان يكون لها مصاديق متجدده و متواليه ينطبق عليها ذلك فإذا أفتى ان ماء الغساله مثلا طاهر فكل فرد يحدث من مصاديق هذا الكلى و يوجد يندرج فى كل هذه الفتوى ابداء فلو تبدل رأيه و عدل إلى الفتوى بالنجاسه فالافراد التى استعملها فى اكله و شربه و صلاته بانيا على الطهاره تمضى صحيحه و لا شىء عليه من قضاء و لا اعاده حتى الثوب الذى طهره بماء الغساله يبقى على طهارته و لا يعيد غسله و اما الافراد المتجدده من هذا النوع فلا اشكال انه هو و مقلدوه يبنى على نجاستها و اجتنابها إنما الكلام فى الفرد الموجود سابقا الباقي إلى ما بعد تبدل رأى و تغير الفتوى بالنسبه إلى الآثار اللاحقه فهل يبنى على طهارته نظرا إلى حدوثة فى وقت الفتوى الأولى أو على النجاسه نظرا إلى كون العمل وقت الفتوى الثانى و هذا النوع يطرد فى كل ما هو من هذا القبيل و لا ينبغى الريب فى ان الطهاره و النجاسه من الأحكام الوضعيه و لكن الأحكام الوضعيه تختلف فبعضها مبنى على الدوام و يفهم من دليلها انها إذا حدثت دامت و لا تزول إلا باسباب خاصه و ذلك كالزوجيه و الملكيه و الحريه فإذا تحققت بالفتوى السابقه لا يمكن ان تزول بالفتوى اللاحقه فلو كان فتواه صحه عقد الزواج أو البيع بالفارسيه فعقد هو أو مقلده على زوجه بالفارسيه ثم أفتى بالبطلان فذلك العقد لا يبطل قطعا و كذلك البيع إنما يظهر اثر الفتوى فى العقود الجديده فقط و لكن عقده الإشكال الموجه للنظر فى الوضعيات التى لا يعلم حالها من حيث البقاء و الدوام كما لو أفتى بحصول التذكيه شرعا بغير الحديد فذكى شاه بالصفى و نحوه لهذه الفتوى فان باع أو اكل فلا اشكال اما لو بقيت الشاه إلى أن عدل إلى اعتبار الحديد و ان المذكى بغيره ميته فهل يحكم بانها مذكاه بالاولى أو ميته بالثانيه و الفرض ان التذكيه ليست كالزوجيه التى علم من الأدله إذا

حدثت دامت فان حكمنا بذكاتها ترجيحاً للفتوى السابقة جرى ذلك في نظيرها و هو ما لو كان قد أفتى بان الحيوان المخصص  
حلال الأكل تجرى عليه التذكية و ذكاه ثم عدل إلى انه حرام اللحم و الذبيحه موجوده فاللازم على ما سبق أن يحكم بحليته  
اخذا بالفتوى الأولى و كون المتعلق هنا الحرمة الذاتية و في الفرع الأول العرضيه كما في المتن لا يصلح فارقا إذ القضية قضيه  
إحدى الفتويين لا- نحو المتعلق كما لا- يكاد يظهر وجهه للتفكيك بين الآثار فيحكم بصحة البيع و تملك الثمن و المثلن و لا  
يحكم بجواز الأكل مع ان الجميع آثار الفتوى الأولى فتدبره فانك لا تجده بهذا التحقيق و بهذا الوضوح من البيان في غير هذا  
الكتاب. (الحسين)

الحاصله من قبل الموت فتبقى بآثارها و اما الحرمة الذاتيه فموضوعها نفس ذلك الحيوان باعتبار الأكل المتعلق به فيكون نظير ماء الغساله الباقي إلى أن قال بالنجاسه فاللازم في مثل الحيوان المذكور القول بحرمة اكله و ان جرى عليه أحكام الطهاره بمقتضى التذكيه و كذا لو اشترى لحم ذلك الحيوان بعد ذبحه أو باعه فانه بعد عدوله إلى الحرمة لا يجوز له اكله و ان بقى العقد على صحته من حيث تملك الثمن و المثلن و هكذا و لا- فرق في مضى الأعمال السابقه بين أن تكون من الواجبات الاستقلاليه أو الارتباطيه كما لا فرق في الارتباطيه بين ان يكون العدول بعد الفراغ منها أو في اثنائها فلو رأى صحه الصلاه في شعر الارانب و الثعالب مثلا فصلى فيها كذلك ثم رجع في الاثناء فنزع قبل الإتيان بشىء من افعالها أو اقوالها بعد الرجوع مضى و كذا لو رأى



عدم جزئيه الصوره فصلى بدونها ثم رجع فى الاثناء مضى إذا كان ذلك بعد الدخول فى ركن بل و كذا بعد الدخول فى فعل آخر و لو لم يكن ركننا على اشكال احوطه ان لم يكن اقوى العدم و اما قبل الدخول فى الفعل الآخر المترتب عليها فلا ريب فى وجوب الإتيان باثم ان هنا موردین الظاهر ان الأجزاء فيهما موضع وفاق (أحدهما) ما إذا صدر منه حكم على طبق اجتهاده الأول كما لو ترفع إليه المتعاقدان بالفارسيه فى النكاح فحكم بالزوجه أو فى البيع فحكم بالملكيه و هكذا فانه يجب العمل على طبق ذلك الحكم و لو بعد الرجوع و هذا ما يقال من ان الفتوى لا تنقض الحكم لكن المراد بالحكم الذى لا ينتقض بالفتوى هو الحكم فى المرافعات و المخاصمات و الافلو حكم (١) بطهاره ماء قليل لاقته نجاسه استنادا إلى فتواه بعدم انفعال الماء القليل بالملاقاه فلا يلزم متابعتة على غير مقلديه (ثانيهما) ما إذا كان الاختلاف فيما يعذر فيه الجاهل من حيث الجبهه الوضعيه إذا كان معذورا من حيث الجبهه التكليفيه كما فيما عدا الاركان من أجزاء الصلاه و ما عدا الشرائط المطلقه من شرائطها لسقوط جزئيتها و شرطيتها فى موارد العذر كما يدل عليه حديث الرفع و حديث لا- تعاد الصلاه الا من خمس بل ربما يدعى الإجماع على الاجزاء فى العبادات مطلقا و توهم ان الجزئيه و الشرطيه لا تتقيدان بالعلم بهما و الا دار و من هنا لم يكن العلم شرطا فى اصل التكليف و إنما هو شرط فى تنجزه نعم يمكن تقييدهما بالعلم و الالتفات إلى نفس الجزء و الشرط و عليه ينزل الحديثان مندفع بأن ذلك إنما هو مع اتحاد المرتبه و اما مع اختلافها بان يكون العلم بمرتبه انشائه شرطا فى فعليته فلا محذور ثم انه لا فرق فيما ذكرنا من الأجزاء بالنسبه إلى الأعمال السابقه بين أن يكون الاجتهاد السابق مستندا إلى قطع بالحكم أو ظن مطلق به بناء على الحكومه أو اصل عملى عقلى محضا ليس فيه جعل من الشارع كأصالة التخيير فى دوران الأمر بين محذورين أو إلى المجعولات الشرعيه من الأدله الاجتهاديه سواء كانت مجعوله من باب

١- تحقق الحكم فى مثل هذه الأمور مشكل. (الحسين)

الظن الخاص أو المطلق بناء على الكشف أو الأ-صول العمليه سواء كانت برزخيه كالاستصحاب و نحوه أو محضه كأصالتى الطهاره و الحل و نحوهما و توهم الفرق فى ذلك تاره بين المجعولات الشرعيه فيدعى الأجزاء فيها لوجود أحكام شرعيه فيها مقتضيه لذلك كالأحكام الواقعيه و بين غيرهما مما لا جعل فيه فلا أجزاء إذ ليس فيه الا المعذوريه و أخرى فى المجعولات الشرعيه بين ما كان منها جاريا فى تنقيح ما هو موضوع التكليف بلسان تحققه كقاعدتى الطهاره و الحل بالنسبه إلى كلما اشترط بالطهاره أو الحليه فيدعى الأجزاء لأن دليله يكون حاكما على دليل الاشتراط و مبينا لدائره الشرط و انه اعم من الطهاره الواقعيه و الظاهريه فانكشف الخلاف فيه لا يكون موجبا لانكشاف فقدان العمل لشرطه بل هو موجب لارتفاعه من حين ارتفاع الجهل و بين ما كان منها جاريا فى الحكم بوجود موضوع التكليف بلسان ان مجريها قد تحقق فيه ما هو الشرط واقعا كما فى الامارات فلا أجزاء و ذلك لأن دليل حجتيه حيث كان بلسان انه واجد للشرط الواقعى فبارتفاع الجهل ينكشف انه لم يكن كذلك مندفع اما الأول فيما بيناه مفصلا فى كيفيه جعل الطرق و الامارات من ان التصرف فيها ليس الا فى مرحله الاثبات يجعل الحجيه و الطريقيه باتمام جهه الكشف و الا فليس هناك الا الأحكام الواقعيه و الطريق المجعول بالعرض كالطريق المنجعل بالذات يصيبها تاره و يخطئها أخرى و ليس على تقدير الخطأ الا المعذوريه و اما الثانى فيما بيناه هناك أيضا من ان مثل قاعده الطهاره و قاعده الحل ليس مفادها الا جعل الوظيفه العمليه الظاهريه للمشكوك فى طهارته و نجاسته و حليته و حرمة و ليس فيها تعرض لأدله الشرائط الداله على اشتراط الطهاره الواقعيه و الحليه الواقعيه الثابته للشىء بعنوانه الاوولى و لذا لا-ريب فى عدم الأجزاء فى الشبهات الموضوعيه لو انكشف الخلاف كما لو تطهر بماء يشك فى طهارته و نجاسته ثم انكشفت نجاسته أو صلى بلباس من شعر حيوان يشك فى حليه اكل لحمه و حرمة بناء على الجواز مع الشك ثم انكشفت حرمة و لاجل ذلك لم تنفع أصاله الحل فى الحيوان المشكوك حليه اكل لحمه فى جواز الصلاه به و الا-لاندفعت الشبهه عن هذه المسأله المعضله التى هى معركه للآراء بين اساطين

العلماء إذ يتعين حينئذ الحكم بالجواز في المشكوك من دون اشكال أصلاً و كذا لا- فرق بين أن يكون تغير الاجتهاد في المسألة الفرعية مستندا إلى تغيره في المسألة الاصولية بالنسبة إلى الأصول العملية أو الأدلة الاجتهادية كأن كان يرى البراءة في الشك في الجزئي و الشرطية فعدل إلى الاحتياط أو يرى حججه خبر الثقة فعدل إلى حججه خصوص خبر العادل و هكذا أو لم يكن مستندا إلى ذلك بل كانت اجتهاداته في المسألة الاصولية على حالها و لكنه عثر على مخصص أو مقيد أو معارض أو تبدلت استظهاراته من ألفاظ الكتاب الشريف و السنه الشريفه كأن كان يرى ان الصعيد هو مطلق وجه الأرض ثم صار يرى انه خصوص التراب الخالص و هكذا بل لا فرق بين ان يتذكر مستند اجتهاده السابق و يرى فساده أو لا يتذكره و لكنه يرى فساده إجمالاً هذا كله إذا كان اجتهاده السابق يقتضى الصحة فتغير إلى ما يقتضى الفساد و اما لو انعكس فلا اشكال في الحكم على ما يقتضيه الاجتهاد اللاحق حتى في الأعمال الصادره منه حين ما كان يرى الفساد سواء كان حين صدورها متذكراً لفتواه فيها أم لا سواء كانت من العبادات أو غيرها إذا تأتي منه قصد القربه على ما عرفت تفصيله في الأمر السالف ثم ان ما ذكرناه من الأجزاء إنما هو فيما إذا تغير الاجتهاد في الحكم الكلى و اما لو سها المجتهد في تعيين مؤدى نظره فعمل بغيره أو اخطأ في الموضوع فلا أجزاء ثم ان الذى ذكرناه فى حكم تغير الاجتهاد جار فى تغير التقليد اما إلى تقليد آخر أو إلى اجتهاد فان المقلد إذا بلغ درجه الاجتهاد و ادى نظره إلى الخلاف أو مات

مجتهده أو عرض له ما يوجب خروجه عن اهليه التقليد من جنون أو فسق أو زوال ملكه الاجتهاد عنه أو صار غيره اعلم منه أو عدل إلى مساويه بناء على جوازه و كان من قلده ثانيا يخالف الأول فى الفتوى فان الحكم بالنسبه إلى الأعمال السابقه و اللاحقه كما سلف و هكذا لو رجع مجتهده عن فتواه فانه يتعين عليه العمل بالفتوى الثانيه فى الأعمال اللاحقه و ان تردد عدل إلى غيره الا-علم فالاعلم و اما احتمال جواز بقاءه على العمل بالاولى فالظاهر اتفاقهم على عدمه و ان كان لا يخلو من وجه إذا كانت عن اجتهاد صحيح لعله السر فى عدم ابطالهم للفتوى الأولى و لو بعد العدول عنها و

من ثمّ اختلفت اقوال الفقيه الواحد منهم فى المسأله الواحده فى كتاب واحد فضلا عن الكتب المتعدده اشد الاختلاف و على ذلك يبتنى وجوب اعلام المقلد بالعدول و عدمه فان قلنا بجواز البقاء لم يجب و الا ففیه وجهان من ان ترك الاعلام فيه اغراء بالجهل و من الاستناد إلى طريق شرعى و هو استصحاب (١) عدم الرجوع فلا يجب الردع و جريان طريقه السلف على العدم خصوصا مع انتشار المقلدين فى الأطراف و لو قيل بوجوب الاعلام بقدر الامكان فيما إذا انقطع بالبطلان دون غيره كان وجيها اما إذا اخطأ المجتهد فى بيان فتواه فالظاهر وجوب الاعلام و كذا لو نقل غيره فتواه فخطأ و جب على ذلك الناقل الاعلام اما لو لم يخطئ فى ذلك و لكن المجتهد تبدل رأيه فالظاهر عدم وجوب الاعلام عليه و ما يأتى به المقلد بعد رجوع مجتهده و قبل علمه بذلك حكمه حكم ما يأتى به قبل الرجوع اما ما يأتى به مع السهو فى تعيين فتوى المجتهد اما منه أو من المجتهد فى بيان فتواه أو من ناقل الفتوى فحكمه حكم ما إذا سها المجتهد فى ذلك بالنسبه إلى عمل نفسه و كذا لو قلد من زعم قابليته للتقليد فبان الخلاف لجهل أو فسق أو غير ذلك و يدخل فى هذا الباب اعمال سائر الفرق من الإماميه ممن عد الاثنى عشرية الاصوليه إذا استبصروا و رجعوا إلى الحق بل و اعمال المخالف إذا استبصر و مقتضى القاعده فى الجميع جعل المدار على مطابقه الواقع و عدمها و لو بحسب فتوى من رجعوا إليه فى التقليد و الله العالم.

#### (السادس) فى بيان حكم الشخصين أو الأشخاص المختلفين فى الاجتهاد أو التقليد

و الكلام تاره فى حكم المجتهد بالنسبه إلى اعمال مجتهد آخر و أخرى فى حكم المقلد لمجتهد بالنسبه إلى اعمال مقلد مجتهد آخر و ثالثه فى حكم المجتهد بالنسبه إلى اعمال مقلد مجتهد آخر و رابعه فى حكم المقلد لمجتهد بالنسبه إلى اعمال مجتهد آخر و الظاهر ان ذلك بمنزله تغير الاجتهاد و التقليد فان فتوى مجتهد فى حق مجتهد آخر بمنزله فتوى المجتهد الواحد لو عدل عنها إلى أخرى و تقليد مقلد المجتهد فى حق مقلد مجتهد

١- هذا لا يجدى و لا يخرج عن الاغراء بالجهل. (الحسين)

آخر بمنزله تقليد المقلد الواحد لو تبدل إلى تقليد آخر و تقليد مقلد مجتهد فى حق مجتهد آخر بمنزله تقليد الشخص الواحد لو تبدل بالبلوغ إلى درجه الاجتهاد و فتوى المجتهد فى حق مقلد مجتهد آخر بمنزله اجتهاد الشخص نفسه لو زالت عنه المملكه فقلد مجتهدا آخر و الأعمال الصادره من أحدهما بالنسبه إلى الآخر بمنزله الأعمال السابقه من الشخص الواحد قبل تغير اجتهاده و تقليده و حيث تقدم ان مقتضى القاعده جعل المدار على المطابقه للواقع و عدمها و لو بحسب الاجتهاد اللاحق أو التقليد اللاحق و إنما قلنا بالأجزاء هناك للزوم العسر و الحرج و اختلال النظام فاللازم هنا الاقتصار فى الأجزاء على الموارد التى يلزم منها ذلك و ربما اختلفا فى ذلك نعم لو قلنا بان الأجزاء هناك موافق للقاعده فيما إذا كان الاختلاف فى الطرق الظنيه استناداً إلى عدم ترجيح أحد الظنين على الآخر جرى هنا جميع ما جرى هناك لكن الاعتماد على ذلك لا يخلو عن اشكال و على أى حال فان علم أحدهما بمخالفه عمل الآخر للواقع عمل يعلمه و اما ان لم يعلم بذلك و إنما وقع الاختلاف بالطرق الظنيه بعد فرض ان اجتهاد الآخر أو تقليده صحيح فى حد نفسه فالاعمال الصادره منه على حسب مذهبه إذا كانت متعلقه بتكليف الآخر كما فى الواجبات الكفائيه اكتفى بها الآخر فمن غسل ميتاً أو كفنه أو صلى عليه أو دفنه حسب اجتهاده أو تقليده و كان غير صحيح بحسب اجتهاد الآخر أو تقليده اكتفى به و سقط الواجب عنه و هكذا فى غير ذلك من الواجبات الكفائيه و لو اوقع المتعاقدان عقداً بالفارسيه فى تمليك أو تزويج أو غيرهما و كانا يريان صحته اجتهاداً أو تقليداً رتب الآخر عليه آثار الصحه و ان كان يرى فساده فله ان يشتري الثمن من المشتري و الثمن من البائع أو يتصرف فيه بإذنه و ليس له ان يتزوج المرأه التى عقدت بذلك العقد بل لو تزوجها عالماً حرمت عليه مؤبداً و لو لم يدخل بها و ان دخل بها حرمت عليه كذلك لو كان جاهلاً على اشكال و اما لو اختلف المتعاقدان فى ذلك فكان أحدهما يرى صحته اجتهاداً أو تقليداً و الآخر يرى فساده كذلك فاما بالنسبه اليهما فلا اشكال فى بطلانه فى حق من يرى ذلك و صحته عند الآخر لا تجدى بعد ان كان العقد مشتركاً بينهما و قد اوقع ما يعود إليه بالنحو الذى يرى فساده و اما

فى حق من ىرى صحته فقد يقال بالبطلان أيضا نظرا إلى ان بطلان العقد من طرف يستلزم بطلانه من الآخر لأنه فعل واحد متقوم بالطرفين فلا يتبعض و ىرده انه صحيح من الطرفين عند من ىرى صحته و فاسد كذلك عند من ىرى فساده فلا تبعيض و إنما هو من تعدد الحكم الظاهرى فى واقعه واحده بالنسبه إلى مكلفين مختلفين فى الاجتهاد أو التقليد و نظيره شائع فالاقوى صحته فى حق من ىرى الصحه و فساده فى حق من ىرى الفساد و اما بالنسبه إلى غيرهما فعلى ما اخترناه لا بد من ترتيب آثار الصحه و على القول الآخر ىرتب آثار الفساد هذا إذا وقع كل من الايجاب و القبول بالفارسيه و اما لو اوقع من ىرى صحتها ما ىعود إليه بها فلا اشكال فى صحته فى حق من ىرى الصحه و اما فى حق الآخر فهل هو صحيح أيضا لأن ما ىعود إليه قد اوقعه على طبق مذهبه أو فاسد لفساد ما وقع من الآخر وجهان اقواهما الأول و فى جريان أم ذكر من الحكم بالصحه فى مثل التطهير و التذكيه و نحوهما اشكال فلو كان أحدهما ىرى عدم لزوم التعدد فى تطهير الأوانى بالماء الكثير و ىرى الآخر لزومه أو ىرى أحدهما صحه التذكيه بغير الحديد و ىرى الآخر فسادها فالاحوط عدم ترتيب آثار الطهاره على الإناء الذى غسل بالماء الكثير دفعه واحده و عدم الأكل من الحيوان الذى ذكى بغير الحديد و هكذا لو كان أحدهما ىرى صحه الطلاق بالالفاظ المختلف فيها و ىرى الآخر فساده فالاحوط لمن ىرى الفساد عدم التزويج المرأه التى طلقت بتلك الألفاظ أما لو كان أحدهما ىرى طهاره شىء كماء الغساله مثلا فباشره برطوبه و كان الآخر ىرى نجاسته فلا اشكال فى وجوب الاجتناب عنه و كذا لو كان ىرى حليه شىء كالعصير التمرى أو الزببى بعد الغليان فاستعمله فى طعامه و كان الآخر ىرى حرمة فانه لا يجوز له الأكل منه و اما اقتداء أحدهما بالآخر أو اقتدائهما بثالث فالظاهر جوازه إذا كان الاختلاف فى الطرق الظنيه إذ يكفى فى صحه صلاه المأموم صحه صلاه الإمام و لو بحسب تكليفه إذا لم يكن المأموم عالما ببطلانها نعم يجب على المأموم العمل فى موارد الاختلاف حسب اجتهاده أو تقليده سواء كان الاختلاف فى مسائل القراءه أو غيرها من مقدمات الصلاه أو افعالها أو اقوالها أو شرائطها أو موانعها فلو كان الإمام

يرى عدم وجوب السوره و الماموم يرى وجوبها فان أتى بها الإمام و لو بعنوان الاستحباب فلا اشكال و ان لم يأت بها وجب على المأموم الإتيان بها و كذا يجوز للمختلفين فى ذلك الاقتداء بثالث إذا لم يعلم المتأخر ببطلان صلاه من بينه و بين الإمام إذ يكفى فى صحه صلاه المتأخر صحه صلاه من تقدم عليه و لو بحسب تكليفه فلو كان المتأخر يرى كفايه التهيؤ ممن بينه و بين الإمام فاحرم بمجرد تهيئه و كان المتأخر عنه لا يرى ذلك لم يقدر فصله و ان كان هو لا يجوز له الاحرام الا بعد احرامهم و من هنا يعلم حكم مسأله ربما يعم الابتلاء بها و هى انه لو احرم المتقدم بمجرد تهيؤ من تقدم عليه و احتمال المتأخر عنه انه يرى كفايه ذلك اجتهادا أو تقليدا حمل فعله على الصحه و لم يقدر فصله و ان كان هو ممن لا يرى كفايه ذلك (١) هذا كله إذا كان فعل كل على نحو الاستقلال و اما إذا كان بعنوان النيابة عن الآخر بوكاله أو ولايه كما فى قضاء الولد ما فات ابويه أو تبرعا أو باجاره أو غيرها فلا ريب فى انه يجب الإتيان به على حسب تكليف المنوب عنه اجتهادا أو تقليدا فان فعله بما هو نائب فعل للمنوب عنه و هذا بخلاف ما إذا كان على نحو اهداء الثواب فانه يجب الإتيان به على حسب تكليف الفاعل كذلك فمن كان وكيلا- عن شخص فى اجراء عقد أو ايقاع أو إعطاء خمس أو زكاه أو كفاره أو نحو ذلك وجب الجرى فيه على حسب تقليد الموكل أو اجتهاده لا على حسب تقليد نفسه أو اجتهاده و الولد فى قضائه عن ابويه كذلك و كذا المتبرع فى القضاء عن الميت أو الاجير عنه و كذا الوصى فيما يرجع إلى تفرغ ذمه الميت

من الحقوق الماليه أو البدنيه يجب عليه العمل على حسب تقليد الموصى أو اجتهاده نعم بالنسبه إلى ما يرجع إلى نفسه من الأعمال المتعلقة بوصايته مثل انه هل يجب عليه السعى فى انجاز الوصيه حتى مع لزوم المشقه الشديده أم لا و ما أشبه ذلك يعمل على حسب اجتهاده أو تقليده فلو كان الوصى أو الولي أو الاجير أو المتبرع لا يرى شرطيه الترتيب فى القضاء عن الميت مع الجهل و الميت يرى ذلك و جب عليهم مراعاته و هكذا و إذا لم يعلم تكليف المنوب عنه لعدم العلم باجتهاده أو بمجتهده و جب (١) الاحتياط و لا فرق فى ذلك بين الأحكام اللاحقه للعمل فى نفسه كأحكام القصر و الاتمام فلو كان المنوب عنه يرى القصر فى السفر إلى اربع فراسخ من دون الرجوع ليومه و يرى النائب التمام لانه يرى اعتبار الرجوع ليومه فى الأربعة قضاها عنه قصرا و بالعكس أو باعتبار مباشره إذا كان لها دخل فى صحه العمل و فساده كالجهر و الاخفات و نحوهما فان ما يلحق العمل باعتبار مباشره و ان كان يراعى فيه حال المباشر فالمرأه تقضى عن الرجل اخفاتا و لو فى الصلاه الجهرية و الرجل يقضى عن المرأه جهرا فى الصلاه الجهرية و كذا فى ستر تمام البدن و فى مسأله العجز و القدره فان القادر على القيام يقضى عن الميت قائما حتى ما فاتته فى حال العجز و لو جوزنا قضاء العاجز عن القادر فيقضى القاعد عما فات الميت فى حال كان يجب عليه القيام فهو كذا فى مسائل الجهل و العلم كمن جهل القبلة فصلى إلى الجهه المظنونه أو إلى اربع جهات مع عدم الظن و من جهل نجاسه ثوب فصلى فيه و ان كان المنوب عنه عالما بنجاسته و هكذا الا انه يلزم ان يكون ذلك على وفق تكليف المنوب عنه فإذا كان الرجل المنوب عنه يرى ان الواجب فى الاخفات ان يسمع نفسه فليس للمرأه النائبه عنه الاقتصار على ما دونه و إذا كان يرى عدم الاكتفاء بمطلق الظن فى القبلة مع التمكن من تحصيل العلم فليس للنائب الاكتفاء به و هكذا نعم لو كان هناك تكليف راجع إلى المباشر استقلالاً و لو من حيث تعلقه بالنيابه كجواز نيابته عن المخالف و عدمه أو انه يجب على الولي قضاء ما فات ابويه عمداً أو لا يجب و هكذا عمل فيه

١- وجوب الاحتياط مشكل و الأقوى كفايه الإتيان بالعمل حسب تكليف النائب.(الحسين)



حسب اجتهاده أو تقليده و لو كان الميت يرى ان المنجزات فى مرض الموت من الأصل و جب على الوصى و الورثه الجرى فى منجزاته على ذلك و ان كانوا يرون انها من الثلث و كذا لو كان يرى ان الواجبات البدنيه كالصلاه و الصوم من الأصل كالواجبات الماليه فاوصى بإخراجها منه أو كان الثلث لا يفى بها و جب العمل على ذلك و ان خالفه الوصى و الورثه فى ذلك اجتهادا أو تقليدا و هكذا لو كان يرى ان حجه الإسلام يجب اخراجها بديه و ان الميقاتيه لا تكفى فانه يجب اخراجها كذلك و هكذا و اما ما يرجع إلى الحبوه و ارث الزوجه و نحوهما فلا- دخل له بتكليف الميت بل يعمل فيه حسب تقليد الورثه أو اجتهادهم و لو اختلفوا فى ذلك كان الولد الأ-كبر يرى و جوب الحبوه مجاناً و باقى الورثه يرون استحبابها بالعوض أو كانت الزوجه ترى ارث ذات الولد من العقار و النخيل و الاشجار و باقى الورثه يرون حرمانها من ذلك كغير ذات الولد فلا بد حينئذ من المرافعه عند المجتهد الجامع للشرائط فيحكم عليهم بما يفتى به.

### **(السابع) فى بيان باقى الأمور المتعلقة بهذا الباب و ذلك فى طى مسائل**

#### **(أحدها) انه قد علم مما ذكرناه فى الأمور السالفه انه إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقده للشرائط و جب العدول إلى غيره**

و كذا إذا قلد من لم يكن جامعاً لها و مضى عليه برهه من الزمان ثم التفت و جب العدول و حال الأعمال السابقه حال اعمال الجاهل القاصر أو المقصر فان ذلك من السهو فى التقليد لا من تبدله ليجرى عليه حكم الأجزاء أما إذا قلد شخصاً بتخيل انه عمرو و فبان زياداً فان كانا متساويين فى الفضل أو كان الذى قلده افضل فقد صح عمله مطلقاً و ان انعكس فان اتفقا فى الفتاوى و لو بالنسبه إلى ما عمل به فكذلك و كذا ان اختلفا و قلنا بعدم و جوب تقليد الاعلم و ان قلنا بوجوب ذلك كان من السهو فى التقليد فلا يجىء فيه الأجزاء أيضاً و ان شك فى موت المجتهد أو فى تبدل رأيه أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده جاز له البقاء إلى أن يتبين الحال ثم ان تبين حياته أو عدم تبدل رأيه أو عدم عروض ما يوجب عدم جواز تقليده فلا اشكال و ان تبين العكس فالظاهر ان المسأله من مسائل

الأجزاء لا من السهو فى التقليد لاعتماده فى ذلك على الاستصحاب و كذا إذا مات مجتهد فى مده الفحص عن يرجع إليه من الأحياء لو بقى على تقليده السابق فاعماله فى تلك المده صحيحه حتى لو لم توافق فتوى من رجع إليه و كان ممن لا يجوز البقاء فضلا عما إذا وافقتها أو كان ممن يجوز البقاء أو يوجهه و اما فى مده الفحص فى التقليد الابتدائى فالواجب العمل بالاحتياط فلو لم يعمل به كان كالجاهل القاصر أو المقصر و الله العالم

### **(ثانيها) إذا علم ان عبادته مده من الزمان كانت بلا تقليد صحيح**

فان علم موافقتها للواقع أو لفتوى المجتهد الذى قلده فلا اشكال و الا فان علم مقدارها قضاء و ان لم يعلم به فالاقوى كفايه قضاء القدر المتيقن و اجراء البراءه فى الزائد و الاحوط قضاء ما يتيقن معه البراءه و اما ان شك فى انها كانت عن تقليد صحيح أم لا فله البناء على الصحه سواء شك فى اصل التقليد أو فى صحته عملا بقاعده الشك بعد الفراغ كذا لو شك فى أثناء العمل لو كان مركبا ارتباطيا فضلا عما إذا كان استقلاليا فانه يبنى على الصحه فى ما مضى و يجب عليه الاحراز للتقليد الصحيح فى الباقي و منه يعلم انه إذا قلد مجتهدا ثم شك فى انه جامع للشرائط بنى على الصحه فيما مضى و وجب عليه الفحص بالنسبه إلى ما يأتى و لو قيل بعدم وجوب الفحص حتى بالنسبه إلى ما يأتى فله وجه (١) بل و كذا لو علم بالتقليد و العمل و شك فى المتقدم و المتأخر سواء جهل تاريخهما لو علم بتاريخ أحدهما و شك فى الآخر فانه يرجع إلى الشك فى الصحه بعد الفراغ و استصحاب عدم التقليد إلى حين العمل لا يثبت وقوعه بغير تقليد كما ان استصحاب عدم العمل إلى حين التقليد لا يثبت وقوعه عن تقليد البناء على الأصل المثبت

### **(ثالثها) انه قد علم مما ذكرناه فى الأمور السالفه إنما يصدر من المجتهد ان كان من قبيل الإذن و التوكيل فيبطل بموته أو جنونه أو فسقه**

أو غير ذلك مما يوجب خروجه عن الأهليه فالمأذون منه أو الوكيل عنه فى التصرف فى

---

١- و لكنه غير وجيه بل يجب عليه الفحص قال انكشف له كان جامعا صحت اعماله السابقه و اللاحقه و الا كان حكمه مراعاة المطابقه للواقع كالعامل بغير تقليد. (الحسين)

الاقواق أو فى أموال الأيتام أو قبض الحقوق الراجعه إليه و صرفها أو غير ذلك مما يجرى فيه التوكيل منه فينعزل بعروض أحد تلك الأمور عليه و ان كان من قبيل إعطاء المنصب كمنصبه متوليا على الاوقاف أو قيما على الايتام أو نحو ذلك من المناصب الشرعيه فالاقوى عدم انزاله بذلك و الفرق ان الإذن حدوثة يؤثر فى الحدوث و بقائه يؤثر فى البقاء فالشرايط المعبره فى نفوذه فى الحدوث معبره فى نفوذه فى البقاء (١) و هذا بخلاف إعطاء المنصب فان حدوثة مؤثر فى الحدوث و البقاء فان المجمعول فيه معنى يبقى و يستمر الا- أن يرفعه رافع و لا- يحتاج فى بقائه إلى بقاء الجيل نظير المناصب المجمعوله من السلطان للولاه و القضاء بل نظير المناصب المجمعوله من الله سبحانه و تعالى لأنبيائه أو اوليائه فالفرق بين الإذن و إعطاء المنصب هو الفرق بين العقود الاذنيه كالوكاله و الوديعه و العاريه و بين غيرها من العقود التمليكيه التى يتحقق بها أمر يبقى و يستمر إلا ان يرفعه رافع كعقد البيع و الإجاره الموجب لملكيه العين أو المنفعه أو عقد النكاح الموجب للزوجيه و هكذا

### **(رابعها) المجتهد غير العادل أو مجهول الحال لا يجوز تقييده**

و لا ينفذ حكمه و لا تصرفاته فى الأمور العامه و لا ولايه له فى الاوقاف و الوصايا و

---

١- يعنى ان الشرايط فى باب الوكاله تعتبر حدوثا و دواما بخلافها فى إعطاء المنصب فيكفى تحققها حدوثا لا استدامه و الفرق ظاهر بادنى تأمل. (الحسين)

أموال القصر و الغيب و منه يعلم ان من ليس اهلا- للفتوى و القضاء يحرم عليه ذلك و يحرم على الناس الترافع إليه و الشهاده عنده و المال الذى يؤخذ بحكمه حرام و ان كان الأخذ له محقا الا إذا انحصر استنقاذ حقه بذلك و من ادعى الاجتهاد و الأهليه فان كان ممن يحتمل فى حقه ذلك حمل على الصحه و لم يفسق بذلك و لكن لا يجوز ترتيب الآثار بمجرد ذلك و اما إذا خالف الضروره فى دعواه فشارب الخمر خير منه (١) و لنكتف بهذا القدر من مسائل الاجتهاد و التقليد و نشرع فى المقاصد.

١- و ما اكثر المدعين لهذا المنصب و لا سيما فى هذه العصور التعيسه جهلا بانفسهم و بهذا المقام و ما اكثر المخدوعين بهم جهلا أو لغرض و الغرض يعمى و يصم و لا حول و لا قوه الا بالله. و قد ذكرنا فى أول هذه الرساله ان احسن معيار للكشف عن صدق هذه الدعوى و كذبها هو الانتاج العلمى و كثره المؤلفات النافعه و ان طريق الإماميه من زمن الأئمه عليهم السلام إلى عصرنا القريب هو ان المرجعيه العامه و الزعامه الدينيه تكون لمن انتشرت و كثرت مؤلفاته كالشيخ المفيد و السيد المرتضى و الشيخ الطوسى الذى تكاد مؤلفاته تزيد على الاربعمائه و الشيخ الصدوق له ثلاثمائه مؤلف و هكذا كان هذا هو المعيار الصحيح و الميزان العادل إلى زمن السيد بحر العلوم صاحب المصابيح و الشيخ الأكبر صاحب كشف الغطاء إلى الشيخ الأنصارى صاحب المؤلفات المشهوره التى عليها مدار التدريس اليوم اما الرساله العمليه و ان تعددت فلا تدل على شىء و ما اكثر ما يأخذها اللاحق من السابق و ليس له فيها سوى تبديل الاسم أو تغيير بعض الكلمات و إليه تعالى نرفع فى اصلاح هذه الطائفه و تسديد خطواتها إلى السداد ان شاء الله.(الحسين)

**المقاصد****المقصد الأول في العبادات****اشاره**

و فيه كتب:

**الكتاب الأول كتاب الطهاره****اشاره**

فالكتاب مصدر كتب بمعنى جمع قال عز من قائل [أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ] أى جمعه و الطهاره هى النظافه و النزاهه و ليس لها حقيقه شرعيه (١) و لا متشريع بل هى فى لسان الشارع و المتشرعه مستعمله فى معناها اللغوى و العرفى

**و فيه مباحث:****المبحث الأول فى المياه****اشاره**

جمع ماء و اصله موه بالتحريك بدلاله ضروب تصاريفه فى التصغير و الجمع فيقال مويه و امواه فى القله و مياه فى الكثره ففيه قلب و ابدال و الماء هو أحد العناصر الأربع الذى انعم الله به على العباد و احيى به ميت البلاد و اروى به العطشان و جعل الحياه مقرونه به فى الشجر و النبات و الحيوان و به قوام العبادات الموصله إلى رضاء جبار السموات و قد تفضل الله به على خلقه فجعله طاهرا طهورا و طهارته و طهوريته الذاتيه من لوازم ماهيته فهى مجعوله بجعل ذاته لا بمجعول آخر و لذا لم يختلف فى ذلك أهل مله و مله و اهل دين و دين بل هو كذلك حتى عند من لم يتدين بدين و هو المطهر العام فانه مطهر لكل شىء عدا ما لا يقبل التطهير مع بقاءه على

١- لا ريب ان الشارع قد اعتبر فى ذلك المعنى اللغوى العام حدوداً و قيوداً و كثر استعماله فى إرادته خصوص ذلك المفيد و قل استعماله بذلك المطلق فاحتمال الحقيقه المتشرعيه بل الشرعيه التعيينه لا التعيينه قريب جداً.(الحسين)

حقيقته كالأعيان النجسه و المائعات المتنجسه (١) بل هو مطهر لبعض اعيان النجاسات كميته الإنسان فانه يطهر بتمام غسله و كما يطهر من الخبث يطهر من الحدث بل هو انقى المطهرات و ادفعها للقدرات و حقيقته هي ما يذكرها الطبيعيون من انه جسم سيال بارد بالطبع و نحو ذلك و اما ما يذكره الفقهاء من انه ما يصح إطلاق اسم الماء عليه بلا إضافه و لا قرينه فليس بالحد و لا بالرسم و إنما هو تمييز لبعض المصاديق المشتببه بإطلاق الاسم و هو قسم واحد لا قسمان فان المضاف ليس منه و إنما يستعمل فيه مجازاً كما يستعمل في ماء الوجه و ماء الشباب و نحوهما على انه لا وجه لجعل المضاف عنواناً في هذا الباب فانه ليس هناك حكم يخصه مما هو كذلك بل الأحكام مترتبة عليه بما هو جسم مائع فيشاركه في ذلك جميع المائعات (٢) كالدهن الذائب و الدبس السائل و نحوهما فالماء ليس هو الا- الماء المطلق و ليس المراد التقييد لا- الإطلاق بل المطلق حتى من قيد الإطلاق و إضافته أحياناً لتمييز المصداق لا لتصحيح الإطلاق كما يقال ماء البحر و ماء النهر و ماء البئر و نحوها و هو من أوضح الأشياء مفهومها و مصداق و قد توجد افراد يشك فيها من حيث الصدق أو المصداق فيرجع إلى الاصول (٣) و الشك في الصدق شك مفهومي كما في مثل ماء النفط و الكبريت و نحوهما و الشك في المصداق شك موضوعي كما إذا شك في مائع انه ماء أو ماء ورد مسلوب الصفات و الأصول تقضى في الطهوريه بالعدم فلو استعمله في رفع حدث أو خبث أم يرتفع للاستصحاب و اما في الانفعال فان لم يعتصم بعاصم أو تغير انفعال مطلقاً و الا فلا لاستصحاب طهارته هذا إذا لم تكن له حاله سابقه و الا اخذ بها كما لو كان مطلقاً فشك في اضافته أو بالعكس و لو تردد بين الماء و البول لم تترتب عليه أحكام الطهاره و لا- أحكام النجاسه فلا يطهر من حدث و لا خبث و لا ينجس ما لاقاه فلو توضع به غافلاً لم يرتفع حدثه و لم ينجس بدنه عملاً بالأصل فيهما و هو على

١- بعض المائعات المتنجسه يمكن تطهيرها بالماء كما سيأتي ان شاء الله. (الحسين)

٢- يمتاز عنها بذهاب بعض العلماء من المتقدمين إلى جواز تطهير الخبث ببعض انواع الماء المضاف.

٣- إذا لم يرتفع الشك بالرجوع إلى العرف أو اللغه. (الحسين)

قسمين معتصم و غير معتصم و العاصم أحد أمرين اما اتصاله بماده أرضيه كما فى الجارى و ماء البثر بل مطلق المائع عن ماده أو سماويه كما فى ماء الغيث و اما كثره حدها الشارع المقدس بالبلوغ مقدار كر و يدخل فيه ماء الحمام فان العاصم فيه رفعا و دفعا هو الكريه و لذا يجرى الحكم فى غيره مما مثله و ان لم يصدق عليه ماء الحمام فليس هو قسما مستقلا و افراد الفقهاء له بالذکر تبعا للأخبار ثم ان المعتصم منه و غير المعتصم شرع سواء فى الانفعال بالمفسد العام و هو التغيير بالنجاسه فانه أينما تحقق افسد و إنما يظهر اثر العصمه فى الانفعال بالملاقاه فان المعتصم لا ينفعل و غيره ينفعل نعم بينهما فرق آخر فى صورته الانفعال بالتغيير و هو ان غير المعتصم يفسد به بتمامه كما يفسد بالملاقاه كذلك و المعتصم إنما ينفعل منه المقدار المتغير و اما ما عداه فان تحقق فيه العاصم من اتصاله بماده أو كرية فهو باق على طهارته و ما لم يتحقق فيه ذلك ينفعل بملاقاته للمتغير فإذا تغير الجارى فان لم يكن التغيير قاطعا لعمود الماء نجس المتغير خاصه دون ما قبله و ما بعده و ان كان قاطعا لعمود الماء فما قبله مما يلى المادة لا- ينجس و اما ما بعده فان كان اقل من كر نجس و الا فلا و إذا تغير غير الجارى مما يعتصم بكريته فان كان مجموعه كرا بلا- زياده نجس الباقي و ان زاد فان لم يكن التغيير قاطعا للعمود كفى فى عصمه الباقي كرية مجموعه و الا اعتبرت الكرية فى كل من الطرفين هذا خلاصه الكلام فى أحكام المياه على سبيل الاجمال و ان شئت تفصيل الحال على نحو ما ذكره علماؤنا الكرام قدس الله اسرارهم

**فاعلم انهم ذكروا انها على أقسام**

**(أحدها) الجارى**

و المراد به هنا حكما أو موضوعا مطلق النابع عن ماده مع اتصاله بها أى ما كان من شأنه النبع فعلا أم لا جرى على وجه الأرض أم لا فالعيون الواقفه التى ليس لها نبع فعلى لضعف موادها بحيث إذا وصل مأؤها إلى حد خاص وقف و إذا اخذ منه نبع داخله فيه (١) حكما أو موضوعا و اما ما جرى على وجه الأرض من دون ماده كالمياه الجارية من ذوبان الثلج فليست منه فالاعتصام اثر

١- مع الوقوف و عدم الجريان الفعلى مشكل.(الحسين)

للاتصال بالماده لا للجريان فلو جرى من دون ماده لم يعتصم و لو اتصل بها اعتصم و ان لم يكن جرياناً و يعتبر فى الماده الدوام فلا- عبره بما يترشح من ماده اجتمعت من مطر و نحوه و ان دخلت فى اعماق الأرض كما يعتبر الاتصال بها فان انقطع و لو بنحو التغيير القاطع لعمود الماء زال الحكم فان عاد عاد و يجرى الحكم على الخارج رشحا كالنر و التمد الا إذا ضعفت مادته جدا بحيث لا يصدق عليه اسم النابع و إذا كانت الماده تتقاطر و تترشح من الأعلى فما يجتمع منها فى الأسفل يجرى عليه الحكم فى حال التقاطر و يزول فى حال الانقطاع فيكون شبيها بماء الغيث على التفصيل الآتى فيه و لو اصابته النجاسه بعد الانقطاع فاتصل طهر و لو اصابته حال الاتصال فبقيت إلى الانقطاع تنجس و ما ينبع مره و ينقطع أخرى كالعيون التى تنبع فى الشتاء و تنقطع فى الصيف يلحق كل حكمه و لو جهل حال وقت الاصابه من جهه الشك فى انقطاعها أو انقطاعه عنها و لو من جهه وجود الحاجب فان كانت حاله سابقه عمل بها و الابن على طهارته و تطهيره المتفرع على طهارته لا المتفرع على مادته و كذا لو شك فى ان له ماده فعلا أم لا فانه ان كانت له حاله سابقه و احتمال جفافها أو لم تكن و احتمال حدوثها اخذ بالحاله السابقه و ان لم تكن أو كانت و لم يعلم بها رتب آثار العدم فيما يعتبر فيه الماده كالعصر و التعدد و نحو ذلك فلو غسل به ما يتوقف تطهيره فى غير ذى الماده على ذلك و جب و الابقى على النجاسه و آثار الوجود فيما يعتبر فيه عدم الماده كالانفعال بالملاقاه فلو اصابته نجاسه بقى على طهارته و تطهيره كما سبق

### (ثانيها) ماء البئر

و قد عرفت انه داخل فى الجارى حكما أو موضوعا و الأقوى ان نزع المقدرات فى صورته عدم التغيير مستحب لا تعبدا محضا بل لدفع القذاره الحاصله و ان لم تبلغ مرتبه النجاسه الموجه لحرمة الاستعمال و قد نسب إلى بعض القائلين بالطهاره وجوب النزع تعبدا و لا يخفى ضعفه و ذهب جمع من أصحابنا إلى انفعاله بالملاقاه مطلقا و فصل بين الكر و ما دونه و يلزم المطلقين أن يكون اسوأ حالا من الماء الراكد الذى ليس له ماده فان الكريه تعصمه و لا تعصم هذا فاتصاله بالماده كانه لو هنه و لضعفه و هو كما ترى يمكن دعوى القطع بفساده و ايما كان فالظاهر هو ان الآبار المتواصله



الجارى مأؤها من بعض إلى بعض سبيلها سبيل الجارى فى الاعتصام قولاً واحداً كآبار المشهد الغروى و نحوه و كذا العيون الواقفه الواصله مأؤها إلى فمها و لا يتعداها لسعف مادتها كما فى بلاد الشام ان قلنا بكفايه الاتصال بالماده فى ذلك كما عرفت انه الأقوى و الا- فهى بحكم الراكد كما لا ريب فى اعتبار الماده التى من شأنها النبع و الا فالآبار التى يجتمع فيها ماء المطر و لا مده لها حكمها حكم الراكد قطعاً و مما يجب التنبيه له فى المقام ان الآبار المعده لاستسقاء المسلمين منها فى البوادرى و القرى كالأبار التى فى طريق بيت الله الحرام و غيرها يحرم حتى على القول بالطهاره البول فيها و التغوط و إلقاء كافه القذارات بل و الاستنجاء أو غسل كافه انواع النجاسات بل و الاغتسال من الجنابه فان ذلك موجب لتنفير طباعهم منه و انصراف أنفسهم عنها و هو اضرار بهم و لا يبعد الضمان للضرر المترتب على ذلك بل لا يبعد حرمة دخول ذوى الامراض المسريه فيها و يجرى ذلك فى جميع ما لعموم المسلمين فيه حق من الشوارع و المشارع و نحوها و اما ماء بئر زمزم وفقنا الله تعالى للوصول إليها و الشرب منها فيجرى عليها ما يجرى على المشاعر المحترمه و المعابد المعظمه فيحرم استعمال مائها فى إزاله النجاسات أو غسل (١) الجنابه مطلقاً و لو بعد خروجه منها و إذا وقعت فيها نجاسه و جب اخراجها و إذا تنجست و جب تطهيرها و ليس كذلك آبار الحرم و لا آبار العتبات الشريفه حتى ما كان منها فى الصحن الشريف نعم لو كان فى الرواق الشريف جرى عليه الحكم لاحترام نفس الرواق و لو غسل عصياناً ثم و طهر المحل كما فى الآبار المعده لاستسقاء المسلمين اما لو اغتسل من الجنابه فشفى الصحه فى بعض الصور و ثبت فى بعض آخر و الله الهادى إلى سواء السبيل

### (ثالثها) ماء الحمام

الذى ورد فيه ان سبيله سبيل الجارى إذا كان له مده و انه كماء النهر يطهر بعضه بعضاً و المراد به ما فى الحياض الصغار عند اتصاله بالماده و قد عرفت ان العاصم فيه دفعا و رفعا هو الكريه و يكفى بناء على ما هو الأقوى من اعتصام السافل بالعالى كرية

١- الأقوى صحه غسل الجنابه مع طهاره البدن و لا ينافى الاحترام بل هو كالوضوء منها.(الحسين)

المجموع فى دفع النجاسه عما فى الحياض و كرهه الماده فى رفعها عنها و ان كان الاحوط اعتبار كرهتها حتى فى الدفع و اما الماده لو فرض نقصانها عن الكره فالظاهر انه لا ينفعها الاتصال بما فى الحياض لا دفعا و لا رفعا و لو كان المجموع كرا أو ازيد بناء على ما هو الأقوى من عدم اعتصام العالى بالسافل مع عدم وحده الماء و قد عرفت أيضا الا خصوصيه للحمام بذلك بل هو جار فى كل مكان مماثلا له و خلاصه القول فيه و فيما ماثله ان العلو ان كان تسريحا كان كالماء الواحد و اعتصم بعضه ببعض و ان كان تسنيميا فان كانت العصمه للاعلى اعتصم به الأسفل ما دام الاتصال فان انقطع انقطعت و إذا عاد عادت فالاعلى فى حق الأسفل دافع رافع و ان كانت العصمه للاسفل دون الأعلى لم ترفع و لم تدفع عن الأعلى و ان كانت العصمه للمجموع دون الآحاد لم يعتصم الأعلى بالاسفل و يعتصم الأسفل بالاعلى فى الدفع دون الرفع و حكم الشك بالنسبه إلى الاتصال بالماده و الانقطاع عنها و غير ذلك حكم ما ذكرناه فى الشك بالنسبه إلى ماده الجارى و منه يعلم انه لا اثر لصفه الحماميه لا فى طهاره و لا فى نجاسه و لا فى تطهير و لا فى تنجيس بل ماء الحمام كماء غيره فجاريه بحكم الجارى و راكمه بحكم الراكد فكره ككره و قليله كقليله و غسالته محكوم (١) بطهارته إلى ان تعلم النجاسه كغساله غيره و لا عبره بالظن و يناسب التنبيه فى هذا المقام على أحكام دخول الحمام و لو إجمالا اعلم ان دخوله مستحب فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام نعم البيت الحمام يذكر الغار و يذهب بالدرن و واجباته غض النظر عن عوره من يحرم النظر إليه و سترها عمن يجب الستر عنه و عدم الإسراف فى الماء أو المكث أو البقاء زائدا على المتعارف كما يتفق حصوله من بعض أهل الوسواس و لا يفسد ماءه بالبول أو الغائط بل و لا يغسل النوره أو الاستنجاء فى المياه التى لم تعد لذلك و لا يلقى بدنه بشده فى الماء حتى يبعث على اراقته أو الخلل فى بعض ابنته و لا يبالغ فى عصر المئزر الراجع إلى صاحب الحمام حتى يبعث على خرقة أو وهنه كما يفعل بعض المحتاطين فيقعون

١- الاحوط اجتناب غساله ماء الحمام و هذا من موارد تقديم الظاهر على الأصل.(الحسين)

فى فعل محرم لملاحظه الاحتياط فى مستحب على ما يزعمون و لا يبعد الضمان فى كثير من هذه المقامات و ان يكون بدنه خاليا عن الامراض المسريه و ان لا يستعمل بعض اللطوخات الكريهه الرائحه الموجه لتنفير كل من فى الحمام من المسلمين و ان لا يخفى شيئا مما يعلم انه لو علم به صاحب الحمام لمنعه (و مندوباته) المحافظه على المتر السابغ عند دخوله و فى حال مكثه و عند غسله مع أمن الناظر و عدمه و السلام من المترين و دخوله يوم الأربعاء و ان يكون على الحاله الوسطى من الشبع و الجوع و ان يقال للخارج منه طاب ما طهر و طهر ما طاب فيجب بقوله طهر كم الله و سؤال الجنه و الاستعاذه من النار فى البيت الثالث بل ينبغى له أن يتذكر النار لحراره هوائها و الحميم لحراره مائه و المحشر بلبس ازاره و فقر الآخره بخلو يده و افتقاره و الحساب بمحاسبه اجرتة و القبر بضيقه و ظلمته و يتأمل فى قذارته و نقصه بالاطلاع على معايبه و عورته و يستحضر وقت احتضاره إذا استلقى على قفاه لإزاله اقداره و بتقليب الدلاك فى تطهيره و غسله تقلب المغسل عند مباشره غسله ثم بعد الفراغ من الحساب و إزاله القدر و لبس الثياب يكون كالفراغ من العقاب الداخلى فى الجنات خلصنا الله و كافه اخواننا من تلك العقبات و ادخلنا و اياهم تلك الجنات فانا و ان لم نكن اهلا لذلك و لكنه هو أهل العفو و الرحمه و أهل المغفره و العظمه (و من لواحقه) الخضاب و قد ورد فيه من الحث ما يزيد على الحد و الحصر فانه نور و إسلام و زينه و طيب و براءه فى القبر و يستحى منه منكر و نكير و يستبشر به المؤمن و يغيبه به الكافر و تفرح به الملائكه و يطيب النكهه و يشد اللثه و يطرد الريح من الاذنين و يجلو الغشاء من البصر و يلين الخياشيم و يذهب بالغثيان و هو خبث النفس و يقل و سوسه الشيطان و الدرهم فيه افضل من الف درهم فى غيره فى سبيل الله عز و جل و كان أبو جعفر عليه السلام يخرج من الحمام و هو من قرنه إلى قدمه مثل الورد من اثر الحناء و خرج موسى بن جعفر عليه السلام يوما من الحمام و بيده اثر الحناء و نظر إليه رجل عند قبر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و قد اخذ الحناء من يده و رأى أبو جعفر عليه السلام و قد اخذ الحناء و جعله على اظافيره و كفى بهذه الأخبار دليلا على استحباب ما هو المتعارف بين أصحابنا اليوم من خضاب

اليدنين و الرجلين بل ربما يستشم من إنكار من أنكر على أبي جعفر موسى عليهما السلام ان القول بعدم جوازه أو مرجوحيته من شعار المخالفين فما ورد من المنع عنه على تقدير صحته محمول على التقيه، و الاطلاع بالنوره فانها طهور و نشره و تزيد في ماء الصلب و تقوى البدن و تسمنه و تزيد في شحم الكليتين و مانعه عن طول شعر الجسد القاطع لماء الصلب المرخي للمفاصل المورث للضعف و السل و ان من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يؤخر ذلك عن أربعين يوما و من لم يجد فليستقرض و المرأه لا تؤخره عن العشرين و غسل الرأس بالسدر فانه جالب للرزق و دافع اللهم و مذهب لوسوسه الشيطان سبعين يوما فلا يعصى الله و من لم يعص الله سبعين يوما دخل الجنه و حلق الراس فانه يجلى البصر و يزيد في نوره و تخفيف اللحيه و تدويرها و الأخذ من العارضين و قص ما زاد عن القبضه فان ما زاد عنها في النار و عن الصادق عليه السلام يعتبر عقل الرجل في ثلاث في طول لحيته و نقش خاتمه و كنيته و يحرم حلقها بل يستحب توفيرها قدر قبضه من يد صاحبها مع استوائه و استوائها و الا اعتبر المقدار مما يلائم خلقته و الأخذ من الشارب فانه مخبأ للشيطان و الأخذ منه نشره و النشره بضم النون فالسكون الرقيه و الحرز و سميت نشره لانه ينشر بها عن المريض ما خامره من الداء و اخذ الشعر من الانف فانه يحسن الوجه و يزيد في الجمال بل استيصال الشعر من جميع البدن فانه من سنن المرسلين و يجلو البصر و يريح البدن و يقل الدرن و تمشيط الشعر و تسريحه في اللحيه و الشارب و الحاجبين فانه الزينه عند كل صلاه و الجالب للرزق و المحسن للشعر و المنجز للحاجه و القاطع للبلغم و المزيد في ماء الصلب و الشاد للاضراس و الذاهب ببلابل الصدر و يكره التمشط قائما فانه يركب الدين و يورث الفقر و الضعف في القلب و قص الاظفار فانه دافع للداء الأعظم و مدر للرزق و الاظفار مقيل للشيطان و منها يكون النسيان و يكره تقليمها بالاسنان و إذا منعت الاظفار من وصول الماء إلى البشره في الغسل و الوضوء و جب تقليمها و الاكتحال للرجل و المرأه فانه أمان من الماء و يعذب الفم و ينبت الشعر و يحد البصر و يجفف الدمعه و يعذب الريق و يجلو البصر و يعين على طول السجود و الركوع و الطيب فانه

من اخلاق الأنبياء و سنن المرسلين و يشد القلب و تتضاعف به الصلاه من الواحد إلى المائه و أربعين و انه لا ترد هديته و ما ينفق فيه ليس من السرف

### (رابعها) ماء الغيث

و العصمه و العاصميه ثابتان بالذات للنازل من السماء حين نزوله في ملاقاته الأولى التي لم يتقدمها ملاقاه مستقره فإذا أصاب حينئذ نجسا لم ينجس و ان أصاب متنجسا خاليا من عين النجاسه مع قابليته للتطهير طهره سواء لم يمس جسما آخر قبله أو مسه و لكن مس مرور و عبور بلا قرار كما لو مس ورق الشجر و نحوه في الهواء أو وقع على ورق الاشجار و اعالي الجدار متساقطا منها إلى الأرض من دون قرار أو وقع على السطح فجري في ميزاب أو غيره إليها أو وقع عليها و كان فيها تسريح فجري إلى موضع آخر منها أو من غيرها أو وقع على سقف فسطاط أو بيت متخذ من الشعر أو القصب أو الحصر أو البوارى فجري منه من دون قرار أو أصاب محلا- فبنا عنه إلى آخر و هكذا من دون فرق بين وصوله بنفسه أو باعانه ريح أو غيره و بين بقاء التقاطر و عدمه (١) اما إذا استقر في ارض و نحوها فلا- عصمه و لا- عاصميه الا مع بقاء التقاطر و اتصاله و لو من بعض نواحيه بذلك المتقاطر ليعتصم حينئذ بماده السماء كما يعتصم الجارى بماده الأرض فيعتصم بالعرض باتصاله بالمعتصم بالذات و هذا هو المراد من اشتراط بقاء التقاطر الذى يتكرر فى كلماتهم و الا فالقطرات الأخيره التى لم يتقاطر بعدها شىء لا ريب انها عاصمه معتصمه و ليس هناك بقاء للتقاطر و لا يعتبر فيه بعد صدق اسم المطر عليه شىء آخر من غزاره و كثره أو جريان فعلى من الميزاب أو مطلقا أو جريان تقديرى و ما نسب إلى المشهور من اعتبار الكثره فهو لتحقيق الموضوع فان مستندهم هو منع صدقه على القطرات اليسيره و هو لا- يخلو تأمل أو منع و على أى حال فالمنبع الصدق العرفى فمتى صدق عليه اسم المطر اعتصم و عصم و ما فى أخبار الباب من تعليق العصمه على الجريان لا ينافى ما ذكرناه فان موضوع السؤال فيها المطر الواقع على السقف الذى جعل كنيفا فيكنف من جانبه الآخر و هذا ان لم يكن على

١- الأقوى مع عدم التقاطر عدم العاصميه و المراد من اشتراطه انه لو وقعت القطرات و انقطع التقاطر فبعد استقرارها و الانقطاع لا تطهر إنما تطهر حال تقاطرها. (الحسين)

نحو الجريان و اتصال عمود الماء بالنازل من السماء فلا ريب فى نجاسته و ذلك لاستقراره فى اعماق السقف التى رسبت فيه النجاسة فإذا تقاطر منها كان نجسا حتى مع بقاء التقاطر على السقف فضلا عن انقطاعه لانه بقراره فى الاعماق المتنجسه انفصل عنه فلا- عصمه ذاتيه و لا- عرضيه و هذا وجه حسن للتوفيق بينها و بين المطلقات لم ار من تنبه له و منه يعلم زوال العصمه و العاصميه عن المتقاطر من السقف إذا كان مما يرسب الماء فى اعماقه كالتين و نحوه و العصمه العرضيه الحاصله من الاتصال بماده السماء كما تثبت له كذلك تثبت لغيره و هى دائره مدار الاتصال فمتى انقطع زالت العصمه عنه و إذا عاد عادت و حكم الشك فيه حكم الشك فى الاتصال بماده الأرض من انه إذا كانت له حاله سابقه متيقنه اخذ بها و الا فهو معتصم لا عاصم و إذا كان فيه عين نجاسه فما دام الاتصال لا- اثر لها و إذا انقطع تنجس فإذا عاد طهر و إذا لاقاه طاهر حين الانقطاع تنجس و لو فى الفترات و ان كان السماء تكف إذا لم يكن متصلا و لو من بعض نواحيه بما تكف عليه السماء و لو كان معرضا للتقاطر عليه على الأقوى و إذا أصاب عين النجاسه و انفصل عنها من دون تغير و لا قرار أو مع القرار و لكن فى حاله اتصاله بالمتقاطر فهو باق على عصمته و عاصميته فإذا وقع على السطح النجس فما يرسب منه فى اعماقه حال الاتصال المتقاطر من السماء طاهر و ان تقاطر من السقف بعد انقطاع (١) التقاطر من السماء حتى إذا كانت عين النجاسه فيه حال وقوعه عليه و لا يعتبر فى التطهير به بعد صدق المطر عليه و زوال عين النجاسه عن المحل و قابليته للتطهير و وصوله إليه امتزاج أو عصر أو تعدد أو ورود فيحصل التطهير بالمورود و المتواردين كما يحصل بالوارد نعم فى الولوغ لا بد من التعفير و من اعتبر الكثره فى اصل تحققه فلا يعتبرها فى التطهير به فتكفى القطرات اليسيره فى ذلك بعد تحقق الكثره فى اصله و لا فرق بين افراد المتنجسات فى حصول التطهير به فيطهر به

---

١- مشكل و قد تقدم منه قدس ستره قريبا اعتبار التقاطر بعد الاستقرار فى الأرض و لعل المراد هنا انه يطهر السطح النجس بالتقاطر عليه من السماء و ان انقطع و بقى يتقاطر من السقف فهو فى هذا الحال طاهر غير مطهر لانقطاعه عن الماده.(الحسين)

الثوب و الفرش و الأرض و التراب و الإناء المملوء من الماء كالحب و نحوه و الحوض سواء كانت تحت السماء أو تحت السقف إذا وصل إليها بالنحو المعتبر و ما شكك في صدق المطر عليه أو انصراف الإطلاق إليه لا يجرى الحكم عليه فالندى و الساقط في اخريات الليل من دون سحاب لا- يجرى عليه الحكم و ان كثر و كذا الساقط في الغدوات في أيام الضباب و هو بالفتح سحاب رقيق يغشى الأرض كال دخان و يسمى الساقط منه في لغة الفرس بالبرق و لعله هو الجليد و السقيط و الضريب و الصقيع و كذا المتكون من الابخره المتصاعده من الأرض كما في سواحل البحر و كذا ما حجبه عن السماء حاجب ك بعض الغمام الداخلى فى بعض البيوت المبنية على رءوس الجبال و اما البرد ان سقط جامداً لم يعتصم و إذا ذاب فى الهواء فسقط مائعاً اعتصم (١)

### (خامسها) الكر

و هو فى الأصل مكيال معروف و غلب استعماله عند المتشرعه بالماء البالغ للحد الشرعى و الحد أمران (أحدهما) الوزن و هو الف و مائتا رطل بالعراقى و أربعة و ستون منا الا عشرين مثقالا بالشاهى الذى هو الف و مائتان و ثمانون مثقالا و ثلاثمائة حقه إلا- سبع حقق و نصفاً بحقه الاسلامبول التى هى مائتان و ثمانون مثقالا- (ثانيها) المساحة بأن يبلغ ثلاثه و أربعين شبرا إلا ثمناً بالاشبار المتوسطه المتعارفه و الظاهر ان الأول هو الحد الحقيقى و لكن حيث ان معرفته متعسره أو متعذره لغالب الناس فى موارد حاجتهم خصوصا فى مثل البرارى و الصحارى فجعل الشارع الحكيم الاشبار طريقا لمعرفة و قد راعى فى طريقيتها بعلمه المحيط بجميع شتات تلك المصاديق كونها حاويه للحد الحقيقى فى جميع مصاديقها و مصاديقه بحيث لا يشذ فرد من تلك الافراد سواء كان الماء خفيفا أو ثقيلاً و الشبر قصيراً أو طويلاً فان الماء يختلف خفه و ثقلا و الشبر المتعارف منه يختلف قصراً أو طولاً فلذا حدده بذلك المقدار من الاشبار التى ربما تزيد على الوزن فى اثقل الافراد من المياه و اطول الافراد من الاشبار حتى لا

١- يعنى إذا سقط من سحاب فى الجو.(الحسين)

يختلف فى الاخف من المياه و الاقصر من الاشبار و بذلك يندفع الإشكال المعروف (١) فى المقام من ان الوزن على ما اعتبروه اقل من الاشبار و لا يعقل التحديد بالاقل و الأكثر فى موضوع واحد مع ان الاشبار فى حد ذاتها لا انضباط لها حتى المتعارف منها فكيف تجعل حداً الأمر واقعى هذا من حيث الكم و اما من حيث الكيف فلا فرق فى الإشكال و لا فى المحال فتساوى الغدران و الحياض و الأوانى و غيرها و اما فى السطوح فان كانت متساويه فلا اشكال و كذا ان اختلفت بالعلو التسريحي بحيث كان العالى مع السافل كماء النهر الجارى على ارض منحدره متراكما بعضه على بعض فانه لا ريب فى وحدته حيثئذ و تقوى بعضه ببعض و ان اختلفت بالعلو التسنيمي فالأقوى تقوى السافل بالعالى دون العكس و إتمام الماء القليل النجس كرا بظاهر أو نجس لا يظهره و إذا جمد بعض الماء و كان الباقي دون الكر لم يعصمه ما جمد فيتنجس بالملاقاه بل إذا ذاب شيئاً فشيئاً دون الكر تنجس أيضاً و كذا إذا كان هناك ثلج كثير فذاب كذلك و إذا شك فى كرية ماء و قلته فان علم بحالته السابقه اخذ بها و الا- لم يتنجس بالملاقاه و لكن لا- تترتب عليه أحكام الكر من حيث التطهير به المتفرع على عصمته لا على طهارته و نحوه إذا كان قليلاً فحدثت فيه كرية و ملاقاه و لم يعلم السابق منهما حكم بطهارته سواء جهل تاريخهما أو علم بتاريخ أحدهما و سواء كان الذى علم بتاريخه هو الكرية أو الملاقاه و القول بالنجاسه فيما إذا علم بتاريخ الملاقاه استناداً إلى استصحاب القله إلى حينها لا- يتم الا- على الأصل المثبت فان المؤثر فى التنجيس هو ملاقاه النجاسه للقليل و ليس له حاله سابقه و ترتبه على مجرى الأصل المذكور إنما هو بالملازمه العقليه و كذا إذا كان كرا فحدثت فيه قله و ملاقاه و لم يعلم السابق منهما فان الحكم هو الطهاره فى الصور الثلاث و القول بالنجاسه هنا فيما إذا علم بتاريخ القله اضعف من القول به هنا فيما إذا علم بتاريخ الملاقاه و ذلك لان استصحاب عدم الملاقاه إلى حين القله أوضح فى الاحتياج إلى الواسطه من

---

١- لعله لو روعى الاعتدال فى الماء و الاشبار لا يبقى تفاوت يعتد به و يرتفع الإشكال.(الحسين)



الاستصحاب الجارى هناك هذا إذا علم بعدم التقارن بين الحادثين و اما ان احتمال ففى ثبوته بأصالة عدم كل منهما إلى حين وجود الآخر اشكال من ان التقارن أمر وجودى لازم لعدم كل منهما قبل الآخر فلا يثبت الأصل و من انه من اللوازم الخفيه حتى كاد يتوهم انه عباره عن عدم تقدم أحدهما على الآخر فى الوجود فيثبته الأصل و لو قلنا بثبوته به فان كان الحادثان الكريه و الملاقاه فهو مبنى على حكم حدوثهما فى آن واحد و ربما يقال فيه بالطهاره بل ربما ينسب ذلك إلى المشهور و لكن الأقوى خلافه فان الكريه و الملاقاه إذا حصلتا فى عرض واحد فكما ان الكريه ترد على الماء القليل فكذا الملاقاه فالكريه إنما تمنع عن الانفعال فى الملاقاه الحاصله بعدها لا معها فان المعروض للملاقاه حينئذ ليس بكر (١) و ان كان الحادثان القله و الملاقاه فعلى ما اخترناه يتعين الحكم بالطهاره لانه الملاقاه وردت على كرى و على المشهور يجىء احتمالان و إذا شك فى إطلاق كرى و اضافته فان علم حالته السابقه اخذ بها و الا- لم يتنجس بالملاقاه و لكن لا تجرى عليه أحكام المطلق اذا علم إجمالاً ان أحد الكرى مضاف و الآخر مطلق و لم يتميزا فان علم بوقوع النجاسه فيهما اجتنبهما و ان علم بوقوعها فى أحدهما من دون تعيين حكم بطهارتهما و العلم المذكور لترده بين ماله اثر و ما ليس له اثر ليس له اثر الا إذا كانت الحاله السابقه فيهما الإضافه و قلنا بان العلم الإجمالى على خلاف الأصول لا يقدر فى جريانها إذا لم يكن متعلقاً بتكليف الزامى فيتجنبهما و ان علم بوقوعها فى أحدهما المعين جرى عليه ما تقدم فى حكم الشك فى إطلاق الكرى و اضافته إذا كان واحداً لا اثر للعلم بالإطلاق فيه أو فى الكرى الآخر و كذا لو علم بان أحد الماءين كرى و الآخر قليل فى جميع ما ذكر من الصور حتى فيما إذا علم بوقوعها فى أحدهما غير المعين و كانت حالتهما السابقه القله

### (سادسها) الماء المتصل بأحد تلك المياه المعتصمه بالذات

فيعتصم بالعرض بالاتصال بما هو معتصم بالذات

١- و لكن لعل تأثير الملاقاه فى نجاسه القليل مقيده بعدم اقترانها بالعاصم و هو الكريه و هذا هو القدر المتيقن من اثر الملاقاه و الا فالأصل طهاره الماء الا ما خرج باليقين.(الحسين)

فالماء القليل الراكد المتصل بالجارى أو المطر أو البثر أو الكر فما زاد يجرى عليه حكمه كان الواصل قويا أو ضعيفا حصل الامتزاج أم لا تساوت السطوح أو اختلفت بالعلو التسريحي الذى لا يقدر فى صدق الوحده و ان اختلفت بالعلو التسنيمي اعتصم السافل بالعالي دون العكس و الشك فى وجود الوصل بعد الفصل أو بالعكس يرجع فيه إلى الاستصحاب و إذا انقطع عمود الواصل و لو بالتغيير بالنجاسه زال الحكم و متى عاد عاد و متى انفعل شىء من المعصوم بالتغيير و زال بالاتصال أو غيره قضى العاصم بتطهيره و قد عرفت ان هذه الأقسام كلها شرع سواء فى الانفعال بالمفسد العام و هو التغيير و يشترط فى تحقق الانفعال به أمور (الأول) الملاقاه فلا عبره بالتغيير بالمجاوره و نحوها و ان حصلت الملاقاه قبله أو بعده و لو حصلت الملاقاه للسافل فغيرته فسرى التغيير إلى العالى المتدافع عليه الذى لا ينفعل بتلك الملاقاه فهل هو من التغيير بالمجاوره أو بالملاقاه و جهان احوطهما الثانى و اقواما الأول و لو تغير الماء بنجس بعضه فيه و بعضه خارج عنه بحيث استند التغيير إلى المجموع فالظاهر انفعاله لصدق تغيره بما وقع فيه و لو علم استناده إلى خصوص الخارج فالظاهر طهارته و كذا لو احتمل ذلك لأصالة الطهاره اما لو اشترك الوقوع و المجاوره فى ذلك بأن وقع فيه نجاسه و بقيت فيه مقدارا ثم أخرجت عنه و جاورتها فاستند التغيير اليهما فالظاهر الطهاره و الفرق بين ذلك و بين ما إذا استند التغيير إلى مجموع الجزء الداخلى و الخارج يظهر بالتأمل و الظاهر انه لا يعتبر حصول التغيير حين الملاقاه فلو وقعت النجاسه فيه ثم خرجت و بعد مضى زمان تغير تنجس إذا علم باستناده إلى تلك الملاقاه و لو تغير الماء للمجاوره ثم وقع فى ماء آخر فغيره بالملاقاه فلا اثر له سواء بقى ذلك الماء الأول على طهارته أو تنجس بالملاقاه (الثانى) أن يكون حسياً فلا عبره بالتقديرى فلو وقع فيه مقدار من النجس بحيث لو لم يكن موافقا له فى الصفه لغيره لم ينجس ما لم يخرج عن صفه الإطلاق سواء كان المانع عن التغيير اتحادهما فى الأوصاف ذاتا بمقتضى طبيعتهما النوعيه كالبول و الماء الصافى أو فى خصوص شخص لا اعتبار صفته الاصليه كماء النفط و الكبريت الموافق لبعض النجاسات فى صفتها أو لعارض فى النجس كما لو

ازيل صفته بهبوب الرياح أو في الماء كما لو صبغ بطاهر احمر و دعوى تحقق التغيير في الصورة الأخيره و الموافقه إنما منعت من ظهوره لا من اصل تحققه مدفوعه باستحاله تحقق التغيير في المتماثلين لاستحاله الترجيح بلا مرجح فكل جزء قائم بلونه كما في مقدار من الدم اريق على آخر نعم لو كان لون النجاسه اشد من لون الماء فتغير من الضعف إلى الشده تنجس لظهوره للحس حينئذ (الثالث) أن يكون في أوصافه الثلاثه و هى الطعم و الريح و اللون فلا- عبره بغيرها من الرقه و الغلظه و الخفه و الثقل و الحراره و البروده و نحوها ما لم تغلب عليه فتسلبه اسمه سواء سمي باسم النجاسه أو خرج عن الاسمين (الرابع) أن يكون مستندا إلى وصف النجاسه فلا عبره بالتغيير باوصاف المتنجس الاصليه أو العارضيه كما لو تغير طعمه بالدبس المتنجس أو لونه بالصبغ المتنجس و هكذا لا- يعتبر أن يكون بعين النجاسه فلو تغير باثرها و لو في ضمن المتنجس كفى و الا لم يحكم بالانفعال إلا في بعض الصور النادره فان الغالب انفعال ما حول النجاسه أولا ثم ينتشر المتنجس فيما عداه كما لا يعتبر في ذلك الأثر أن يكون حاصلًا للمتنجس بممازجه عينها و تفتت اجزائها و انتشارها حتى يستند التغيير بالآخره إلى ملاقاتها بل يكفى حصوله للمتنجس بملاقاه عينها و لو من دون ممازجه و ان لم يستند التغيير الثانى بالآخره إلى ملاقاتها بل استند إلى ملاقاه الملاقى لها كما لو وقعت الميته مثلا في ماء فغيرت ريحه ثم أخرجت منه و وقع ذلك الماء المتغير في غيره فغيره كما لا يعتبر على الأصح أن يتغير ريحه بريحتها و لونه بلونها و طعمه بطعمها حتى تظهر اوصافها فيه بل لو تغير بسببها إلى وصف آخر كفى كما لو اصفر بوقوع الميته فيه و كانت الميته في حد ذاتها حمراء هذا إذا كانت النجاسه عادمه الصفه و إنما غيرت بالخاصيه أو واجده للصفه و لكنها بالخاصيه غيرت إلى غيرها اما إذا حدث في الماء لون مغاير للون النجاسه بواسطه استهلاك كل منهما للآخر كقليل الدم إذا اثر في الماء صفره فلا ينبغى الريب في الانفعال فان الصفره هى تلك الحمره في الدم بسبب الاستهلاك صارت صفره فالتغيير في الحقيقه إلى وصف النجاسه لا إلى وصف آخر كما لا فرق على الظاهر في الماء بين زوال وصفه الاصلى أو العرضى فلو كان احمرًا

لعارض فغيره البول إلى البياض انفعال و هكذا و المدار في ادراك التغيير على المتعارف فلا عبره بقوى الادراك و لا ضعيفه و لا عبره أيضا بالنظارات التي تقرب البعيد و تكبر الصغير و فاقد الادراك يرجع إلى واجده و إذا شك في ذهاب التغيير بعد ثبوته بنى على بقاءه و بالعكس و لو شك بعد العلم بحصوله في استناده إلى الملاقاه أو المجاوره بنى على الطهاره و هكذا في غير ذلك من الشروط المعبره في تأثره

### (سابعها) الماء القليل من الراكد غير المعتصم باتصاله بأحد العواصم

و المراد به ما يعم السائل لا عن نبع في مقابل الجارى عن ماده و ما بحكمه كماء البئر و هذا ينجس بملاقاه النجاسه أو المتنجس و ان كانت النجاسه مما لا يدركها الطرف و اردا كان الماء أو مورودا أو متواردين غسله كان أم غيرها على الأصح فماء غسله النجاسه عينه كانت أو حكميه (١) قبل طهاره المحل النجس تغير أو لم تغير صاحبه شىء من أجزاء النجاسه بعد انفصاله أو لم تصاحبه انفصل عن المحل أو لم يفصل فلو لاقاه شىء قبل انفصاله عن المحل تنجس اثر في تطهير أو لم يثمر في الغساله المطهره أو الأولى من الغسلتين فينجس ما يلاقيه حتى المحل إذا لاقاه بعد طهارته بانفصاله عنه فانه إذا عاد إليه ينجس و الأقوى كفايه الغسله الواحده في تطهير ما يلاقيه حتى لو كان غسله ما يحتاج إلى التعدد كالبول و كان من الغسله الأولى و اما لو كان من غسله ما يحتاج إلى تعفير فلا ريب في عدم اعتبار التعفير في تطهير ما يلاقيه نعم لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على المقدار الكافي في طهارته فالمقدار الزائد بعد حصول الطهاره طاهر و ان عد تمامه غسله واحد و منه يعلم طهاره المحل أيضا في ذلك الحال فلو لاقاه شىء لم ينجس و غسله الغسله المستحبه احتياطا يستحب الاجتناب عنها كما يستحب الاجتناب عن المحل قبلها و المتخلف في المحل من ثوب أو اناء أو غيرهما بعد انفصال ماء الغساله عاده بعصر أو نحوه طاهر و ان انفصل بعد ذلك و كذا المحل المشتمل عليه و ما اتصل بالمحل

١- القول بطهره ماء الغساله الحكميه مطلقا لا- يخلو من قوه. و عليه فماء الغساله الثانيه من النجاسه العينيه إذا لم تلاق عين النجاسه طاهر أيضا. (الحسين)

اتصالاً عادياً و لو حين الغسل كاليد العاصره و آلات الثقيل و نحوها يكفى فى طهارته بعد ملاقاته له مجرد انفصاله عنه و من ذلك الأجزاء الطاهره من المغسول إذا جرى عليها ماء الغساله و انفصل عنها و كذا الأجزاء المغسوله إذا عاد إليها ماء الغساله بعد انفصاله عنها إلى جزء آخر و قبل انفصال الغساله عن تمام المغسول فانه يطهر بانفصاله عنه مره ثانيه فلم يحصل فى ماء الغساله تخصيص لأدله انفعال (١) الماء القليل إلا فى الماء المتخلف فى المغسول على انه لو قيل بالعفو المطلق عنه ما دام فى المحل و نجاسته بعد الانفصال لكان وجيها بل هو الاوفق بالاحتياط و لا فى أدله اشتراط الطهاره فى الماء المستعمل فى التطهير لانها إنما تدل على اشتراط طهارته قبل استعماله فى التطهير بل و فى حاله لكن من غير النجاسه التى استعمل فى تطهيرها نعم لا مناص من الالتزام بالتخصيص لأدله تنجيس المتنجس بالنسبه إلى المحل و ما يتبعه فان الماء المذكور مع الحكم بنجاسته لم ينجسه لكن هذا بالنسبه إلى النجاسه التى جاءت إليه من المحل اما لو اصابته فى ذلك الحال نجاسه من خارج فلا ريب فى تنجيسه للمحل حيثئذ و عدم حصول الطهاره به هذا كله بالنسبه إلى ما عدا ماء الاستنجا و اما هو فقد اختلفوا فيه فمنهم من حكم بطهارته و ترتيب جميع آثارها عليه من جواز شربه و رفع الخبث به و عدم تنجيس ملاقيه و غيرها عدا رفع الحدث فلا يجوز به بل لا يجوز الغسل و الوضوء به و لو كانا مندوبين و منهم من حكم بالعفو عنه بمعنى عدم تنجيس ملاقيه و الا فهو نجس تترتب عليه جميع آثار النجاسه و الأقوى الثانى و ان ذهب إلى الأول جمهور المتأخرين فان الأخبار الخاصه الوارده فيه لا تنهض باثبات ازيد من ذلك فلا تخصيص فيه بأدله انفعال الماء القليل أيضا و إنما تخصص أدله تنجيس المتنجس و على كل من القولين فالظاهر انه لا فرق فيه بين السبيلين كما لا فرق بين الطبيعى و غيره سواء صار معتادا أم لا على اشكال فى غير المعتاد بل فى غير الطبيعى مطلقا و لو صار معتادا فلا

١- القدر المتيقن ان الماء القليل ينفعل بملاقاه اعيان النجاسات اما انفعاله بملاقاه المتنجس الخالى من العين فغير معلوم فلا عموم و لا تخصيص.

ينبغي ترك الاحتياط كما لا فرق بين تعدى النجاسه عن المحل المتعرف و عدمه ما لم يخرج عن صدق اسم الاستنجاء عرفا و لو خرج بعض دون بعض كان لكل حكمه كما لا فرق بين ان يتولى الغسل بنفسه أو يتولاه غيره و لا بين أن ينفصل إلى الأرض أو إلى غيرها و الظاهر جريان الحكم عليه من حين الاتصال إلى ما بعد الانفصال فلو لاقاه شىء قبل انفصاله لم ينتجس و حكم المشبه قبل الاستبراء حكم البول و الحكم المذكور من طهاره أو عفو إنما يثبت له من حيث نجاسه المحل التى يستنجى منها اما لو اصابته أو أصابت المحل نجاسه أخرى خارجه عن حقيقه ما يستنجى منه فلا- طهاره و لا عفو سواء كانت داخلية كالدم الخارج مع إحدى النجاستين أو المنى الخارج مع البول أو خارجه و لا- فرق مع بقائها فى المحل إلى ورود الماء عليها بين اصابته لنفس المحل أو لعين النجاسه التى فيه كبول أصاب غائطا اما مع زوالها فان كانت اصابت العين دون المحل فلا اثر لها مطلقا و ان أصابت المحل فان كان قبل انفعاله بالنجاسه التى يستنجى منها اثرت مطلقا سواء كانت مساويه لها أو اشد أو اضعف و كذا مع التقارن بل و كذا بعده مع كونها اشد كنجاسه البول المحتاج إلى التعدد و اما إذا كانت مساويه أو اخف فاشكال من لغويه الملاقاه اللاحقه إذا لم تؤثر فى المحل أثرا أصلا و من ان انفعال المحل قبلها لا يقتضى لغويتها لو كان لها اثر خاص كما فى ما نحن فيه و هو تنجيس الماء فيجب ان يؤثر السبب اللاحق بقدر قابليه المحل و هذا هو الأقوى و بحكم النجاسه الخارجيه عن حقيقه ما يستنجى به ما لو بقيت فيه عين النجاسه التى استنجى منها حسا إلى ما بعد انفصاله فانها حينئذ بمنزله النجاسه الخارجيه الواصله إليه فان مفاد الأخبار عضواً أو طهاره إنما هو بالنسبه إلى ملاقاه النجاسه التى يستنجى منها حال الاستنجاء لا مطلقا و لو خرج مع ما يستنجى منه أو بعده بعض الأجسام الطاهره كالوذى أو الودى أو المذى أو الدود أو البلغم و نحوها فالظاهر عدم تأثيرها فى انتفاء الحكم و كذا لا فرق بين سبق اليد إلى المحل و عدمه بثبوتها ما لم يتحقق الاعراض بحيث تخرج اليد عن الاليه و تعد نجاستها نجاسه خارجيه و لو سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم اعرض ثم عاد جرى الحكم الا إذا عاد بعد مده ينتفى معها صدق

التنجس بالاستنجاء و الفرق بين ذلك و بين الدم الخارج و نحوه ان النجاسه هنا متفرعه على النجاسه التى يستنجى منها فليست مستقلة باللحاظ لتمنع من جريان الحكم و اما اليد فهى تابعه للمحل فلا اشكال فى شمول الدليل لها ثم انهم اشترطوا فيه عدم تغيير أحد أوصافه للنجاسه و هو متجه على القول بالطهاره و اما على المختار من العفو بالمعنى المذكور من عدم تنجيس ملاقيه فيمكن ان يقال بعدم الاشتراط (١) ثم ان الماء القليل و ما بحكمه مما ينفعل بملاقاه و لو كان كثيرا كالمضاف و سائر المائعات أما ان يكون وافقا أو جاريا فان كان واقفا سرت النجاسه لجميع أجزائه و لو بملاقاتها لجزء منه سواء تساوت سطوحه أو اختلفت بالتسريح أو التسنيم لاقت النجاسه جزءه العالى أو السافل على الأصح و ان كان جاريا فكذلك أيضا فى جميع الصور الا إذا اختلفت سطوحه بالعلو التسنيمى أو التسريحى و لاقت النجاسه الجزء السافل فانها لا تسرى إلى العالى الجارى عليه فلو صب الماء من ابريق على اليد النجسه فلا- ينجس ما فى الابريق و ان كان متصلا بما فى اليد بل لا يبعد عدم السرايه أيضا إلى المساوى بالسافل إذا كان لهما دفع وقوه و لو بالقسر كالقربه التى يخرج من فمها الماء بحدده و دفع و يتصل بالسطح النجس فان ما فيها يبقى على طهارته و ان كان متصلا بما ورد على السطح النجس

### (مسائل)

**(الأولى) الماء المستعمل فى رفع الحدث الأصغر سواء كان الرفع له وضوءاً أو غسلا كمس الميت لا ريب فى طهارته و طهوريته**

### اشاره

فى رفع الخبث و الحدث و اما المستعمل فى رفع الحدث الأكبر لا ريب أيضا فى طهارته و طهوريته فى رفع الخبث و اما فى رفع الحدث فهو محل للخلاف و الأقوى الطهوريه فيه أيضا و ما يتوهم منه الخلاف من الأخبار قائما هو للنجاسه الموجوده فى بدن الجنب غالبا بمعنى ان النهى الذى فيها عن الوضوء به إنما هو لذلك لا لسلب طهوريته تعبدا حتى مع طهارته الا ان الاحوط اجتنابه و التطهير بغيره ان أمكن و الا فالجمع بين التطهير به و التيمم

**و يشترط فى ترتب الحكم لزوما أو احتياطا أمور**

**(أحدها) أن يكون الماء قليلا غير معتصم بأحد العواصم**

١- الأقوى الاشتراط مطلقا. (الحسين)

اما لو اعتصم باحدها لم يجز الحكم و ان كان يظهر من بعض أخبار الباب كراهه الاغتسال من المياه الراكده إذا كانت مضنه لاغتسال أهل الامراض المسريه كالجدام و نحوه

### (الثاني) انفصال الغسالة عن بدن المغتسل بعد الغسل بها

اما إذا جرى الماء من عضو إلى آخر أو رمس عضواً عقيب آخر أو اغتسل ارتماساً فالظاهر عدم مجيء الحكم

### (الثالث) انفصالها في الأولى

اما لو انفصلت في الثانيه بعد تمام الغسل أو قبله على اشكال في الثاني فلا باس

### (الرابع) أن يصدق عليه عرفاً كونه مستعملاً ذلك

فلو كان قليلاً ممتزجاً مع غيره بحيث يعد في نظر العرف كالمستهلك فلا باس و ذلك كما في القطرات المترشحه على الإناء من بدن المغتسل أو ما ينزو من الأرض بل و كذا لو مزج مع آخر إذا كان كذلك و ليس المناط فيه الاستهلاك الحقيقي حتى يقال باستحالته في المتجانسين بل هو عدم صدق كونه مستعملاً في ذلك عرفاً

### (الخامس) أن يكون الغسل مؤثراً في رفع الحدث

(الخامس) أن يكون الغسل مؤثراً (١) في رفع الحدث

فلو كان فاسداً لم يؤثر في رفع الحدث فلا بأس و كذا لو غسل عضواً ثم ابطله أو عدل فلم يكمله نعم يكفي في المانعيه استعماله و لو في عضو واحد إذا حققه بالبقية

### (السادس) أن يكون مستعملاً في الغسل الرفع

أما المستعمل في الاغتسال المندوبه فليس به باس بل مورد الأخبار خصوص المستعمل في رفع الجنابه فيمكن القول بعدم لحوق غيرها بها كما ان الممنوع عنه إنما هو استعماله في الرفع أما استعماله في الوضوءات و الاغتسال المندوبه أو الوضوء الصوري فليس به باس كما لا يخفى ان محل الكلام هو ما إذا كان الماء طاهراً بحيث ليس المانع إلا استعماله في رفع الحدث



## (الثانيه) سؤر كل حيوان يتبعه في الطهاره و النجاسه

فسؤر نجس العين كالكلب و الخنزير و الكافر نجس و سؤر طاهر العين طاهر و ان كان حرام الأكل أو حلالاً أو من الممسوخ  
فسؤر الفأره و الثعلب و الارنب و سائر الحيوانات عدا ما ذكر طاهر و كذا لعابها و عرقها و رطوبتها و يستحب استعمال سؤر  
المؤمن للاستشفاء و يكره

---

١- الظاهر ان الحكم منعا أو كراهه مطرد في كل ماء استعمل بقصد غسل الجنابه سواء تحقق الغسل الشرعى به أم لا.(الحسين)

سؤر كل ما لا يؤكل لحمه ذاتا أو بالعرض طيرا كان أو غيره فيكره سؤر الجلال (١) و آكل الجيف و قد يلحق به المساوم على اكل النجاسات من حيوان برى أو بحرى مما له نفس مع خلو الفم عن عين النجاسه و سؤر الحائض و النفساء مع الاتهام بل مطلق عدم الائتمان و الدجاج و البغال و الحمير الأهليه و الفاره و الحيه و ولد الزنا و علل بأنه لا يطهر إلى سبعة اباء و كل غير مامون من النجاسه و السؤر هو فضله الشرب من قليل الماء المطلق من حيوان ناطق أو صامت

### (الثالثه) قد تبين مما سلف حكم الماء المضاف

كماء الورد و الصفصاف و الهندباء و النارج و الرمان و العنب و نحوها و ما بحكمه من سائر المائعات و انه مع عدم ملاقاه النجاسه طاهر لكنه لا يرفع حدثا و لا خبثا و لو مع الاضطرار و ان لاقى نجسا أو متنجساً تنجس و لو كان كثيرا فلو كان مقدار الف كر أو أزيد تنجس جميعه بملاقاه النجاسه لأحد أطرافه و لو كانت مما لا يدركها الطرف الا العالى الجارى على السافل فانه لا ينجس بملاقاتها للسافل و كذا ما بحكمه من المساوى و السافل إذا كان فيهما دفع و قوه على ما سلف و إذا كان الماء مضافا بسبب اختلاطه بالطين و نحوه و لم يكن عنده ماء غيره فان أمكن تصفيته الوضوء به مع ادراك الصلاه فى الوقت فلا- يبعد الوجوب و ان لم يمكن و لو لضيق الوقت تيمم و الفارق صدق الوجدان مع التمكن و عدمه مع عدمه و إذا شك فى اضافته مائع و اطلاقه فان علم حالته السابقه اخذ بها و الا فلا يحكم عليه باطلاق و لا اضافته و حيثئذ فما يترتب عليه على تقديرى الإضافه و الإطلاق رتب كنجاسته بالملاقاه إذا كان قليلا و ما لا يترتب الا على خصوص أحدهما يرجع فيه إلى الأصول الجاربه فى الآثار فمثل رفع الحدث و الخبث الذى لا يترتب الا على المطلق يحكم بعدمه و كذا التنجيس بالملاقاه إذا كان كرا الذى لا يترتب الا على المضاف كذلك يحكم بعدمه لاستصحاب بقاء الحدث و الخبث هناك و بقاء الطهاره هنا لكن لو لم يكن عنده الا ذلك الماء المتردد بين الإطلاق و الإضافه مع عدم إحراز حالته السابقه

فالأقوى وجوب الجمع بينه وبين التيمم و لو اشتبه مضاف في محصور أمكن رفع الحدث و الخبث بتكرير الوضوء أو الغسل بمقدار يعلم استعمال مطلق في ضمنه فاذا كان اثنين استعمالهما و ان كانت ثلاثة أو أزيد و كان المضاف المعلوم واحد كفى استعمال اثنين و ان كان اثنين في ثلاث و جب استعمال الكل و ان كان اثنين في أربعة كفت الثلاث و هكذا و الضابط أن يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد و ان اشتبه في غير المحصور كواحد في الف فربما يقال بجواز استعمال كل واحد منها تنزيلا لذلك المعلوم منزله العدم و هو مشكل فان أقصى ما يوجب عدم الانحصار عدم تنجيز العلم فتكون الأطراف حالها حال الشك البدوي لا- انه يوجب علما بالعدم ليزول الشك و في مسأله النجاسه و الغصبيه إنما يحكم بالجواز استنادا إلى أصاله الطهاره و أصاله الاباحه و ليس هنا أصاله الإطلاق فالأقوى جريان حكم الشك البدوي عليه بنحو ما سلف و إذا علم إجمالا ان هذا الماء اما نجس أو مضاف جاز شربه و لم يتنجس ملاقيه لكن لا- يكتفى به في رفع الحدث أو الخبث و كذا إذا علم انه غصب أو مضاف جاز شربه و كافه التصرفات فيه لأصاله الاباحه و لم يكتف به في رفع حدث أو خبث الا إذا أحرز كون حالته السابقه هي الإطلاق و إذا علم بأنه اما نجس أو مغضوب لم يجوز شربه للعلم بحرمة على كل من التقديرين لكن يجوز التصرف به لنحو التبريد و نحوه لأنه لا يحرم إلا على تقدير الغصبيه و الأصل الاباحه و كذا لا ينجس ملاقيه لأصاله الطهاره و استصحابها و كذا يجوز رفع الخبث به لأنه لا يمتنع الا على تقدير النجاسه و الأصل الطهاره و اما رفع الحدث به فقد يقال بجوازه أيضا نظرا إلى ان حرمة الغصب إنما تؤثر بوجودها التنجيزي لا بوجودها الواقعي و الفرض انها لم تنجز و لذا جازت سائر التصرفات كالتبرد به و نحوه و اما النجاسه فاصل الطهاره جار من جهتها و لذا جاز رفع الخبث به و منه يعلم انه لا اثر للعلم المذكور في الفرض السابق و هو ما لو علم بأنه اما مضاف أو مغضوب بل الأثر إنما هو لعدم إحراز اطلاقه و لذا لا يجوز ذلك حتى مع عدم احتمال الغصبيه كما في الشك البدوي و يجوز حتى مع احتمالها إذا كانت حالته السابقه هي الإطلاق و نظير المقام ما إذا تردد اللباس

بين الغصبيه و عدم الماكوليه مثلا- بناء على الجواز فى المشكوك و هو و ان كان و جيهها بمقتضى القواعد و لكنه لا يخلو من تأمل و اشكال فلا ينبغى ترك الاحتياط

### (ختام) الماء المتنجس

لا- يرفع حدثا و لا- خبثا حتى مع الاضطرار و يحرم شربه و اكله بجعله جزءً من المأكول إلا مع الاضطرار و يجوز استعماله فى الطين و الجص و سقى الاشجار و النخيل و الزرع و الحيوانات بل لا يبعد جواز سقيه للاطفال و يجوز بيعه مع الاعلام و الماء المشكوك نجاسته طاهر الا مع العلم بنجاسته سابقا و كذا المشكوك اباحته مباح إلا مع سبق ملكيه الغير أو كونه فى يد الغير المحتمل كونه له و العلم الإجمالى بالنجس أو المغصوب إذا كانت الأطراف محصوره كواحد فى عشره مثلا يوجب الاجتناب عن الجميع و ان كانت غير محصوره كواحد فى الف جاز ارتكاب ما عدا (١) مقدار المعلوم و لا يجوز ارتكاب الجميع مع العزم عليه من أول الأمر اما مع عدمه فيمكن القول بالجواز على اشكال لا ينبغى فيه ترك الاحتياط و لو شك فى انه من المحصور أو غير المحصور فالظاهر جريان حكم المحصور عليه (٢) و إنما يجب الاجتناب عن الجميع فى المحصور إذا كان المعلوم بالإجمال له اثر على كل تقدير بحيث لو انقلب العلم الإجمالى تفصيلىا لكان مؤثرا فى كل واحد من الأطراف (٣) أما لو لم يكن كذلك كما إذا كان إناء ان أحدهما المعين نجس بالعلم أو لعلم أو الاستصحاب و الآخر طاهر و علم بوقوع النجاسه فى أحدهما فانه لا يجب الاجتناب عن الطاهر لجريان أصاله الطهاره فيه من دون معارض و كذا لو كانا طاهرين و كان أحدهما كرا و الآخر قليلا أو كرين أحدهما مطلق و الآخر مضاف أو كان مضطراً إلى شرب أحدهما المعين قبل العلم أو معه أو كان أحدهما المعين خارجا عن محل ابتلائه كذلك فان العلم فى هذه

١- إذا لم يكن الجميع محل ابتلاء أو كان و لكن يلزم من الاجتناب العسر و الحرج.

٢- فيه نظر و الأقوى العدم.(الحسين)

٣- أى لو علم تفصيلا ان النجس هذا أو ذاك لكان العلم يؤثر تكليفا على كل التقديرين و قد توهم العبارة غير هذا المعنى.(الحسين)

المقامات لا اثر له فيجرى على الطرف الآخر ما يجرى في صورته الشك البدوى و اما لو حدث أحد هذه الأمور بعد العلم لم يؤثر في ارتفاع ما تنجز بالعلم فيبقى الحكم في الطرف الآخر على ما كان عليه قبل حدوث ذلك الحادث نعم لو انكشف بعد العلم انه كان كذلك قبله كان حكمه حكم ما إذا انكشف له ذلك قبل العلم فلو اريق أحد الإناءين الذين يعلم بنجاسه أحدهما أو غصبيته مثلا لا يجوز استعمال الآخر و لو اريق أحد الإناءين الذين يعلم بإضافه أحدهما لا يجوز استعمال الآخر في الطهاره مع عدم الانحصار و اما معه فيجب الجمع بينه و بين التيمم إذا لم يعلم بحالته السابقه و الا عمل بها كما في الشك (١) البدوى و هذا بخلاف ما لو كان الاناء ان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر أو مغصوب و الآخر مباح فاريق أحدهما و لم يعلم انه أيهما فان الباقي محكوم عليه بالطهاره أو الاباحه و الفرق بينه و بين ما سبق مما إذا كان الطرفان من أطراف العلم ان الشبهه هنا بدويه بخلافها هناك فان الباقي هناك كان طرفا للعلم من أول الأمر و قد حكم عليه بوجوب الاجتناب و إذا تلف أو شرب جميع الأطراف التي يعلم بوجود المغصوب أو الخمر فيها حكم بالضمان أو استحقاق الحد و اما إذا تلف أو شرب ما عدا المقدار المعلوم لم يحكم بذلك ما دام الشك و أما بعد الانكشاف فيحكم بالضمان إذا تبين ان الاتلاف للمغصوب و هل يحكم باستحقاق الحد إذا انكشف ان الذى شربه كان خمرا و جهان اقواهما العدم لان الحدود تدرأ بالشبهات و لو علم بنجاسه أحد ماءين مثلا- فبالنسبه إلى ملاقيهما أو ملاقى أحدهما تتصور صور (أحدها) أن تحصل الملاقاه لهما معا و هذه لا اشكال في الحكم فيها بنجاسه ذلك الملاقى لها (ثانيها) أن يلقى أحدهما ماء مثلا و يلقى الآخر آخر و هذه لا اشكال أيضا في ان حكم الفرعين فيها حكم الاصلين فكما يجب الاجتناب عن ذينك يجب عن هذين و هكذا غير ذلك من الأحكام (ثالثها) ان تحصل الملاقاه لأحدهما دون الآخر و

---

١- الرجوع إلى الحاله السابقه بعد تنجز العلم الإجمالى مشكل و اللازم الجمع كما نص عليه قدس سرّه بقوله: فان الباقي هناك كان طرفا للعلم من أول الأمر و قد حكم عليه بوجوب الاجتناب.(الحسين)

هذه تكون على نحوين (أحدهما) ان يكون الأصل و هو الملاقي بالفتح موجوداً و هذا لا يجب الاجتناب عن الفرع الذى هو الملاقي بالكسر ما دام الشك سواء حدثت الملاقاه بعد العلم أو قبله أو معه و سواء لم تعلم حالتها السابقه أو علم انها هى الطهاره بل و لو علم انها النجاسه بان كانا نجسين فطهر واحد منهما بناء على ما هو الأقوى من سقوط الأصول فى مورد العلم الإجمالى بالخلاف و لو لم يكن متعلقاً بتكليف الزامى على اشكال فى ذلك لا- ينبغى معه ترك الاحتياط نعم لو انكشف ان الذى لاقاه كان هو النجس حكم بنجاسته (ثانيهما) ان يكون الأصل مفقوداً و هذا الأقوى فيه التفصيل بين ان يكون الفقد بعد العلم الإجمالى و تنجز التكليف بالنسبه إلى الأصل فيكون حكمه حكم ما قبله من عدم وجوب الاجتناب عن الفرع مطلقاً سواء حدثت الملاقاه بعد العلم أو قبله أو معه و بين ان يكون الفقد قبل العلم الإجمالى أو معه و لازمه أن تكون الملاقاه قبل العلم أيضاً فيقوم الفرع هنا مقام الأصل و يكون حكمه حكمه فى وجوب الاجتناب عنه و غيره من الأحكام و هذا هو الحق فى المقام و سره يعلم بالتأمل التام و قد صدرت هنا زلايت اقدم و اقلام من علماء اعلام من أراد الوقوف عليها طلبها من مظانها و الله الهادى إلى سواء السبيل هذا إذا حصلت ملاقاه فى البين و اما لو لم تحصل و لكن قسم أحدهما أو كلاهما إلى قسمين أو اشتبه اناء ثالث بأحد الإناءين فلا اشكال فى وجوب الاجتناب عن الجميع و إذا كان هناك ماء ان يعتقد طهارتهما فتوضأ باحدهما أو اغتسل به و بعد الفراغ علم نجاسه أحدهما فالظاهر وجوب اعاده الوضوء أو الغسل لعدم جريان قاعده الفراغ و هذا بخلاف ما إذا اعتقد بنجاسه واحد منهما معينا و طهاره الآخر فتوضأ أو اغتسل و بعد الفراغ شك فى انه توضأ أو اغتسل من الطاهر أو النجس فانه لا يعتنى بشكك لجريان قاعده الفراغ و الظاهر ان الأمر باراقه المءين المعلوم نجاسه أحدهما للارشاد إلى عدم الانتفاع بهما فى رفع حدث أو خبث لا- انه يجب ذلك تعبدا فان المء المعلوم نجاسته تفصيلا لا يجب اراقته بل يجوز سقى الاشجار و الحيوانات به كما سبق فضلا عن الشبهه بل الظاهر ان ذلك أيضا منزل على الغالب من تعذر الاحتياط بالتكرير أو تعسره و الا فالأقوى فيما

إذا كان الثانى معتصما بكريه و نحوها مما يطهر به المتنجس بعد زوال عين النجاسه عنه بمجرد ملاقاته له من دون حاجه إلى شىء آخر من عصر أو تعدد أو انفصال ماء غسله أو نحو ذلك فلم يأت احتمال النجاسه فيه فى المقام الا من جهه التغيير هو ارتفاع الحدث و الخبث بالتكرير مخيراً فى تقديم أيهما شاء ان كانا معتصمين و بتقديم غير المعتصم أن كانا مختلفين لكن فى رفع الحدث لا- بد من ان يغسل بالثانى ما اصابه الأول ثم يتوضأ أو يغتسل به و لا يحتاج فى هذه الصوره إلى تكرير الصلاه فيجب ذلك مع الانحصار و يجوز مع عدمه و ان كان الاحوط مع عدم الانحصار رفع الحدث أو الخبث بغيرهما و مع الانحصار الجمع بالنسبه إلى رفع الحدث بينه و بين التيمم و اما إذا لم يكن الثانى معتصما اما لكونهما معا غير معتصمين أو لانه آخر غير معتصم فى الاستعمال فاما بالنسبه إلى الخبث فالأقوى عدم إمكان التخلص منه فان الثوب النجس مثلاً- إذا غسل بهما و ان ارتفعت نجاسته الأولى بالغسل بالماء الطاهر منهما الا انه يعلم بنجاسته حين ملاقاته للثانى قبل تمام ما يعتبر فى التطهير و يشك فى ارتفاعها بعد تماميه ذلك فتستصحب و من ذلك يعلم الحال بالنسبه إلى الحدث فانه إذا كرر الوضوء أو الغسل بالنحو المذكور من غسل ما اصابه الأول بالثانى ثم الوضوء أو الغسل به يقطع بارتفاع الحدث و لكن لا يمكن الدخول فى الصلاه حينئذ لاستصحاب نجاسه بدنه التى علم بها حين ملاقاته الثانى قبل تماميه ما يعتبر فى التطهير نعم يمكن الاحتياط هنا بتكرير الصلاه بان يصلى عقيب وضوئه بالاول أو غسله به ثم يصلى صلاه أخرى عقيب الوضوء أو الغسل بالثانى بعد ان غسل به ما اصابه الأول فانه يقطع حينئذ بصدور صلاه مقرونه بالطهاره من الحدث و الخبث و لا يقدح فى ذلك نجاسه بدنه المحكوم بها للاستصحاب لانه إنما يأتى بالصلاه الثانيه من باب الاحتياط لاحتمال بقاء الاشتغال و هو لا يحتمله الا على تقدير طهاره الماء الثانى الموجب لطهاره بدنه فمع الانحصار يجب الاحتياط فى رفع الحدث بتكرير الطهاره و الصلاه على النحو المذكور و ان كان الاحوط ضم التيمم إلى ذلك أيضاً و مع عدمه الأقوى جواز ذلك و ان كان الاحوط عدمه و يتفرع على ما ذكرنا جواز ايقاع ما هو مشروط بالطهاره مما

لا يقدح فيه نجاسه البدن كمس كتابه القرآن الشريف أو الدخول في المساجد أو قراءه العزائم و جواز ايقاع صلاه أخرى بتلك الطهاره إذا غسل بدنه من الخبث من دون حاجه إلى تجديد طهاره أخرى نعم لا يجوز له الدخول فيها من دون غسل بدنه مع التمكن هذا بناء على المختار من عدم جريان الاستصحابين في الحالتين المتعاقبتين لعدم تحقق مجرى الاستصحاب من جهه عدم اتصال زمان الشك بزمان اليقين فالذى كان فى الآن السابق ارتفع قطعاً و الذى وجد فى الآن اللاحق باق قطعاً فليس الشك فى البقاء و الارتفاع و إنما هو فى تعيين المتقدم و المتأخر و الاستصحاب لا يعين ذلك و الا فبناء على ما ينسب إلى المشهور من تحقق مجرى الاستصحاب و اما السقوط للعارض أو غيره من المذاهب فربما يختلف الحكم و لكن الذى ذكرناه هو الحق الذى لا ريب فيه و لا يعلم الا بعد فحص و تحقيق و نظر دقيق و الله الهادى إلى سواء الطريق هذا فى المشتبهين بالنجاسه و اما المشتبهان بالإضافة بان علم بإضافه أحدهما و إطلاق الآخر فلا ريب فى ارتفاع الحدث و الخبث بتكرير الغسل بهما فيجب مع الانحصار و يجوز مع عدمه و اما المشتبهان بالغصب فلا يجوز استعمال شىء منهما مع الالتفات لا فى رفع حدث و لا فى رفع خبث فمع الانحصار يتيمم و يصلى بالنجاسه و مع عدمه يجب رفع الحدث أو الخبث بغيرهما لكن لو عصى و استعمال أحدهما مع الانحصار أو عدمه ارتفع الخبث و ان انكشف ان الذى استعمله كان هو المغصوب دون الحدث و ان انكشف انه كان هو المباح و اما مع عدم الالتفات لجهل أو نسيان فيرتفع الحدث باستعمال أحدهما فضلاً عن الخبث و ان انكشف انه كان هو المغصوب و لا اثر للتكرير هنا فانه أن لم يضر من حيث ايجابه للمخالفه القطعيه لم ينفذ و إذا كان هناك اناء لا يعلم انه لزيد أو لعمر و المفروض انه مأذون من قبل زيد فقط فى التصرف فى ماله لا يجوز له استعماله و كذا إذا علم انه لزيد مثلاً لكن لا يعلم انه مأذون من قبله أو من قبل عمرو.



## المبحث الثاني فى النجاسات

### اشاره

و كيفية تنجيسه و طريق إثباتها و إثبات التنجس بها و احكامها و ما يجرى فيه العفو منها

### فالكلام فى خمسة أمور

#### (أحدها) فى النجاسات

### اشاره

و النجاسه لغه القذاره و فى عرف الشارع و المتشرعه قذاره خاصه اقتضت وجوب هجرها فى أمور مخصوصه فكل جسم خلى عن تلك القذاره فهو طاهر شرعا و ان كان قدراً عرفاً و العكس بالعكس و الحق انها صفة متأصله مقتضيه لإيجاب الهجر لا انها منتزعه من حكم الشارع بذلك

### و النجاسات الذاتيه ثلثه عشر

#### (الأول و الثانى) البول و الغائط

مما يحرم لحمه ذاتا كالسباع و الارانب و الثعالب و النسور و الفار و نحوها أو عرضا كالجلال و الموطوء و الشارب من لبن الخنزيره إذا كانت له نفس سائله و المراد بها ما يجتمع فى العروق من الدم و يخرج عند القطع سفحا بقوه و دفع لا رشحا كدم السمك و نحوه فليس المراد بالسيلان مطلق الجريان انسانا كان أو غيره برياً أو بحرياً كبيراً أو صغيراً حتى الرضيع الذى لم يطعم خرجا من الموضع المعتاد أو غيره و يلحق بالبول المشتبه الخارج قبل الاستبراء الا الطير المحرم الأكل فان الأقوى طهاره بوله و خرثه و ان كان الاحوط الاجتناب خصوصا فى الخفاش و خصوصا فى بوله و لا فرق فى الطهاره فى حلال الأكل بينما اعتيد اكله كالبقر و الغنم و نحوها أو لم يعتد كالخيل و الحمير و البغال و نحوها كما لا فرق فيما لا نفس له بين ان يكون له لحم معتد به كالسمك المحرم و الحيه و الوزغ و نحوها و ما لم يكن كالذباب و القمل و الزنبور و نحوها و هل المدار فى الجلايه و الموطوءه على حال الخروج أو حال التكون أو عليهما معا أو على أحدهما وجوه لا- يبعد ان اقواها اولها فلو تكون البول أو الغائط قبل حدوث الجلل أو الوطاء و خرجا بعده كانا نجسين و بالعكس بالعكس و لو حدثا فى أثناء الخروج اختص اللاحق بالنجاسه دون السابق مع عدم الاختلاط و لو شك فى حدوثهما حكم بالطهاره و لو شك فى زوال الجلل بعد الحدوث حكم

بالنجاسه عملا بالأصل فيهما و لو شرب حلال اللحم بولا و خرف نجسين ثم تكونا بمثلهما فيه كانا طاهرين و بالعكس بالعكس  
فالمدار على ما انتقلا إليه لا ما انتقلا عنه و لو تردد شىء بين كونه خرف أو بولا و بين

غيرهما من الأشياء الطاهره أو بين كونه من مأكول اللحم أو غيره أو بين كونه من ذى النفس أو غيره حكم بالطهاره فى الجميع و كذا لو تردد الحيوان بين كونه من ذى النفس أو غيره كالحيه و التمساح التى وقع الكلام فى انهما من ذى النفس كما ادعاه بعض أو غيره كما ادعاه آخر أو تردد بين كونه من مأكول اللحم أو غيره سواء كان منشؤه اشتباه الأمور الخارجيه كما لو تردد حيوان بين كونه غنما أو خنزيرا لبعض العوارض الموجهه للاشتباه من ظلمه و نحوها أو الجهل بالحكم الشرعى كما فى الحيوان المتولد بين حيوانين إذا لم يتبع شيئا منهما فى الاسم و لو قلنا بحرمة اكله للاصل

### (الثالث المنى)

من كل حيوان ذى نفس حل اكله أو حرم برياً أو بحرياً و يلحق به المشتبه الخارج قبل الاستبراء اما المذى و الودى و الودى و كل ما يخرج من القبل و الدبر من حيوان طاهر العين من قيح أو رطوبه أو غيرها عدا البول و الغائط و المنى و الدم فهو طاهر و ما حكى عن بعض العامه من القول بنجاسه الجميع لخروجها من مجرى النجاسه باطل إذ لا- اثر لملاقاه المجرى و لا لملاقاه النجاسات قبل خروجها إلى الظاهر

### (الرابع) الميتة من كل حيوان ذى نفس انساناً أو غيره

حل اكله أو حرم برياً أو بحرياً طاهر العين أو نجسا فتضاعف النجاسه فيه لتعدد سببها و تترتب الأحكام المترتبة على خصوص نجاسه الميتة مات حتف انفه أو قتل أو ذبح غير جامع لشرائط التذكيه و يدخل فيها المترديه و النطيحه و ما اكل السبع و نحو ذلك مما يوجب خروج الروح من غير تذكيه سواء كان لعدم قابليته لها أو لعدم حصولها فيه و ان كان قابلاً لها فان الموت فى جميع ذلك سبب للنجاسه و الظاهر انه موجب لها و ان كان قبل البرد فى الإنسان و غيره و ان لم يجب غسل المس فى الإنسان الا بعد البرد إذ لا ملازمه بينه و بين النجاسه بعد تعليقه فى النصوص على البرد و تعليقه على الموت و دعوى عدم انقطاع علقه الروح ما دامت الحرارة باقيه فلا يتحقق الموت الا بعد البرد و انه لا يحصل الجزم بذلك الا بعده مما لا ينبغى الالتفات إليها بعد تحققه عرفاً و لغه قبله و لذا يجوز غسله و دفنه قبل البرد من غير نقل خلاف فيه كما انه لم ينقل الالتزام بهذا التقييد عن أحد بالنسبه إلى غير الإنسان مع ان ذلك لو تم لعم و كما يجرى الحكم على اجزائها مع الاتصال كذلك

يجرى مع الانفصال سواء انفصلت بعد الموت أو انفصلت بالموت كما إذا قُذ حيوان نصفين فمات بل يجرى أيضا على الأجزاء المبانه من الحي كالذى تأخذه الجباله من الصيد من يد أو رجل أو نحوهما و كاليات الضان التى تقطع منه و هى احياء إذا ثقلت و ما أشبه ذلك من الأجزاء المعتد بها دون ما لا يعتد به منها كالبنثور و الثالول و ما يعلو الجراحات و الدمامل و غيرها عند البرء و ما يعلو الشقه كالجلده الرقيقه التى تنفصل عنها و ما يتصل برءوس الشعر فى أيام الصيف و ما يتطاير من القشور عند الحك كما فى بدن الأجرى و غيره و ما ينفصل عند تقليم الأظفار و عند تنظيف باطن الأقدام و تحجيرها و تمشيط اللحيه و الرأس و حس الدابه و ما أشبه ذلك فان الحق عدم شمول أدله النجاسه لمثل هذه الأجزاء بل فى عدها أجزاء تسامح إذ هى فى نظر أهل العرف من قبيل الأوساخ و الفضول و لذا تعد ازلتها عن البدن تنظيفا و تنزيها له خصوصا فيما زالت الحياه عنه قبل انفصاله أ لا ترى ان ما يعلو الشفه و الجروح و الدمامل من الجلده اليابسه الباليه و نحوها معدود فى نظر أهل العرف من الوسخ و الفضول لا من الأجزاء و لعله من اجل ذلك فصل بعض بين ما انفصل بعد زوال الحياه عنه و ما زالت الحياه عنه بالانفصال فحكم بالطهاره فى الأول دون الثانى و هو لا يخلو عن وجه بل لا ينبغى ترك الاحتياط فيما إذا كان ذلك المنفصل مما يصدق عليه اسم اللحم و ايا ما كان فلا يجرى الحكم على الأجزاء المتصله و ان زالت الحياه منها الا إذا لم تزل عن ذلك الحيوان فاعضاء المفلوج طاهره و ان انتنت على الأقوى بل لو قطع عضو من الحي و بقى معلقا متصلا به فهو طاهر ما دام الاتصال الا إذا كان ضعيفا جدا بحيث يعد كالمنفصل كما إذا كان متعلقا بجلده رقيقه و نحوها فان الاحتياط بالاجتناب حينئذ لا ينبغى تركه بل لو تدرج الموت فيه شيئا فشيئا فمات بعضه و لكن لم تخرج الروح من تمامه لم ينجس على الأصح فاجزاء الحيوان ما دامت متصله بالبدن فهى من توابعه و محكوم عليها بالطهاره تبعا لطهارته و لا تنجس الا بموته أو بموتها فقط لكن مع الانفصال عنه و لا يجرى الحكم على ما لا تحله الحياه من أجزائه سواء كان مأكول اللحم أو غيره كالصوف و الشعر و الوبر و الريش و ظلف البقر و

الشاه و الضبى و خف الإبل و حافر الفرس و ظفر الإنسان و مخلب الطير و السن و الناب و القرن و المنقار و العظم و نحوها لأنه لا- روح فيها فلا- تتصف بحياه و لا- موت بل هى باقيه بعد موت الحيوان على ما كانت عليه فى حال حياته فان كانت جزء من طاهر العين كانت طاهره و ان كانت جزء من نجس العين كانت نجسه فشعر الكلب و الخنزير و نحوه مما لا تحله الحياه منهما و ان كان نجسا بعد الموت كما كان نجسا فى حال الحياه لكن لا تجرى عليه الأحكام الخاصه بنجاسه الميتة و لا فرق فى طهارتها الذاتيه إذا كانت جزءً من طاهر العين بين اتصالها به بعد موته أو انفصالها عنه فضلا عما إذا انفصلت عنه فى حال حياته نعم فى صورته انفصالها عنه بعد الموت لا- بد من تطهير موضع الاتصال عن النجاسه العرضيه الحاصله له بملاقاته للميتة مع الرطوبه المسريه لكن إنما يتحقق ذلك فى الصوف و الشعر و الوبر و الريش إذا أخذت بالقلع لا بالجز و ما ينسب إلى الشيخ فى نهايته من النجاسه الذاتيه لأصولها المتصله باللحم إذا اخذت بنحو القلع برده إنما يتصل بأصول الشعر ليس من الأجزاء التى تحل فيها الحياه و لا يجرى الحكم أيضا على ميتة ما لا نفس له كالوزغ و العقرب و الخنفساء و السمك و الحيه و نحوها قطعاً نصاً و فتوى و قد ذكروا جريان الحكم على سقط الإنسان أو الحيوان قبل ولوج الروح فيه و لو مضغه و هى بالضم قطعه لحم حمراء فيها عروق خضر مشتبهه سميت بذلك لأنها بقدر ما يمضغ و كذا افراخ الطيور قبل ولوج الروح فيها و على ما يخرج من جوف المرأه أو الحيوان حين الولاده من لحم و نحوه كالمشيمه و زان كريمه و هى غشاء ولد الإنسان و يقال لها الكيس و الغلاف أيضا و لولد غير الإنسان يقال لها السلا بل ربما يدعى الإجماع على ذلك فى سقط الإنسان فان تم فهو و الا فمحل اشكال لعدم صدق الميتة عليها إذ لا تكون الا من حياه سابقه و لذا لا يجب الغسل بمس سقط الإنسان قبل ولوج الروح فيه و الاستناد إلى دخولها فى القطعه المبانه من الحى لا يجدى لعدم شمولها أيضا لما لا تحله الحياه لكن الاحتياط يقضى بالجرى على ما ذكره كما انهم ذكروا عدم جريان الحكم على المسك و فارتة و الانفحه و البيض إذا اكتسى القشر الأعلى و اللبن و الظاهر ان خروجها على نحو التخصص لا

التخصيص فان المسك على أقسام أربعة (أحدها) المسك التركي و هو دم يقذفه الظبي بطريق الحيض أو البواسير فيجمد على الأحجار (الثاني) الهندي و لونه اخضر دم ذبح الظبي المعجون مع روثة و كبده أو لونه اشقر (الثالث) دم يجتمع فى سره الظبي بعد صيده يحصل من شق موضع الفاره و تغميز أطراف السره حتى يجتمع الدم فيجمد و لونه اسود

### (الرابع) مسك الفاره

و هو دم يجتمع فى أطراف سرته ثم يعرض الموضع حكه يسقط بسببها الدم مع جلده هى وعاء له و مورد حكم الاصحاب هنا و ان كان القسم الاخير لكن الظاهر مشاركته الأول و الثالث له فى الحكم و لا يبعد أن تكون الطهاره فيها اجمع على الأصل أما لعدم كونها دما حقيقيا من الأصل بل هى شىء شبيه بالدم قد خلق فى ذلك الظبي الخاص يقذفه تاره بطريق الحيض و نحوه أو يجتمع فى سرته فينفصل أو لخروجها عنه بالاستحاله إلى المسك و اما الثانى فلا يبعد نجاسته لعدم حصول الاستحاله فيه بل لا يبعد عدم كونه مصداقا حقيقيا للمسك بل هو مسك مصنوع باق على نجاسته بل الاحوط الاجتناب أيضا عما عدا الاخير من القسم الأول و الثالث و اما فارتة و هى الجلده التى هى وعاءه فالاقوى طهارتهما مطلقا انفصلت من حى أو ميت ذكيا أو غير ذكى و السر فيه خروجها عرفا عن مسمى الجسم فلا- تعد جزءاً من الجملة المسماه باسم الظبي بل هى فى نظر أهل العرف معدوده من ثمرات ذلك الحيوان نظير الثمره للشجره و ان كان الاحوط الاجتناب عنها إذا انفصلت من الميت الذى ليس بمذكى بل الاحوط حينئذ تطهير ما فيها من المسك للنجاسه العرضيه الساريه منها إليه و أما الانفحه بكسر الهمزه و فتح الفاء و تخفيف الحاء أو تشديدها فمنهم من فسرها بالظرف أى كرش الحمل و الجدى ما لم يؤكل فإذا اكل يسمى كرشا و منها من فسرها بالمطروق أى اللبن المنعقد المسمى باللباء الذى يغير به الحليب فيصير جبنا و احتمال آخر كونها اسما للمجموع فان ذلك الوعاء الذى هو الخف و الظلف بمنزله المعده للإنسان لا- اسم له قبل الأكل الا الانفحه فإذا اكل استكرش أى صارت انفحته كرشا و على أى حال فلا- ريب فى الطهاره الذاتيه للمطروف فانه ليس من أجزاء الميتة إذ ليس فيه دم و لا عروق و لا عظم و إنما يخرج من بين فرث و دم و كذا لا

ينجس النجاسه العرضيه الساريه له من وعائه بناء على نجاسته للاخبار الداله على ذلك المخصصه لقاعده الانفعال و اما الطرف فلا-ريب فى كونه من أجزاء الحيوان التى تحله الحياه فعلى تقدير القول بطهارته للاخبار لا بد من تخصيص أدله نجاسه الميتة لكن الحكم بذلك لا يخلو عن اشكال لقوه احتمال ان يكون المراد من الانفحة فى الأخبار خصوص المفروض فالاشبهه نجاسه الوعاء و عدم انفعال ما فيه بملاقاته و لا- فرق فى طهاره المظروف ذاتا بين كونه من الحيوان المأكول أو غيره بعد ان كانت طهارته على مقتضى القاعده لعدم كونه من أجزاء الميتة و اما من حيث طهارته من النجاسه العرضيه على تقدير القوم بنجاسه وعائه و كذا طهاره الوعاء لو قيل بها ففى التعميم لغير المأكول و عدمه وجهان من إطلاق النصوص و الفتاوى و من انصرافها إلى الانفحة المعهودة التى تجعل فى الجبن و الثانى اقوى و على أى حال فلو قلنا بطهاره الوعاء فلا بد من تطهيره من النجاسه العرضيه التى تحصل من ملاقاه سائر أجزاء الميتة و اما البيض فلا ريب فى طهارته ذاتا سواء كان من مأكول اللحم أو غيرها لأنه ليس من أجزاء الحيوان و على تقدير كونه منها فليس مما تحله الحياه و اما عرضا فكذلك أيضا إذا اكتسى قشراً يمنع عن التأثر بالملاقاه و الظاهر ان القشر الرقيق كاف فى ذلك الا انهم قيدوا طهارته بما إذا اكتسى القشر الأعلى تبعا لبعض الأخبار و ظاهر ذلك النجاسه الذاتيه بدونه فلا بد من العمل على طبقه و اما اللبن فكذلك لا ينبغى الريب فى طهارته الذاتيه لعدم كونه من الأجزاء و لعدم حلول الروح فيه على تقدير كونه منها و منه يعلم انه لا فرق بين كونه من مأكول اللحم و عدمه كسائر الأجزاء التى لا- تحلها الحياه فلبن المرأه الميتة طاهر كغيره و كذا لا ريب فى طهارته من النجاسه العرضيه للاخبار المخصصه لقاعده الانفعال ثم ان الحكم لا- يجرى على المعصومين الذين اذهب الله تعالى عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا و لا- على من شرع له تقديم الغسل فاغتسل كالمرجوم و نحوه و لا على الشهيد و من بحكمه و ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بطهارته و ان لم يعلم تذكيتة و كذا ما يوجد فى ارض المسلمين مطروحا إذا كان عليه اثر الاستعمال و ان كان الاحوط الاجتناب و ما يؤخذ من يد

الكافر أو يوجد في ارضهم محكوم بنجاسته الا إذا علم سبق يد المسلم عليه و إذا شك في شىء انه من أجزاء الحيوان أم لا فهو طاهر و كذا إذا علم انه من أجزائه لكن شك في انه مما تحله الحياه أم لا أو علم انه مما تحله الحياه لكن شك في ان الحيوان مما له نفس أم لا فالجلد إذا شك في انه من الحيوان الذى له نفس أو من غيره كالسمك مثلا محكوم بطهارته و لو اخذ من يد الكافر و بذلك يسهل الأمر في زماننا هذا في الملابس المصنوعه من الجلود التى تؤخذ من أيدي الكفار إذا جاء فيها الاحتمال المذكور و ان كان الاحوط الاجتناب و إذا وجد عظما مجردا و شك في انه من نجس العين أو غيره يحكم عليه بالطهاره حتى لو علم انه من الإنسان و لم يعلم انه من كافر أو مسلم

### (الخامس) الدم من ذى النفس

حل اكله أو حرم برياً أو بحرياً صغيراً أو كبيراً نجس العين أو طاهرها مسفوحاً كان الدم بالفعل كالمنصب من العرق أم لا بل كان من شأنه السفح كدم الرعاف و الدماء الثلاثه و دم القروح و الجروح و دم حكه الجلد و دم الاسنان و نحوها فان من شأنها السفح و الانصباب من العرق على تقدير ذبح الحيوان و لعل هذا هو لمراد من المسفوحيه المعتبره فيه فى الآيه الشريفه و فى كلمات بعض علمائنا فى قبال ما ليس من شأنه السفح كدم ما لا نفس له و المتخلف فى الذبيحه قليلاً كان أو كثيراً أدركه الطرف أو لا كان بقدر الدرهم أو لا و منه الدم الذى يتكون منه ذو النفس كالعلقه و هى الدم المستحيل من النطفه النجسه من إنسان أو غيره حتى العلقه التى فى البيض بل الأقوى ذلك فيما يوجد فى البيض من الدم و لو لم يكن علقه لو فرض و احتمال كونه ماهيه أخرى شبيهه بالدم يكذبه الوجدان لكن إذا كان فى الصفار و عليه جلده رقيقه لا ينجس البياض الا إذا فريت الجلده احمرأ كان أو ايضاً إذا فرض العلم بكونه دماً سواء كان البياض له ذاتياً كما فى خبر قصد العسكرى عليه السلام أو عرضياً كما إذا صب عليه دواء فغير لونه إلى البياض و يستثنى من ذلك المتخلف فى المذكى من ذى النفس من المأكول بعد قذف ما يعتاد قذفه من الدم بالذبح فانه طاهر ما لم يتنجس بنجاسه آله التذكيه و نحوها من غير فرق بين ما كان فى اللحم و القلب و الكبد أو العروق و بين المتخلف فى بطنه من دم المذبح بعد القذف نعم إذا رجع دم



المذبح إلى الجوف لرد النفس أو لكون رأس الذبيحة في علو كان نجسا فينجس غيره بالاختلاط و كذا إذا لم يقذف ما يعتاد قذفه و لا فرق على الاظهر بين المتخلف في الذبيحة المأكولة في الجزء المأكول منها و الجزء غير المأكول كالطحال و النخاع و غيرهما من الأعضاء المحرمة بل لا- يبعد جريان ذلك في الذبيحة غير المأكولة أيضا إذا كانت مما تقبل التذكية و ان كان الا-حوط خلافة و ما كان في اللحم و نحوه طاهر حتى بعد انفصاله عنه و استقلاله على الأقوى فالقول بطهارته ما دام لم يخرج من اللحم فإذا خرج فهو نجس ضعيف بل لا فرق فيه على الأقوى بين تذكيتة بالذبح أو النحر أو الطعن أو بآله الصيد بل الحكم جار في جميع دم الجنين الذي تكون ذكوته بذكاه أمه و لا- يلزم من طهاره الدم المتخلف حليته فهو طاهر و لكنه حرام الا ما كان في اللحم مما يعد جزءاً منه ما دام كذلك فإذا انفصل و استقل حرم و أما دم ما لا نفس له مما يخرج رشحا لا سفحا إذا لم يكن له عرق يشخب منه الدم كما في السمك و شبهه فطاهر و كذا الدم المخلوق آيه كالنازل من السماء أو الخارج من الاشجار مما لم يتكون من حيوان و لا يتكون منه حيوان فلا ريب في طهارته بل في كونه مصداقا حقيقيا للدم تأمل اما ما كان بلون الدم كما يتفق في الاشجار و النباتات و نحوها فليس منه قطعا و المنتقل من ذى نفس إلى غيره أو من غيره إليه ملحق بما انتقل إليه إذا انتسب إليه و الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس و منجس للبن و الدم المراق في الامراق حال غليانها نجس و منجس و ان كان قليلا مستهلكا و القول بطهارته بالنار لروايه ضعيفه ضعيف جداً و إذا حصل في باطن الفم أو الانف فابتلعه كان شاربا للنجس نعم لو استهلك الدم الخارج من بين الاسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته بل جواز بلعه و لو دخل من الخارج دم في الفم فاستهلك فالاحوط الاجتناب عنه و الأولى غسل الفم بالمضمضة و نحوها و الدم المنجمد تحت الاظفار أو تحت الجلد من البدن ان لم يستحل و صدق عليه الدم نجس فلو انخرق الجلد و وصل الماء إليه تنجس و يشكل معه الوضوء أو الغسل فيجب اخراجه ان لم يكن خرج و معه يجب ان يجعل عليه شيئا مثل الجبيره فيتوضأ أو يغتسل هذا إذا علم انه دم منجمد و ان احتمل كونه لحما صار كالدم من

جهه الرض فهو طاهر و لو رأى بثوبه شيئاً احمر أو شك في كونه دماً أو غيره من الأجسام الطاهرة بنى على طهارته للاصل و كذا لو علم بكونه دماً و شك في كونه من الحيوان أو غيره كالشجر و النبات بل و كذا لو علم بكونه من الحيوان و شك في كونه من ذى النفس أو من غيره بل و كذا إذا علم بكونه من ذى النفس و شك في كونه من القسم الطاهر منه كالمختلف في الذبيحة أو النجس من دون فرق بين ما كان من جهه احتمال رد النفس أو احتمال كون رأسه على علو عملاً بأصالة الطهاره فى الجميع فان الشبهه مصداقيه لا يتمسك فيها بالعموم و الاستصحاب لا يعين حال الدم الا على نحو مثبت فإذا خرج من الجرح أو الدملى شىء اصفر يشك فى انه دم أم لا حكم عليه بالطهاره و إذا حك جسده فخرجت رطوبه يشك فى انها دم او ماء اصفر يحكم عليها بالطهاره و الماء الاصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر الا إذا علم كونه دماً أو مخلوطاً به فانه نجس إلا إذا استحال جليداً أو إذا رأى بثوبه دماً و شك فى انه من دمه أو دم البرغوث و البق بنى على الطهاره و الفحص فى الشبهات الموضوعيه غير واجب لكن بشرط صدق الشك و عدم العلم من دون انصراف فلو شك انه دم أو قيح لعدم النظر إليه و إلا فبمجرد النظر إليه يرتفع شكه يشك بالحكم بالطهاره و كذا فى ما شابهه و الله العالم

### (السادس) الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة

فانه ملحق به حكماً إن لم يكن مندرجاً فيه موضوعاً و ان حصل له الاسكار بسبب التركيب مع غيره كالمزوج بالترياق و نحوه و لو عرض وصف الجمود بالعرض بقى على حكمه لبقاء اسمه فهو كالبول المنجمد و اما ما كان جامداً بالأصالة كالحشيشه و نحوها فهو طاهر و ان صار مائعاً بالعرض بامتزاجه فى ماء و نحوه نعم لو كان لميعانه دخل فى مسكريته اندرج فى القسم الأول و حكم بنجاسته و المدار فى السكر على ذهاب العقل مع بقاء القوه فلو كان مذهباً لهما أو للقوه دون العقل لم يكن مسكراً و الفرق بينه و بين الاغماء كالفرق بين الجنون و النوم فانه يوجب نقصاً فى العقل بالاستقلال بحيث يحصل معه اختلال الكلام المنظوم و ظهور السر المكتوم و الاغماء يوجب بالتبع لضعف القلب و البدن و ما اسكر كثيره فقليله نجس و المدار فيه بالنسبه إلى النجاسه على

المزاج المعتدل لا على سريع الانفعال و لا بطيئه و اما بالنسبه إلى الحرمة فالظاهر ان المدار على الاسكار وجودا و عدما و لو قيل بالتحريم على بطىء الانفعال إذا كان مما يحصل به الاسكار نوعا لكان له وجه كما ان الظاهر ان الحرمة دائره مداره حدوثا و بقاء فلو زال زالت و لو مع بقاء الماهيه بخلاف النجاسه فانه يكفى فيها حصوله أيما فالاسكار بالنسبه إلى الحرمة واسطه فى العروض و بالنسبه إلى النجاسه واسطه فى الثبوت نعم لو تبدلت الماهيه كما إذا انقلب الخمر خلا فلا ريب فى زوال الحرمة و النجاسه و إذا شك فى حدوث الاسكار بنى على عدمه و ان شك فى زواله بعد الحدوث بنى على البقاء و كذا لو شك فى انقلاب الماهيه

### (السابع) العصير العنبى

إذا غلى و اشتد و لم يذهب ثلثاه على المشهور فانهم الحقوه بالخمر حرمة و نجاسه و لا ريب فى ذلك مع تحقق الاسكار و اما بدونه فكذلك لا ريب فى الحرمة و اما النجاسه فالاقوى عدمها و ان كان التجنب احوط و الظاهر تحقق الحكم بمجرد الغليان و ان لم يشتد بل لا يبعد تحققه بمجرد النشيش و ان لم يصل إلى حد الغليان كما لا فرق بين حصول ذلك له بنفسه أو بالنار أو بالشمس كما لا فرق بين خروجه بنفسه كما إذا سال من نفسه أو استخراجه بعصر أو دق أو غيرهما بل الظاهر ثبوته له و لو لم يستخرج فلو غلى ماء العنب و هو فى العنب أو نش جرى عليه الحكم فالأثر لنفس ماء العنب و العصيريه ليس لها مدخلية كما لا فرق بين حصول الغليان له فى حال خلوصه أو فى حال امتزاجه مع غيره من ماء مطلق أو مضاف أو دهن أو دبس أو عسل أو غيرها إذا كان الممتزج به قليلا لا يوجب استهلاكه زوال الاسم عنه و اما لو استهلك فيه أو زال الاسم عنه فلا فلو امتزج بمقدار من الماء المطلق بحيث لم يخرج به عن كونه ماء عنب جرى الحكم و كذا لو طبخ به اللحم اما لو تغير به طعم الماء المطلق مع بقاء صدق الماء عليه لم يجر و كذا لو عجن به العجين أو رش على طيبخ الارز شيئا فشيئا بحيث لا يجتمع تحته فيغلى و لو صب مقدار منه على الامراق كما صب حب الرمان عليها فغلى معها ففيه اشكال أما لو غلى مستقلا ثم صب منه و لو مقدار قليل عليها أو على غيرها فلا اشكال فى الحرمة و اشد اشكالا ما إذا وضعت حبه عنب أو حبات على

المرق و إلى ماء العنب الذى فيها و إذا ذهب ثلثاه حل سواء كان بالنار أو الشمس أو الهواء و لو شك فى كونه من العنب أو فى غليانه بنى على حليته و لو شك فى ذهاب ثلثيه بعد غليانه بنى على حرمة عملا بالأصل فيهما و لا يجرى الحكم على العصير الزببى و الحصرمى و التمرى و البسرى فهى على الحل و الطهاره إلا- إذا تحقق فيها اسكار فيجوز اكل الزبيب و الكشمش و الحصرم و التمر فى الامراق و غيرها بأى كيفية كانت و الله العالم

### (الثامن) الفقاع

و هو شراب مخصص يتخذ من الشعير غالباً و قد يتخذ من القمح و الزبيب و غيرهما سمي بذلك لما يرتفع فى رأسه من الزبد و هو الذى عبر عنه فى الأخبار بأنه خمرة استصغرها الناس و انه خمرة مجهول و ان فيه حد شارب الخمر و يظهر منها ان فيه مرتبه خفيه من الاسكار لا توجب زوال العقل و ان نجاسته و حرمة نجاسه خمريه و حرمة خمريه إلا ان ظاهر الاصحاب حيث جعلوه قسيماً للخمر و غيرها من المسكرات عدم اعتبار الاسكار فيه و على كل حال فالحكم يتبع الاسم سواء اتخذ من الشعير أو غيره و لا يبعد اعتبار النشيش و الغليان فى تحقق مفهومه فلا يكون الفقاع فقاعاً حقيقه إلا إذا نش و ارتفع فى رأسه الزبد فاطلاقه عليه قبل أن يصير كذلك تجوز و منه يعلم ان ماء الشعير الذى يتعاطاه الأطباء للدواء ليس منه و كل ما شك فيه لا يجرى حكمه عليه

### (التاسع و العاشر) الكلب و الخنزير البريان

فانهما نجسان بجميع ما اشتملا عليه عينا و لعبا من غير فرق بين افرادهما فلا فرق بين كلب الصيد و غيره و لا بين أجزائهما فلا فرق بين ما تحله الحياه و غيره من شعر أو ظفر أو عظم و نحوهما فى حال اتصالها أو انفصالها و المتولد من الكلبين أو الخنزيرين و أحدهما مع الآخر أو مع ظاهر العين يراعى فى احكامه إطلاق الاسم فان صدق عليه اسم الكلب أو الخنزير حكم بنجاسته و حرمة و وجوب التعفير من ولوغه و غير ذلك من احكامه و الا فلا سواء اندرج فى مسمى اسم آخر أو لا بأن لم يكن مصداقاً لشيء من العناوين المعروفة فانه محكوم بالطهاره لأصالتها إلا ان الاحوط الاجتناب عن المتولد من النجسين باينهما فى الاسم خصوصاً إذا لم يصدق عليه اسم حيوان طاهر بل الاحوط الاجتناب عن المتولد من نجس و لو مع طاهر خصوصاً إذا كانت الأم نجسه

و السقط من الكلبين أو الخنزيرين أو من أحدهما مع الآخر نجس قطعاً و لو قبل و لوج الروح فيه إذا سمي باسم أحدهما اما لو لم يسم باسم أحدهما و ان كان منهما أو سمي بذلك و لم يكن منهما ففيه اشكال و الاحوط الاجتناب و البحران طاهران لانصراف الأدله عنهما بل ربما يدعى ان إطلاق الكلب و الخنزير عليهما مجاز كإطلاق الماء على المضاف و كذا ما عدا الكلب و الخنزير من صنوف الحيوان حتى الثعلب و الارنب و الفاره و الوزغه على الأصح

### (الحادى عشر) الكافر بجميع اقسامه

اصلياً أو مرتداً فطرياً أو ملياً حربياً أو ذمياً كتابياً كاليهود و النصارى و المجوس أو غير كتابى جاحد لله تعالى أو لوحدانيته أو لرساله الرسول صلى الله عليه و آله و سلم أو للمعاد أو شاكاً فيها مقصراً أو قاصراً و ان كان معذوراً من حيث العقاب فالمستضعفون من الكفار كالمواطنين فى البلاد النائية الذين لم يسموا باسم الإسلام و لم يحتملوا ان هناك دينا وراء ما هم متدينون به تجرى عليهم أحكام الكفر و ان كانوا معذورين فى الآخرة و القول بعدم تحقق موضوع القاصر فى الخارج نظراً إلى العمومات الداله على حصر الناس فى المؤمن و الكافر مع ما دل على خلود الكافرين باجمعهم فى النار بضميمه حكم العقل بقبح عقاب القاصر الجاهل فيكشف ذلك عن تقصير كل كافر بعيد عن السداد فانه مخالف للوجدان فالادله الداله على عقاب الكافرين إنما هى بالنسبه إلى المقصرين دون القاصرين بل الظاهر جريان الأحكام على الشاك حتى فى فسحه النظر سواء كان شكه ابتدائياً أو طارئاً لشبهه عرضت له و ان كان معذوراً لكن هذا إذا استقر الشك و صارت له حقيقه و اما الخواطر التى تخطر و الهواجس التى تهجس و الوسواس الذى يعرض فى القلب و يمر على الذهن و ان كثر فلا- اثر له بل فى بعض الأخبار انه محض الايمان و صريح الايمان و كان المراد إنما يحصل عند عروضة من الخوف و الاضطراب خشيه أن يكون قد هلك يدل على الايمان المحض و الاعتقاد الصحيح و لا دواء لهذا الداء إلا ما ارشد إليه أهل البيت من الاعراض و قول لا اله إلا الله آمننا بالله و برسوله و لا- حول و لا قوة إلا بالله لكن إنما يجرى الحكم على الجاحد و الشاك إذا اظهر الجحود و الشك و لم يقرا بالشهادتين و لم يتدينا بدين الإسلام و لم يلتزما

بشرائعه و اما مع الإقرار و التدين و الالتزام فى الظاهر من دون اظهار للشك و الجحود فهل يترتب عليهما أحكام الإسلام أو أحكام الكفر أو يكونان واسطه بين المسلم و الكافر فلا يترتب عليهما ما يعتبر فيه الإسلام كالمناكحه و التوارث و نحوهما و لا ما يعتبر فيه الكفر كالتجاسه و نحوها و جوه اقواها الأول ثم الثالث و فى معاشره النبى صلى الله عليه و آله و سلم مع المنافقين المظهريين للإسلام مع علمه بنفاقهم شهاده على ذلك مضافا إلى الأخبار الحاكمه بكفايه اظهار الشهادتين فى الإسلام الذى تحقن به الدماء و تجرى عليه المواريث من غير اناطه بكونه مطابقا للاعتقاد القلبي و إنما يعتبر ذلك فى الإسلام الذى يفوز به الفائزون كما لا- اشكال فى ترتيب آثار الإسلام على المخالفين المنكرين للولايه حتى حل ذبيحتهم و طهاره ما فى ايديهم و اسواقهم من الجلود و غيرها و ان كان لا كرامه لهم بذلك فانه ليس لهم فى الآخره منه نصيب و اما الغلاه فلا شبهه فى كفرهم إذا كانوا يعتقدون الربوبيه فى أمير المؤمنين عليه السلام أو غيره بحيث يعتقدون ان الشخص الخارجى بعوارضه المشخصه هو الرب القديم الواجب وجوده الممتنع زواله سواء انكروا وجود صانع غيره حتى يكونوا كافرين بالله تعالى أو اعترفوا بوجود صانع مثله واجب الوجود حتى يكونوا مشركين أو اعترفوا بحدوث عوارضه المشخصه و لكنهم اعتقدوا حلول الله جلت عظمته فيه و اتحاده معه و تصور بهذه الصوره كما قد تتصور الملائكه و الجن بصوره البشر حتى يكونوا منكرين لله قد ثبت بالضروره من الشرع من ان الله تبارك و تعالى اجل و اعظم من أن يصير بشرا يأكل و ينام و يمشى فى الاسواق و ما إذا اعترفوا بكونهم مخلوقين لله سبحانه و تعالى و إنما اثبتوا لهم بعض أوصافه جلت عظمته كنفى السهو عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أو ان علمه و علم الأئمه حضورى بحيث لا- يشغلهم شأن عن شأن أو انهم يعلمون الغيب أو نحو ذلك فلا يحكم عليهم بالكفر و ان كان الأولى و الاحوط و الاوفق برعايه الأدب فى حفظ مراتبهم و مراتبنا رد علم مثل هذه الأمور إليهم و تصديقهم إجمالا فى جميع ما يدعون فانهم حفظه سر الله و خزنه علمه و باب حكمته و إلا- فالنقل فى ذلك متعارض و لا يحصل منه ما تطمئن به النفس خصوصا فى مقدار معلوماتهم من حيث العموم و الخصوص و كيفيه

علمهم بها من حيث توقعه على مشيئتهم أو على التفاتهم إلى نفس الشىء أو عدم توقعه على ذلك والعقل لا سبيل له فى مثل هذه الأمور واما نسبة الخلق و الرزق إليهم و طلبه منهم كما يجرى على لسان بعض العوام حيث يطلبون طول العمر و زياده الرزق و حصول الأولاد و نحوها منهم فان كان المقصود طلب ذلك من الله سبحانه و تعالى ببركاتهم أو شفاعتهم فلا اشكال فيه و ان كان المقصود نسبه إليهم من حيث تفويض ذلك من الله سبحانه و تعالى إليهم فهو و ان كان أيضا لا يوجب الكفر إذا كان نسبه إليهم كنسبه الامانه إلى ملك الموت و قسمه الارزاق مثلا إلى ميكائيل و نسبه الإعطاء و الرزق إلى من ينفق عليك مع ان الله تعالى هو المحيى و المميت و الخالق و الرازق إلا- انه فى نفسه لا يخلو عن اشكال لعدم قيام دليل عليه بحيث تركن النفس إليه و على تقديره فالقول به و اظهاره لا يجوز لانه يوجب تسرى العوام إلى ما فرقه مما لعله ينافى التوحيد فالواجب حفظا للحمى تركه و حمل العوام على ترك إلا- مع التصريح بطلب ذلك من الله سبحانه و تعالى ببركاتهم و شفاعتهم و ما لهم من الجاه الكبير و الشأن الرفيع و المقام المحمود و الشفاعة المقبوله عنده جل شأنه و اما المجسمه و المجبره و المفوضه و القائلين بوحده الوجود فالاقوى عدم كفرهم إذا اقروا بالشهادتين و تدينوا بدين الإسلام و التزموا باحكامه و صدقوا النبى بجميع ما أتى به إجمالا- إلا- مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبهم من المفاسد و إلا- فكثير من العوام بل اكثرهم لا يمكنهم تنزيه الله سبحانه و تعالى عن العلائق الجسمانيه حيث لا يتعلقون بواسطه قصورهم مؤثراً فى العالم لا يكون جسما و اكثر المخالفين من المجبره بل و عامه الناس لا- يمكنهم تعقل الأمر بين أمرين تفصيلا فانه من غوامض العلوم و الاسرار التى لا يهتدى إليها الا الواحد بعد الواحد ممن هداه الله إلى ذلك و ان كان لا يبعد ارتكازه فى الاذهان إجمالا لأنهم يربطون المكونات باسرها من أفعال العباد و غيرها فى حدوثها و بقائها بمشيئه الله تعالى من غير ان يعزلوا عللها عن التأثير و ما له على الظاهر إلى الالتزام بالامر بين الامرين و لكنه يصعب الاذعان التفصيلى به كما لا يخفى و اما

الخوارج و النواصب و هم المبغضون لاهل البيت و ان لم يتدينوا ببغضهم (١) فلا اشكال فى كفرهم حتى القاصرين منهم كنسائهم و صبيانهم و المتأخرين منهم المقلدين لاسلافهم حتى نشئوا على عداوه أهل البيت معتقدين ان ذلك هو الحق الذى لا يسوغ لهم غيره و اما غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين لسائر الأئمة و سبائين لهم فلا يحكم عليهم بالكفر و اما مع النصب و السب للائمه الذين لا يعتقدون باماتهم فهم مثل سائر النواصب و أما المنكر لضروره من ضروريات الدين فمع الالتفات إلى كونه ضروريا بحيث يرجع انكاره إلى إنكار الرساله أو تكذيب الرسول فلا اشكال فى كفره و مع عدم ذلك بان كان لشبهه عرضت له فالاقوى عدم الكفر و ان كان الاحوط الاجتناب و اما ولد الزنا فالاقوى طهارته و إسلامه و الأخبار التى يتوهم منها خلاف ذلك لا تدل الا على خباثته المعنويه الموجهه لمرجوحه استعمال سؤره و الأقوى ان الاطفال مولودون على الفطره فتجرى عليهم قبل بلوغهم و تمييزهم جميع أحكام الإسلام من الطهاره و وجوب الغسل و التكفين و الصلاه و الدفن و غيرها سواء ولدوا من مسلمين أو كافرين أو مسلم و كافر عن حلال من الطرفين أو زنا منهما أو مختلفين كان الزانى هو المسلم أو الكافر على الأصح من دون فرق بين اسلامهما أو أحدهما قبل الولاده أو بعدها بل يكفى الإسلام آنأ ما من حين الانعقاد إلى حين التمييز أو البلوغ و لا يخرجون عن ذلك الا بالتبعيه للأبوين الكافرين و لو كانت الولاده عن زنا منهما أو من أحدهما فضلا عما إذا لم يكونا زانيين فان المدار بالتبعيه على الولاده العرفيه لا الشرعيه و حكمها باق ببقائها و لو مع السبى فالمسبى مع ابويه أو أحدهما حكمه حكمهما من النجاسه و غيرها أما لو زالت التبعيه عنهما فان تبدلت بالتبعيه لمسلم كما فى مسبى المسلم إذا كان منفردا عن ابويه أو لقيظه بعد الالتقاط فلا اشكال فى جريان أحكام المسلم عليه من الطهاره و غيرها من

---

١- يعتبر الحكم بنجاستهم اظهارهم البغض و السب فمثل الاباضيه الذين هم اليوم فى مسقط و غيرها الذين لا يتظاهرون بالسب و البغض لا يحكم بنجاستهم و لا يجب و لا يجوز البحث عن سرائرهم و لنا الظاهر و لله السرائر. (الحسين)



دون فرق بين احتمال تولده من مسلم أو العلم بتولده من كافرين و منه يعلم عدم الفرق بين لقيط دار الإسلام بأقسامها مما بنيت في الإسلام و لم يقربها الكفار أم كانت دار كفر فغلب عليها المسلمون و اخذوها صلحا أو قهرا أو كانت دار إسلام فغلب عليها الكفار و بين لقيط دار الحرب سواء استوطنها مسلم أم لا دخلها التجار المسلمون أم لا و اما إذا زالت من دون تبعيه لمسلم كما إذا انفرد عن ابويه و استقل و لحق بدار الإسلام و خالط المسلمين فالأقوى أيضا جريان أحكام المسلم عليه و ان كان لا يخلو عن اشكال لا- ينبغى معه ترك الاحتياط و أما اللقيط قبل التقاطه و جريان يد الملتقط عليه فان لم يحتمل تولده من مسلم فلا اشكال في بقاء تبعيته و ان احتمل حكم بطهارته و حرته للأصل و في ترتب سائر الأحكام عليه حتى المخالف للأصل كوجوب تجهيزه و طهارته بعد غسله اشكال من ان الأصل في المشكوك حاله الإسلام و من عدم نهوض دليل تظمن به النفس على ذلك فأصاله براءة الذمه عن التكليف بوجوب تجهيزه و استصحاب نجاسته بعد الغسل محكم هذا إذا لم يكن في بلاد المسلمين و اما إذا كان فيها فلا اشكال في ترتب جميع آثار الإسلام عليه هذا كله قبل بلوغهم و تمييزهم و أما بعد تمييزهم و قبل بلوغهم فالظاهر بقاء حكم التبعية و لو كانوا مراهقين الا إذا عرفوا الإسلام و تدينوا به فانه لا يبعد صحته و الخروج به عن التبعية للأبوين الكافرين حكما بل هو الأقوى و ان كان لا يجرى عليه حكم الارتداد لو ارتدوا بعده لحديث رفع القلم و نحوه و أما بعد البلوغ و العقل فلا- اشكال في زوال التبعية و جريان الحكم عليهم على سبيل الاستقلال فيجب على كل بالغ عاقل تحصيل المعرفة بالله سبحانه و تعالى و رسوله و الإقرار بالشهادتين و بدون ذلك لا يحكم بطهارته و من هنا يجب على كل مسلم و مسلمة تعليم ذلك و تفهيمه لابنائهم و بناتهم في اوائل بلوغهم أو قبله ليرتبوا عليهم آثار الطهاره و يسوغ لهم مباشرتهم بالطوبه و ربما يحصل التسامح في ذلك و الغفله عنه فيشكل الأمر خصوصا بالنسبه إلى البنات في اوائل بلوغهن و خصوصا في البوادي و القرى و نحوها و اما مع الجنون فالظاهر بقاء حكم التبعية لابويه المسلمين أو أحدهما إذا اتصل الجنون بالصغر بأن بلغ مجنونا سواء

حصل منه إسلام قبل البلوغ أم لا و كذا إذا بلغ عاقلا و اختار الإسلام ثم جن و اما إذا بلغ عاقلا و لم يتحقق منه إسلام فحكم عليه بالكفر و النجاسه ثم جن فقد انقطعت عنه التبعية بكفره و هو بالغ عاقل و فى عودها بعد جنونه بحيث يترتب عليه جميع أحكام الإسلام اشكال لكن الحكم بطهارته غير بعيد لكونه حال جنونه غير متصف بالكفر و نجاسته السابقه إنما كانت لكفره فلا- تستصحب بعد زواله و من ذلك يعلم الحال فيما إذا كان ابواه كافرين فان التبعية لهما باقيه إذا اتصل جنونه بالصغر و لم يصدر منه قبل البلوغ إسلام صحيح فيحكم بنجاسته و لا يترتب عليه باقى أحكام الإسلام و أما إذا صدر منه قبل البلوغ إسلام صحيح أو بلغ عاقلا- و اسلم ثم جن فالظاهر انقطاع التبعية و ترتيب أحكام الإسلام عليه من الطهاره و غيرها و اما لو بلغ عاقلا كافرا ثم جن فالظاهر عدم ترتب شىء من أحكام الإسلام عليه ما عدا الطهاره فانه يمكن القول بثبوتها على اشكال و الله العالم ثم ان الأحكام التى يختلف الحال فيها بين الكافر و المسلم منها ما يكون الكفر مؤثرا فيها فإذا انتفى انتفت سواء تحقق الإسلام أم لا و ذلك كالنجاسه فانها مترتبه على الكافر فما عدا الكافر طاهر سواء كان مسلما أم لا و كذا المانع من التوارث و التناكح و تملك المسلم فالكافر لا يرث من المسلم و لا ينكح مسلمه و لا يملك مسلما و منها ما يكون الإسلام شرطا فيها فإذا انتفى انتفت سواء تحقق الكفر أم لا و ذلك كحل ذبيحته و الحكم بتذكيه ما فى يده و وجوب تغسيله و تكفينه و دفنه و الصلاه عليه و تظهر الثمره بين القسمين فى الواسطه بين المسلم و الكافر لو قلنا بها و قد عرفت انه يكفى الإسلام الذى يوجب ترتيب هذه الآثار و غيرها مجرد الإقرار بالشهادتين و اظهار التدين بالإسلام و الالتزام بشرائعه و ان كان شاكا أو جاحدا إذا لم يظهر ذلك فضلا عما إذا كان ظانا مع تمكنه من تحصيل العلم و عدمه أو معتقدا و لكن من دون نظر و استدلال بل بتقليد من تسكن نفسه إليه من ابويه و غيرهما نعم الإسلام الذى يفوز به الفائزون فى الآخره لا بد فيه من المعرفه و لها مراتب لا تتناهى حتى تصل إلى عين اليقين و حق اليقين و اشكال فى وجوبها فى الجمله بل هى من أهم الواجبات بل هى الغايه لخلق الخلق بمقتضى قوله جل

شأنه [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] أى ليعرفون و قوله عز من قائل فى الحديث القدسى كنت كنترا مخفيا فاجبت ان اعرف فخلقت الخلق لكى اعرف و قد قال عليه السلام ما اعلم شيئا بعد معرفه افضل من هذه الصلوات الخمس إلى غير ذلك من الآيات الشريفه و الأخبار الشريفه الداله على ذلك بل العقل مستقل بذلك إلا ان الظاهر انه يكفى الإسلام الذى يؤدى به الواجب و يخرج به عن حد الكفر الموجب للخلود فى النار معرفه ذلك المقدار الذى ذكرناه فى أول هذه الرساله و ان لم يحصل عن نظر و استدلال و اقامه الحجج و البراهين عليه خصوصا بالاصطلاحات المذكوره عند علماء الكلام بل الظاهر من الأخبار المفسره للدين الذى افترضه الله على العباد مما لا يسعهم جهله و لا يقبل منهم غيره بالشهادتين و الولايه الاكتفاء بما دون ذلك بل الظاهر ان اعتقاد أهل القرى و البوادي الإجمالى كافٍ لهم فى الخلاص عن العذاب الدائم ان شاء الله تعالى ثم ان الارتداد كما يحصل بانكار ضرورى من ضروريات الدين كذلك يحصل بالسب و العياذ بالله تعالى لله جل اسمه و لأحد اوليائه كالنبي صلى الله عليه و آله و سلم أو لا أمير المؤمنين أو الزهراء أو أحد ائمه الهدى أو سائر الأنبياء صلوات الله و سلامه عليهم و كذا كل ما فيه استخفاف بهم و استهانته من قول أو فعل و كذا ما يوجب هتك حرمة الإسلام كالبول فى الكعبه أو على القرآن الشريف أو الهتك لحرمة الايمان كالبول على التربه الحسينيه و كذا بالنسبه إلى الادعيه و أسماء الله جل اسمه و كتب الأحاديث الشريفه و نحوها و الاعتراض على أحكام الله سبحانه و تعالى و الاستخفاف بها حتى فى المستحبات و لا تفاوت فى حصول الارتداد بمثل هذه الأمور بين بقاء الاعتقاد القلبي و عدمه نعم يشترط فى اجراء أحكام الارتداد عليها أمور (الأول) البلوغ فلو صدرت من غير البالغ لم يجر عليه الحكم من وجوب القتل و غيره نعم لا- يبعد وجوب تعزيره لو كان مميزا (الثانى) العقل (الثالث) الاختيار فلو اكره على ذلك لم يكن عليه بأس كما اكره عمار على بعض ذلك و نزلت فى حقه الآيه الشريفه الا من اكره و قلبه مطمئن بالايمان و لكن الاحوط التوريه مع الالتفات و التمكّن منها (الرابع) القصد و الشعور فما يصدر غفله أو اشتباها أو نسيانا أو جهلا بمعنى الكلام لا يترتب عليه

الحكم و منه ما يصدر فى حال الغيظ و الغضب إذا و صلا إلى حد يوجب سلب شعوره رأسا و لو صدر منه بعض ما يوجب الارتداد بظاهرة و ادعى حصول بعض تلك الاعذار سمع منه مع احتمال ذلك فى حقه و على كل حال فاللازم زجر العوام و ردعهم عما تعارف على ألسنتهم من سب المذهب فانه و العياذ بالله تعالى فى بعض صورته يوجب ارتدادهم و الحكم بوجوب قتلهم و قد نسب إلى بعض العلماء قدس الله اسرارهم الحكم بكفر تارك الصلاة و نجاسته و ان لم يكن منكرا لوجوبها استنادا إلى بعض الأخبار الظاهرة فى ذلك لكن الأقوى خلافه و انه إنما يكفر بانكار و جوبها أو الاستخفاف بجعلها و تشريعها و اما إذا لم يحصل منه ذلك و لكن تركها رأسا أو تساهل و تسامح فى ادائها من حيث تركه فى بعض الاوقات أو الإتيان بها على نحو باطل لعدم تعلم مسائلها أو الإتيان بها فى آخر اوقاتها بدون عذر بل من باب عدم المبالاه فهو و ان لم يكن كافرا و لكنه قريب منه فقد ورد فى الأحاديث الشريفه انه لا- تناله الشفاعة و لا- يرد على الحوض و لا- يموت على الإسلام و هكذا يجرى فى المتهاون فى قضاء الصلوات التى عليه جاعلا القول بالتوسعه عذرا له فى تركها حتى يأتيه الموت و الله الموفق و المعين و الأجزاء المنفصله من الكفار حكمها حكمهم حلتها الحياه أم لا و كذا سقطهم و لجهته الروح أم لا و لو تعقب الإسلام فالظاهر بقاء حكم النجاسه على الجزء المنفصل حال الكفر و كذا السقط المنفصل حينه و من شك فى إسلامه و كفره فان كان فى بلاد المسلمين حكم بإسلامه و لو فى اوائل بلوغه سواء سمع منه الشهادتان أم لا- و ان لم يكن فيها فان كانت له حاله سابقه حكم بها و الا فيرجع إلى الأصول العمليه فى الآثار فيحكم بطهارته و حرته مثلا- للاصل فيهما و عدم حل ذبيحته و عدم تذكيره ما فى يده للاصل كذلك أيضا و الله العالم

### (الثانى عشر) عرق الإبل الجلاله بل كل حيوان جلال

و يتحقق الجلل بالتغذى بعذره الإنسان حتى ينبت اللحم و يشتد العظم بل تحققه بالتغذى بباقي النجاسات لا يخلو من قوه و العرق السابق على حال الجلل طاهر و ان استمر إلى وقت حصوله و ما حدث حال الجلل نجس و ان استمر إلى ما بعد ارتفاعه و يحتمل طهارته تبعا و لكن الأقوى خلافه و لا

يلحق بها في ذلك ما انعقد من أولادها حال الجلل و ان لحقها في التحريم و لا يحكم به الا مع العلم أو ما هو بمنزلة فلو شك في حدوثة بنى على العدم و لو شك في ارتفاعه بعد الحدوث بنى على الوجود

### (الثالث عشر) عرق الجنب من حرام

(١) و لا فرق فيه بين الحرمة الذاتية كالزنا و نحوه أو العرضي كالوطئ في الحيض و النفاس أو في يوم يجب صومه معينا أو في الظهار قبل التكفير و نحو ذلك كما لا فرق بين الرجل و المرأة و لا بين حصوله حال الجنابة أو بعدها و لو في أثناء الغسل دون ما قبلها و لو استمر إلى حالها فما يحصل في أثناء الغسل في العضو المغسول أو غيره نجس و لا يطهر بتماميه الغسل بل لا بد له من مطهر و المدار على الحرمة الفعلية الموجهة لاستحقاق العقاب على الفعل فلو كان معذورا في اعتقاده لاستناده إلى اجتهاد أو تقليد أو جهل عن قصور أو في فعله لا- كراهه أو غفله أو نسيان أو نحوها لم يجر الحكم و كذا في غير البالغ أو المجنون و لو اعتقد الحرمة ففعل و كان حلالا في الواقع جرى الحكم في وجه قوى و يجرى الحكم أيضا فيما لو أجنب من حرام تم من حلال و لو انعكس ففي جريانه اشكال فان السبب الثاني لا اثر له مع بقاء اثر الأول فلم يتحقق له و صف الجنابة عن حرام و ان كان الاحوط الاجتناب لاحتمال ان يقال بترتيب الحكم على ايجاد سبب الجنابة عن حرام و ان لم يؤثر فيه حدثا فعلا بل لا يترك الاحتياط و لو تيمم الجنب عن حرام حيث يسوغ له ذلك فعرقه طاهر فإذا انتفض تيممه فعرقه الحاصل بعد الانتفاض و قبل الغسل نجس إذا كان الانتفاض بوجدان الماء أو بجنابه أخرى عن حرام و اما لو انتفض بالجنابة عن حلال أو صدر منه حدث اصغر فحكم التيمم الأول باق على حاله ما دام العذر و لو كان في وقت لا ينفك في العرق عنه اغتسل بالماء المعصوم حارا أو باردا ارتماسيا أو ترتيبيا أو بالماء البارد و لو لم يكن معصوما إذا جف عرقه فغسله ثم اغتسل و لو لم يمكن له ذلك تيمم إلى أن يتمكن و لو شك في وجود

١- الاجتناب عن عرق الجنب من الحرام هو الاحوط و ان كان كراهيه الصلاة فيه و عدم نجاسته هو الأقوى. (الحسين)

العرق أو انه حصل في حال الجنابه عن حرام أو حال الجنابه عن حلال بنى على الطهاره و ما عدا هذه الثلاثه عشر ليس بنجس فلبن البنت طاهر و ما دل على نجاسته معللا بأنه يخرج من مثانه امها محمول على التقيه و الحديد طاهر نعم يستحب مسح الراس بالماء بعد حلقه و مسح الاظفار بعد تقليمها و ما شاء على اللسن من نسبه القول بنجاسته إلى الأخبار بين و لعله من المشهورات التي لا اصل لها فان صاحب الحدائق ادعى الإجماع على الطهاره و كذا يظهر ذلك من صاحب الوسائل و هما اعرف بمذاهب الاخباريين نعم حكى في الحدائق عن بعض المتورعين انه كان يجتنب اكل مثل البطيخ و نحوه إذا قطع بالحديد و لعمرى انه تورع في ما لم يكن النبي و الأئمه عليهم السلام يتورعون من مثله

### (ثانيتها) في كيفية التنجيس بها

اعلم ان الأقوى ان المتنجس منجس (١) كالنجس لكن لا- يجرى عليه جميع أحكام النجس فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره لكن إذا تنجس اناء آخر بملاقاه هذا الإناء أو صب ماء الولوغ في اناء آخر لا- يجب فيه التعفير و ان كان هو الاحوط خصوصا في الفرض الثاني و يشترط في تنجيس الملاقى للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو في أحدهما رطوبه مسريه فإذا كانا جافين لم ينجس و ان كان ملاقيا للميته لكن الاحوط غسل ملاقى ميتة الإنسان قبل الغسل و ان كانا جافين و كذا لا ينجس إذا كان فيهما أو في أحدهما رطوبه غير مسريه فلا يكفي مجرد الميعان في التنجيس بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر فالزئبق إذا وضع في ظرف نجس لا رطوبه له لا ينجس و ان كان مائعا و كذا إذا اذيب الذهب و ما اشبهه في ظرف نجس لا ينجس إلا مع رطوبه الظرف أو وصول رطوبه نجسه إليه من الخارج و النجاسات الموجوده في الباطن كالدم و البول و الغائط و المنى و ان كانت نجسه في حال وجودها فيه لكن في ملاقاتها في الباطن لا توجب تنجيسا فالنوى الخارج من الحيوان و الدود الخارج منه إذا لم يكن معهما شىء من الغائط طاهر و كذا في النخامه الخارجه من الانف طاهره و ان لاقت الدم في الباطن نعم لو ادخل من

١- سبق ان النجاسه الحكيمه لا تنجس ملاقياها.(الحسين)

الخارج شيئاً فلاقى الغائط فى الباطن كشيئته الاحتقان ان علم ملاقاتها من دون مصاحبتها الشىء منه بعد الخروج و كما إذا غرز ابره أو ادخل سكيناً فى بدنه أو بدن حيوان إذا علم بملاقاتها للدم من دون ظهور شىء منه معها فالاحوط الاجتناب و إذا لم يعلم الملاقاه بنى على الطهاره ثم ان الملاقى للنجس أو المتنجس ان كان مائعا تنجس كله كالماء القليل المطلق و المضاف مطلقا و الدهن المائع و نحوه من المائعات نعم لا- ينجس العالى بملاقاه السافل إذا كان جاريا من العالى بل لا ينجس السافل بملاقاه العالى إذا كان جاريا من السافل كالفواره و نحوها (١) أو كان فى السافل أو المساوى دفع و قوه كالخارج من فم القربه كما سلف و لا فرق بين الماء و غيره من المائعات و ان كان الملاقى جامدا اختصت النجاسه بموضوع الملاقاه سواء كان يابساً كالثوب اليابس إذا لاقت النجاسه جزءاً منه أو رطبا كما فى الثوب الرطب أو الأرض الرطبه فإذا وصلت النجاسه إلى جزء منهما لا يتنجس ما يتصل به و ان كان فيه رطوبه مسريه بل النجاسه مختصه بموضوع الملاقاه و من هذا القبيل الدهن و الدبس الجامدان نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنجس موضع الملاقاه منه فالاتصال قبل الملاقاه لا يؤثر فى النجاسه و السرايه بخلاف الاتصال بعد الملاقاه (٢) فالبطيخ و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبه مسريه إذا لاقت النجاسه جزءاً منها لا يتنجس الباقي بل يكفى غسل موضع الملاقاه الا إذا انفصل بعد الملاقاه ثم اتصل و معرفه سر الفرق تظهر بالتامل و الأقوى ان للنجاسه مراتب فى الشده و الضعف فلو تنجس الثوب بالدم ثم بالبول و جب غسله مرتين و لو ولغ الكلب فى اناء فيه ماء نجس و جب تعفيره و إذا تنجس بالاضعف و شك فى تنجسه بالأشد لا يترتب عليه حكم الاشد فلو شك فى تنجيسه

١- بل و لا العالى بملاقاه السافل لان القوه و الدفع للاسفل.(الحسين)

٢- ليس ملاك الفرق الاتصال قبل الملاقاه أو بعدها بل المدار على صدق ملاقاه النجاسه أو المحل النجس و عدمها فإذا اعيد بعد الانفصال على نحو يلاقيه تنجس لتحقق صدق الملاقاه بخلاف صوره الاتصال المستمر و لعل هذا هو سر الفرق الذى اشار قدس سرّه.(الحسين)

بالبول بعد الدم كفى غسله مره و ان شكك فى الولوغ فى الإناء الذى فيه ماء نجس لم يجب التعفير نعم لو علم انه تنجس اما بالبول أو الدم و اما بالولوغ أو بغيره وجب اجراء حكم الاشد من التعدد فى البول و التعفير فى الولغ بناء على ما هو الأقوى من عدم جريان أصاله البراءة من وجوب الزائد فى المقام و ما مائله مما يرجع الشك فيه إلى الأسباب للفرق بينه و بين الواجبات التكليفيه و الله العالم

### (ثالثها) فى طريق إثباتها و إثبات التنجيس بها أو بالمتنجس بها

اعلم ان الطريق إلى ذلك العلم الوجدانى أو البينه العادله بل و العدل الواحد بل و الثقه على الأقوى و قول صاحب اليد بملك أو اجاره أو اعاره أو امانه أو وكاله أو ولايه أو اذن شرعيه أو مالكيه و لو بالفحوى و أما يد العاديه بغصب و نحوه ففى شمول الحكم لها اشكال و ان كان هو الاحوط فى المقام و لا فرق بين كونه عادلا أو فاسقا بل مسلما أو كافرا بالغا أو غيره إذا كان مراهقا أخبره حين كونه فى يده أو بعد خروجه عنها إذا كان متعلق اخباره هو زمان كونه فى يده كما لا فرق أيضا بين اخباره بذلك قبل الاستعمال أو بعده فلو توضحاً شخص بماء مثلاً ثم أخبره صاحب اليد بنجاسته حكم ببطلان وضوئه و هكذا و إذا كان الشىء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما فى نجاسته و من أخبار ذى اليد أخبار الزوج أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت و أخبار المربيه للطفل أو المجنون بنجاسته أو نجاسه ثيابه و أخبار المولى بنجاسه بدن العبد أو الجاربه (١) و ثوبيهما مع كونهما عنده أو فى بيته

### (رابعها) فى احكامها

يجب إزاله

١- إذا لم يخبر نفس العبد أو الجاربه بطهاره نفسهما أو البستهما و الا- تساقطا و المرجع إلى قاعده الطهاره. فروع فى إثبات النجاسه و التنجيس ١. الشهاده الاجماليه كافيه فلو قال أحد هذين نجس وجب اجتنابهما. ٢. لو شهد أحدهما بالإجمال و الآخر بالتحديد فقال أحدهما أحد هذين نجس و قال الآخر هذا بعينه نجس ففيه وجوه اجتنابهما و وجوب اجتناب المعين فقط و عدم الوجوب أصلا و الاحوط الأول و الأقوى الثانى و الثالث لا وجه له. ٣. لو اختلف متعلق شهادتهما بالزمان فشهد أحدهما بنجاسته فعلا و الآخر بنجاسته سابقاً فان كانت شهادتهما تتولى إلى زمن واحد بان تكون الشهاده بالنجاسه الفعليه شهاده من السابق إلى الآن فتثبت النجاسه السابقه بالبينه و الفعليه بالاستصحاب و الا بان شهد بها فعلا و لا يعلم بها سابقا و الآخر يشهد بها سابقا و لا يعلم بها فعلا فلم تثبت بالبينه لا النجاسه الفعليه و لا السابقه لعدم اتحاد الشهاده فإذا لم نكتف بالعدل الواحد فلا نجاسه، اما لو شهدا بها فعلا أو سابقا فلا اشكال و تثبت فعلا بالاستصحاب فى الثانى و لا حاجه إليه فى الأول و بهذا البيان تعرف النظر فيما ذكره السيد قدس سرّه فى العروه مسأله ٨ فراجع. ٤. لو شهد بالنجاسه فى الجملة و شهد الآخر بأنه كان نجسا و الآن طاهر فتاره تتضمن شهاده الأول نجاسته سابقا فتثبت نجاسته الفعليه بالاستصحاب و لا اثر لشهاده الثانى بطهارته فعلا لان البينه مقدمه على



شهاده الواحد أولا و ان مبنى الكلام على عدم اعتبار شهاده العدل الواحد ثانيا و الا فاللازم الحكم بالطهاره لان شهاده العدل بناء على اعتبارها مقدمه على الاستصحاب و منه يعلم ما فى العروه فتدبره. ٥. ذكر فى المتن تبعا للسيد فى العروه انه لو علم ان الثوب تنجس اما بالبول أو الدم و اما بالولوغ أو بغيره يجب اجراء حكم الاشد انتهى و لقائل ان يقول ان القاعده تقتضى الأخذ بالمتيقن و نفى الزائد المشكوك بالأصل كما لو شك فى ان الواجب عليه عتق رقبه أو رقبه مؤمنه و يندفع بان أصله البراءه من نفى الزائد لا- مجال له فى أمثال المقام مما يرجع الشك فيه إلى الأسباب كالشك فى شرطيه شىء بالنسبه إلى التذكيه أو الطلاق أو البيع أو العتق و نظائرها و مثله الشك فى ان الرضاع المحرم عشر رضعات أو خمس عشره فان أصله عدم اعتبار الزائد شرطا أو جزءا لا- ينفع فى إثبات سببه الأقل و السر ان الأقل فى هذه المقامات لا يكون قدرا متيقنا فى السببه و إنما المتيقن سببته هو الأ- كثر و هذا بخلاف الواجبات التكليفية إذا دار الأمر بين الأقل و الأكثر الاستقلالين أو الارتباطيين على الخلاف فى جريان البراءه أو الاشتغال فى الثانى؛ و لعل هذا هو السر فى ما شاع من ان الأصل فى المعاملات الفساد من غير فرق بين الشبهه الموضوعيه و الحكميه و إلى جميع ذلك اشار الأخ قدس سرته بقوله: للفرق بينه و بين الواجبات التكليفية فتدبره جيدا فانه من النفائس و الله ولى التوفيق. ٦. ذكر فى العروه مسأله ١ لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهاره و النجاسه انتهى فان كان المراد عدم اعتباره فى حق نفسه فهو مستحيل لان العلم الطريقي حجه بنفسه و غير قابل للجعل نفيا و لا اثباتا كما حقق فى محله. و ان كان المراد عدم اعتباره فى حق الغير أى عدم قبول شهادته فهو معقول و لكن فى النجاسه فقط اما فى الطهاره فهى مقبوله بل اولى بالقبول من غيره. الحسين

النجاسه عن البدن حتى الظفر و الشعر و عن اللباس حتى غير الساتر (١) للصلاه الواجبه و المندوبه و توابعها من صلاه الاحتياط و قضاء التشهد و السجده المنسيين و

---

١- أى حتى ما تتم به الصلاه و ان كان الساتر غيره فعلا اما غير الساتر الذى لا تتم به الصلاه كالجورب و القلنسوه فسيأتى انه معفو عنه و لا يعتبر طهارته.(الحسين)

كذا في سجدة السهو على الاحوط و ان كان الأقوى العدم دون ما تقدمها من الآذان و الاقامه و الادعيه التي قبل تكبيره الاحرام و لا ما تأخرها كالتعقيب و يلحق باللباس على الاحوط للحاف الذي يتغطى به المصلى مضطجعا خصوصا فيما إذا استتر به بللا يخلو في هذه الصورة عن قوه و كذا تجب ازلتها عن مواضع السجود دون المواضع الأخر الا إذا كان نجاستها تسرى إلى بدنه أو لباسه و عن المساجد (١) داخلها و سقفها و

١- فروع في حرمه تنجيس المساجد ١ وجوب إزاله النجاسه عن المسجد كفائي فيجب على كل من رآها أو علم بها المبادره إلى ازلتها فان ازلها شخص سقطت عن الباقيين و الا- فالعقاب على الجميع لو أخلو الا على خصوص من نجسها. ٢ اذا رأى نجاسه فيه وقت الصلاه يجب المبادره إلى ازلتها قبل الصلاه مع سعه وقتها اما مع الضيق فيقدم الصلاه و لو ترك الإزاله و صلى عصى و قيل تبطل صلاته و الأصح الصحه و مع عدم قدرته على الإزاله لا اشكال في صحه صلاته و لا فرق في العصيان بين صلاته في ذلك المسجد أو غيره لو اشتغل غيره بالازاله جاز له الاشتغال بالصلاه. ٣ إذا علم بعد الصلاه ان المسجد كان نجسا صحت صلاته و كذا لو علم و غفل و صلى اما لو علم بها أو تذكر في الاثناء فهل يجب إتمام الصلاه ثم الإزاله أو ابطالها و الاشتغال بازالتها أو التخير و جوب أوجهها الاخير و المسأله من باب التراحم و لا مرجح. ٤ الموضع النجس منه لا يجوز تنجيسه ثانيا إذا كانت الثانيه اشد و الا فان جعلنا المحرم التنجيس فلا حرمه و ان جعلناه ادخال النجاسه إلى المسجد حرم. ٥ لو توقف تطهيره على حفرة أو تخريبه و جب و إذا أمكن رد احجاره و ردم حفرة و جب و كذا يجب تطهير فراشه من حصير و نحوه و إذا توقف على تخريبه اجمع كما لو بنى بالنجس و جب مطلقا. ٦ لو توقف تطهيره على بذل مال و جب على من نجسه فان تعذر فكفائي. ٧ إذا رأى الجنب نجاسه في المسجد فان امكنه ازلتها من دون مكث و جب و الا أخر إلى ما بعد الغسل فيبادر فوراً و ان لم يمكن الا- بمكثه جنبا أو استلزم التأخير هتكه و جب فوراً. ٨ إذا علم نجاسه أحد المسجدين أو أحد المكانين من مسجد و جب تطهيرهما. ٩ من لم يتمكن من الإزاله الاحوط اعلامه من يتمكن و لا سيما مع استلزام بقائها الهتك. ١٠ وجوب تطهير المقدمات المحترمه كالقرآن و التربه الحسينيه و كتب الحديث و الادعيه عيني على من نجسه فان تعذر فكفائي و لو توقف على بذل مال و جب. ١١ وضع المصحف و التربه و نحوها على النجس أو المتنجس اليابس لا مانع منه إذا لم يستلزم الهتك و إذا وقعت في بالوعه و نحوها و جب اخراجها فان تعذر تهجر حتى تتلاشى. ١٢ يمكن القول بحرمه كتابه القرآن و نحوه بالحبر النجس و لو كتب ففي وجوب محوه نظر. ١٣ كما يحرم اكل النجس و شربه يحرم التسبب لأكل الغير و شربه و استعماله في مشروط بالطهاره فلو باع أو اعار نجسا أو اطعم يجب الاعلام بنجاسته و لو لم يكن هو السبب لم يجب و كذا يجب ردع الاطفال عن المسكرات و غيرها من اعيان النجاسات اما المتنجسات الخاليه من عين النجاسه فلا و إذا استعار طاهرا فنجسه فالواجب الاعلام عند رده. الحسين

سطحها أو الطرف الداخل من جدرانها بل و الخارج إذا كانت ارضه من المسجد و يحرم تنجيسها بل لا يجوز ادخال عين النجاسه فيها و ان تكن منجسه إذا كانت موجه لهتك حرمتها بل مطلقا على الاحوط دون المتنجس الا إذا استلزم الهتك و يلحق بها المشاهد المشرفه و عن ورق المصحف الشريف و خطه بل و عن جلده و غلافه مع الهتك و يحرم مس خطه أو ورقه بالعضو المتنجس و ان كان متطهرا من الحدث و عن المأكول و المشروب و عن ظروف الأكل و الشرب الا مع الاضطرار و الاحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه خصوصا الميته بل و المتنجسه إذا لم تقبل التطهير الا ما جرت السيره عليه من الانتفاع بالعدرات و غيرها للتسميد و لا الاستصباح بالدهن المتنجس و ان كان الأقوى جواز الانتفاع بالجميع حتى الميته مطلقا فى غير ما يشترط فيه الطهاره نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم و بعضها لا يجوز بيعه مطلقا كالميته و العذرات و إذا صلى فى النجس أو المتنجس أو ما بحكمه كالخارج قبل الاستبراء أو أحد أطراف الشبهه المحصوره فان كان عن علم و عمد و اختيار بطلت صلاته و كذا مع الجهل بالحكم كما إذا لم يعلم بنجاسه عرق الجنب من حرام أو لم يعلم بشرطيه الطهاره للصلاه عن تفصير أو قصور و لو عن اشتباه حصل له فى تقليد أو اجتهاد أو للواسطه بينه و بين مجتهده فى المقامات التى لا يأتى فيها الأجزاء و أما فيما يأتى فيه الأجزاء فلا اشكال فى الصحه و اما مع الجهل بالموضوع (١) بان لم يعلم بملاقاه ثوبه أو بدنه للنجس

١- الصلاه فى النجس الجاهل بالنجاسه فى ثوبه أو بدنه ان احتملها قبل الصلاه فان فحص فلم يجدها حتى فرغ ثم وجدها فصلاته صحيحه و ان لم يفحص فالاحوط الإعادة و ان لم يحتملها أصلا ثم صلى فوجدتها فلا اعاده اما لو علم بها فى أثناء الصلاه فان زالت أو إذا لمسها بدون فعل المنافى مضى فى صلاته و الافع سعه الوقت يقطع و يعيد و الا اتمها و لا قضاء. (الحسين)

أو وجود نجاسه فيه فان لم يعلم بها الا بعد الفراغ من الصلاة صحت صلاته و لا اعاده و لا قضاء سواء كان مع الجهل بالموضوع جهل بالحكم أم لا- مركبا كالفعله المحضه أو اعتقاد الطهاره أو بسيطا لم يجر فيه استصحاب النجاسه شكاً أو ظنا غير معتبر فحصر عن النجاسه أم لا- و مثله ما إذا علم في الاثناء بعد زوال النجاسه بل و مع وجودها إذا إمكان التطهير أو التبديل من دون لزوم مناف للصلاه و ان كان الاحوط في هذه الصوره الجمع بين الاتمام كذلك و الاستئناف مع سعه الوقت و اما مع ضيقه عن الاستئناف حتى عن ادراك ركعه فان امكن التطهير أو التبديل من دون لزوم مناف فعل و تم و الا أتم مع النجاسه من دون فرق بين اضطراره إلى اللباس لبرد و نحوه و عدمه بعد توقف الستر عليه و ان علم حدوثها في الاثناء مع عدم اتيان شىء من اجزائها معها أو علم بها و شك في انها كانت سابق أو حدثت فعلا فان أمكن التطهير أو التبديل من دون لزوم مناف فعل و أتم و ان لم يمكن فمع سعه الوقت للاستئناف يستأنف و مع ضيقه يتم مع النجاسه و ان كان ناسيا (١) فالاقوى وجوب الإعادة و

١- نظرا للفرق بين الجهل بالنجاسه و النسيان ينبغى التنبيه على أمور: (الأول) ان موارد الجهل و النسيان منها ما يكون واضحا و ما يشتهه و يمكن ان كون ضابط النسيان هو العلم بالشىء ثم الذهول عنه سواء بقى ذاهلا أو قطع بالخلاف المسبب عن ذلك الذهول و على هذا يتفرع فروع: ١. لو علم فذهل قطع بالخلاف من الأول أو ظن أو شك ثم تذكر فهو من النسيان ٢. تلك الصوره و لكن زعم الخطأ في علم ثم انكشفت الاصابه فهذا من الجهل لعدم حصول الذهول في البين فتأمل. ٣. ما لو علم النجاسه ثم قطع أو قامت بعض الطرق المعتمره على ارتفاعها لا الخطأ من أول الأمر كما لو قطع ان النجاسه ليست بولا فلا تحتاج إلى تعدد أو بول صبي يكفيه الصب أو اقامه البينه و نحوها على طهارته فانكشفت الخلاف فكل هذا من موارد الجهل الا إذا سبق علم و ذهول فيكون من النسيان. (الثاني) لا- فرق على الظاهر في الجهل و النسيان بين أن يتعلقا باصل النجاسه أو خصوصياتها فلو صلى بنجاسه عالما بها و لكن قطع بانها مما يعفى عنه كدم القروح و الجروح و نحوه أو اعتقد انها مما يكفى فيه الغسله الواحده أو مما لا يحتاج إلى عصر فطهرها كذلك و صلى و انكشفت الخلاف فهو أيضا من مصاديق الجهل الا مع سبق علم و ذهول فيكون من النسيان. (الثالث) لو صلى بالنجاسه عالما قاطعا بالعدر لخوف أو ضرر أو ضيق وقت ثم انكشفت الخلاف فهذا و ان لم يكن من الجهل بالنجاسه و لا بخصوصياتها و لكنه ليس من النسيان أيضا لعدم سبق علم و ذهول فهو كمن اعتقد انه متطهر و صلى ثم انكشفت الخلاف فاللازم الإعادة و لا فرق في العلم السابق المعتمره بين العلم الوجدانى و ما يقوم مقامه من بينه و نحوها كما لا فرق بين الإجمالى و التفصيلى فلو علم بنجاسه طرف من ثوبه فذهل فصلى و ذكر أعاد و كذا لو صلى في أحد المشتبهين نسيانا. (الثالث) لو قطع بالنجاسه ثم ذهل فصلى ثم علم بطهارته حين صلى فالظاهر عدم الإعادة. (الرابع) لو كانت النجاسه المجهوله فيها جهه أخرى مانعه من الصلاه مجهوله أيضا مثل كونها من أجزاء ما لا يؤكل لحمه أو من الحرير و نحوه فالظاهر الصحه. (الخامس) إذا علم و لم يذهب و لكن اخطأ في عين المتنجس فتارة يكون من قبيل الخطأ في التطبيق كما لو علم ان ثوب الكتان نجس و ثوب الصوف طاهر فتناول الكتان بزعم انه الصوف الطاهر فصلى فيه و أخرى يكون من جهه ذهوله عن علمه الأول فيقطع بطهاره ما علم نجاسته و نجاسه ما علم بطهارته و هذه من النسيان فيعيد بلا اشكال اما الأولى فلا يبعد كونها من الجهل و ان كان الاحوط الإعادة أيضا. (الحسين) (تنبيه) لا شىء من هذه الفروع في العروه، و من فروعها ما لو علم بنجاسه شىء ففسى و باشره برطوبه و صلى ثم تذكر قال قدس سره فالظاهر انه من باب الجهل بالموضوع لا النسيان لأنه لم يعلم نجاسه يده سابقا و النسيان إنما هو في نجاسه آخر غير ما صلى فيه نعم لو توضأ أو اغتسل قبل تطهير يده و

صلى كانت باطله لبطلان وضوئه أو غسله انتهى و الأصح انه من النسيان فاللازم الإعادة و وجهه واضح بادننى تأمل. (الحسين)

القضاء مطلقا نذكر بعد الصلاه أو فى اثنائها أمكن التطهير أو التبديل أم لا إذا كان متمكنا من الصلاه فى الطاهر حال صلاته بحيث لو كان ملتفتا قبل الصلاه أو فى اثنائها كان تكليفه الصلاه بالظاهر اما لو لم يكن كذلك و لو من جهة ضيق الوقت حتى عن ادراك ركعه فالأقوى الصحه و ان كان مضطرا فلا- اعاده و لا- قضاء الا إذا تمكن فى الاثناء فانه ان تمكن من التطهير أو التبديل من دون مناف فعل و أتم و ان لم يكن فمع سعه الوقت يستأنف و مع ضيقه يتم و يحصل الاضطراب بما اذا لم يتمكن من تطهير بدنه لمرض أو برد أو نحوهما و بما إذا انحصر ثوبه فى النجس سواء اضطر إلى لبسه حال الصلاه لبرد و نحوه أو لا فان الأقوى وجوب الصلاه به حينئذ لا عاريا و إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما كرر الصلاه فيهما و ان لم يمكن الا واحده فصلى فى أحدهما لا- عاريا و إذا تمكن من تطهير بعض الموضع النجس من الثوب أو البدن و حجب بل إذا لم يكن الا إزاله العين و جبت بل فيما يحتاج إلى التعدد إذا تمكن من

غسله واحده وجبت لجريان قاعده الميسور بناء على ما هو الأقوى من ان الطهاره من الخبث كالنجاسه منه لها مراتب فى الشده و الضعف و إذا كان عنده مقدارٌ من الماء لا يكفى الالرفع الخبث أو الحدث تعين رفع الخبث (١) و التيمم سواء كانت النجاسه فى مواضع الطهاره أو فى غيرها و إذا سجد على الموضع النجس جهلا أو نسيانا أو اضطرارا فلا اعاده و لا قضاء

### (خامسها) فى ما يعفى عنه منها و هو أمور

#### (الأول) دم الجروح و القروح ما لم تبرأ فى الثوب أو البدن

(الأول) دم الجروح و القروح (٢) ما لم تبرأ فى الثوب أو البدن

قليلًا كان او كثيرا أمكن الإزالة أو التبديل بلا مشقه أم لا و منه دم البواسير داخله كانت أو خارجه بل و دم الفصد و الحجامه و دم تفتير القدمين و اليدين عند البرد الشديد دون الدم الرعاف و دم البكاره على الأصح و كما يعفى عن القيح المتنجس الخارج منه و الدواء المتنجس الموضوع عليه و العرق المتصل به و يستحب غسل الثوب أو تبديله كل يوم مره و يشترط بقاء الاتصال فلو انفصل الدم عن الثوب أو البدن ثم عاد فلا عفو لكن لو نزع الثوب الذى اصابه الدم ثم لبسه مع بقاء الجرح فلا باس.

١- ان كان رفع الحدث موقوفا على رفع الخبث كما لو كان على بدن الجنب نجاسه أو على بعض أعضاء الوضوء فلا اشكال فى تعين رفع الخبث أولا- فالطهاره باطله. أما لو لم يكن الخبث كذلك بان كان الدوران عرضيا كما هو ظاهر عنوان الفرع و مثاله الواضح ما لو ادار الأمر بين تطهير ثوبه أو الوضوء و وجه تقديم رفع الخبث حينئذ ان الوضوء له بدل و هو التيمم بخلاف الطهاره من الخبث و بعبارة علميه صناعيه ان رفع الخبث واجب مطلق و رفع الحدث واجب مشروط أى مقيد بوجودان الماء و التمكن من استعماله فإذا تعارض المطلق و المشروط قدم الأول فلا يبقى محل للثانى و يرتفع قهرا و عليه فلو رفع الحدث به عمدا يكون باطلا عندهم لعدم الأمر و فيه نظر و الباب باب التزاحم و يصح بوجوه منها الترتب فتدبره.(الحسين)

٢- لو شك فى دم انه من دم القروح و الجروح فيعفى عنه أم لا- ففى العروه- الا- حوط عدم العفو عنه أى اجراء حكم الدم غير المعفو عنه فلا يصلح فيه. و لكن الأقوى انه يجرى عليه حكم المعفو عنه لان الشبهه مصداقيه فلا يتمسك فيها بعمومات وجوب الإزالة فالمرجع إلى الأصول العمليه و الأصل بقاء جواز الصلاه فى الثوب أو البدن الذى تلوث بهذا الدم المشكوك من غير فرق بين أن يشك فى اصل وجودهما أو فى انفجارهما و خروج الدم منهما أو يشك فى الموجود انه منهما أو من غيرهما و أصله عدم الوجود أو عدم الخروج لا يعين حال الموجود الا على الأصل المثبت نعم لو علم بوجود الجرح و شك فى البرء فلا شك فى العفو للاستصحاب.(الحسين)



**(الثانى) الدم الأقل من الدرهم**

سواء كان فى البدن أو اللباس من نفسه أو غيره (١) عدا الدماء الثلاثة (٢) و دم نجس العين بل و غير الماكول مما عدا الإنسان و حده سعه اخمص الراحه أو عقد الابهام من اليد الوسطى أو السبابه و الاحوط الاقتصار على الاخير (٣)

**(الثالث) ما لا تتم فيه الصلاه**

(٤) من الملابس كالقلنسوه و التكه و الجورب و نحوها من غير الميته و لا نجس العين (٥)

**(الرابع) المحمول المتنجس مما لا تتم به الصلاه**

مثل السكين و الدرهم و الدينار و نحوهما دون ما تتم فيه كالثوب المتنجس إذا كان محمولا و دون الأعيان النجسه كالميته و شعر الكلب و الخنزير.

**(الخامس) ثوب المريبه أو المربى دون البدن للمولود ذكراً أو أنثى أو خنثى واحداً أو متعدداً**

تغذى بالطعام أو لم يتغذى ما كانت المريبه أو غيرها متبرعه أو مستأجره مع التمكن من تحصيل ثوب طاهر بشراء أو استئجار أو استعاره و عدمه

١- الاحوط فى دم الغير التجنب لروايتى البرقى و الرضى

٢- على الاحوط فى الاستحاضه فان أدله العفو تشمله و دليل الاستثناء مختص بالحيض و يلحق به النفاس لأنه حيض و لا يقدر كونه من أجزاء غير المأكول فانها لا تشمل أجزاء الإنسان كما فى المتن.

٣- و إذا كان الدم متفرقا فى الدم أو اللباس أو فيهما فان كان مجموعهما لا يزيد على الدرهم فلا بأس و الا فالاحوط الاجتناب و المتفشى فى الثوب إلى طرفه الآخر دم واحد و المدار فى الاعتبار على اوسع الطريقتين نعم لو وصل إلى البطن أو إلى الطبقة الأخرى فهو متعدد فان زاد المجموع فلا عفو و إذا امتزج بنجاسه أخرى فلا عفو و إذا مازجته رطوبه من ماء أو غيره فان لم يزد المجموع على درهم فلا اشكال فى العفو بل و ان زاد و لكن الاحوط هنا الاجتناب و إذا شك انه من المعفو عنه أو المستثنى و هو اقل من درهم أو شك فى انه بقدر الدرهم أو ازيد فالاقوى العفو و الاجتناب احوط و المتنجس بالدم اولى منه بالعفو فلو تنجس مائع بالدم من دم أو غيره و كان اقل من درهم فهو معفو عنه أيضا. (الحسين)

٤- ضابطه ما لا تتم فى الصلاه أن يكون فيه سعه فعلية يمكن إحاطتها بعوره المصلى تماما بحيث يصح أن يصلى به اختياراً و يكون ساتراً له و حده باستدارته لا بالصاقه فلو أمكن الصلاه به بخيط أو خياطه طرفيه و نحوه مما لا يتوقف الستر به إلى علاج و

إنما توقف مكثه فالاحوط إجراء حكم الساتر عليه هذا من حيث صغره و أما من حيث كلفيته كالعمامة و الصدرية و نحوهما فان كانت مخيطه بنحو تكون كالقلنسوه فلا يبعد أن يجرى عليها حكم ما لا تتم به الصلاة و الا فهى من الساتر و ان كان الثوب لا يستر لرتته جرى عليه حكم الساتر فلا عفو و لو أمكن الستر به بإدارته على العوره مرتين أو أكثر كالجبل و الخيط فالاجتناب احوط و العفو اقوى.

٥- و لا ما كان من أجزاء غير مأكول اللحم. و كذا فى المحمول.(الحسين)

بشرط غسله فى كل يوم مره مخيره بين ساعاته و ان كان الأولى غسله آخر النهار و انحصار ثوبها فى واحد أو احتياجها إلى ليس جميع ما عندها و تنجسه من بول المولود دون النجاسه الخارجيه و دون النجاسه الحاصله من غير بوله كدمه و غائطه.

### المبحث الثالث فى المطهرات

#### إشاره

و هى أمور

#### (أحدها) الماء

و هو مطهر لنفسه و لغيره فاما تطهيره لنفسه فلا- يعتبر فيه بعد طهارته و عصمته و زوال التغير عن الماء المتنجس ان كان سوى اتصاله به و لو لم يمتزج معه على الأقوى فلا يعتبر فى التطهير بالكر علواً و لا دفعه بل لا يلزم نزول الكر اجمع على الماء النجس فلو اتصل ثم انقطع (١) كفى نعم إذا كان الكر الطاهر اسفل و الماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر العالى بهذا الاتصال و ماء البئر المتصل بالماده إذا تنجس بالتغير يطهر بزواله و لو من قبل نفسه فضلاً عن نزول المطر عليه أو نزحه حتى يزول و لا يعتبر خروج ماء من الماده فى ذلك و الإناء المملوء من الماء النجس إذا غمس فى الكر يطهر و لا- يلزم صب مائه و غسله و الماء الراكد المتغير إذا القى عليه الكر فزال تغييره به يطهر و لا حاجه إلى إلقاء كر آخر بعد زواله بشرط بقاء الكر على اتصاله و عدم تغييره إلى حين زوال التغير و الأولى إزاله التغير أولاً- ثم إلقاء الكر أو وصل به و لا- يطهر بزوال التغير عنه بنفسه أو بتصفيق الرياح من دون اتصاله بماء معتصم على الأقوى كما لا يطهر الماء بغير الماء و لا بغير المعتصم من الماء و اما تطهيره لغيره فيكون بالمعتصم و غير المعتصم و يطهر بهما كل متنجس قابل للتطهير مع بقاء حقيقته فالماء المضاف و سائر المائعات لا تقبل التطهير به و استهلاكها فى الماء المطلق ليس من التطهير بل من التطهير بالاستحاله و لا- يطهر به من الأعيان النجسه الا ميتة الإنسان و هناك شرائط يشترط فيها التطهير بهما و شرائط يختص بها التطهير بغير

١- مباحث المطهرات و على هذا يتفرع طهاره كل متنجس من ماء و غيره إذا فتحت عليه الحنفيه و استولى عليه ماؤها و زالت عين النجاسه و لا يلزم عصر و لا تعدد.

المعتصم فاما ما يشتركان فيه فهو أمور (أحدها) طهارته من غير جهه النجاسه العارضه له من ذلك التطهير (١) (الثانى) زوال العين و الأثر عن ذلك المتنجس و المراد بالآثر الأجزاء الصغار دون اللون و الريح فلا يقدح بقاؤهما الا إذا استكشف من بقائها أو احتمال ذلك بل هذان الشرطان جاريان فى التطهير بالارض و الأحجار أيضا و ما يحكم به فى الاستنجاء بالحجر من الطهاره مع بقاء الأثر فهو فى الحقيقه عفو لا تطهير (الثالث) وصول الماء إلى المتنجس باقيا على اطلاقه (٢) و عدم تغييره (الرابع) التعفير فى الولوغ فان الظاهر لزومه فى المعتصم و غيره و اما ما يخص به التطهير بغير المعتصم أعنى القليل من الراكد فهو التعدد و انفصال ماء الغساله بعصر و نحوه و الورود على الأحوط فاما التعدد فاشترطه تاره لخصوصيه فى بعض النجاسات و أخرى لخصوصيه فى بعض المتنجسات و ثالثه لخصوصيه حاصله منهما أما الخصوصيه من الوجه الأول فهى ثابتة للبول وحده لا يشاركه فى ذلك غيره من النجاسات و أما الخصوصيه من الوجه الثانى فهى ثابتة للأوانى وحدها لا يشاركها فى ذلك غيرها من المتنجسات و اما الخصوصيه من الوجه الثالث فهى ثابتة للأناء الذى ولغ فيه الكلب أو الخنزير أو مات فيه الجرذ لا يشاركهما فى ذلك غيرهما و اما انفصال ماء الغساله فهو جار فى جميع النجاسات و المتنجسات لا يشذ عنه شىء منها نعم ربما يحصل بينهما اختلاف فى سرعه الانفصال و بطئه و التوقف على العصر أو ما يقوم مقامه من الدق و الثقيل و نحوهما و عدمه و كذا الورود على القول باشترطه لا- يفرق فيه بين الأوانى و غيرها فيعتبر فى غسل الأوانى ما يعتبر فى غيرها من اىصال الماء المستعمل فى تطهيرها إلى كل جزء من اجزائها بطريق الورود فلا بد من صبه فيها و ادارته إلى ان يستوعبها

١- لعله يشير بهذا إلى نجاسه ماء الغساله و انه ينجس بالتطهير و لا يطهر بهذا الغسل و هو يتم فى الغسله الملاقه لعين النجاسه و أما فى الحكميه فلا كما سبق.

٢- اما لو خرج عن الإطلاق بخروجه من المحل فلا- يقدح فى حصول الطهاره فالمعتبر وصوله إلى المحل طاهرا مطلقا بها لا بقاؤه على ذلك حتى بعد الاتصال.(الحسين)

الماء بحيث يكون الماء الواصل إلى كل جزء من اجزائها واردا عليه فلو وقف الماء في الآنيه و وصل إليه اطرافها على وجه صار الماء مورودا لم يجز فالكلام يقع في مسائل (الأولى) لا يعتبر في الغسل بالماء المعتصم جريان أو كرية او غيرهما تعدد حتى في الأوانى بل حتى فيما ولغ فيه الكلب أو الخنزير على الأصح و لا انفصال ماء الغسالة بعصر و غيره و لا ورود الماء على النجس بل يطهر بمجرد غمسه في الماء بعد زوال العين و يكفي في طهاره اعماقه ان وصلت إليها النجاسه نفوذ الماء الطاهر فيه و لا يلزم تجفيفه أولا نعم لو نفذ فيه عين البول مثلا مع بقاءه فيه اعتبر تجفيفه بمعنى عدم بقاء مائته فيه بخلاف الماء النجس الموجود فيه فانه بالاتصال بالكثير يطهر فلا- حاجه فيه إلى التجفيف (الثانيه) يعتبر في التطهير من بول غير الرضيع بالماء القليل التعدد فلا تجزى الغسله الواحده من دون فرق بين محل الاستنجاء و غيره على الأصح و بين الثوب و البدن و غيرهما و بين بول الإنسان و غيره مما لا- يؤكل لحمه و بين الجاف و غيره و تكفى الغسلتان في غير الأوانى و لا يعتبر وقوعهما بعد إزاله العين بل لو زالت العين بالأولى كفى ضم الثانيه على الأصح اما لو فرض عدم زوالها الا بعد ضم الثانيه فلا بد من ثالثه و لو فرض عدم زوالها بالاثنين فلا بد من غسلتين اخريين و هكذا لكن الظاهر ان ذلك مجرد فرض لا تحقق له لزواله غالبا أو دائما بالغسله الأولى و لو إزاله عينه قبل الغسل لم يسقط التعدد و لا يجب التعدد في تطهير ما تنجس بالمتنجس بالبول على الأصح و يعتبر انفصال كل منهما عن الأخرى بالفعل فلا يكفي التقدير و لو صب الماء بقدرهما أو ازيد (الثالثه) يعتبر في تطهير الأوانى بالقليل التعدد سواء تنجست بالبول أو بغيره من سائر النجاسات و تكفى الثلاث في غير ولوغ الكلب و الخنزير و موت الجرذ حتى في اوانى الخمر و ان استحج غسلها سبعا و الأقوى جواز استعمالها بعد تطهيرها بالثلاث أو السبع سواء كانت ذات صلابه تمنع من نفوذ الخمر كما إذا كانت من نحاس أو رصاص أو زجاج و نحوها أو كانت مقيره أو مدهونه بالزجاج المسمى في عرفنا بالكلشى أو كانت رخوه كما إذا كانت من الخشب أو القرع أو الخزف غير المدهون الكاشى و ان كان الاحوط تجنب ما ينفذ فيه الخمر من ذلك بل لا يبعد

كراهه استعماله (الرابعه) يجب غسل الأواني من ولوغ الكلب ثلاثا اولهن بالتراب و الاحوط فى الغسله الأولى الجمع بين تعفيره بالتراب خالصاً من الماء ثم استعمال الممتزج بالماء و إزالته بالماء غير الغسلتين على نحو غسل الرأس بالسدر و الصابون و طين البصره مثلا و ان كان الأقوى كفايه كل منهما وحده لكن لا بد من التراب فلا يكفى الرماد و الاشنان و النوره و نحوها و يكفى الرمل و سائر أقسام التراب و لو تعذر التراب او تعذر تعفيره به لضيق فمه و نحوه بقى على النجاسه كما لو تعذر الماء أو تعذر تطهيره به و لا يسقط التعفير فى الغسل بالماء المعتصم على الأقوى و ان سقط التعدد و لا يعتبر تجفيفه بعد الغسلات بل يجوز استعماله من دون تجفيف على الأصح و الولوغ شربه مما فى الإناء من ماء و غيره من المائعات بطرف لسانه فالحكم مقصور عليه و على ما فى معناه من لطفه الإناء بلسانه أو شربه منه و لو بغير لسانه كما لو كان مقطوع اللسان أو ممنوعا من تحريكه و لا يتعدى إلى غير ذلك من وقوع لعابه أو عرقه أو سائر رطوباته و فضلاته أو أجزاءه كما لو ادخل يده أو رجله أو شعره أو غيرها فيه بل حكم ذلك حكمك سائر النجاسات و ان كان اجراء حكم الولوغ هو الاحوط كما ان الحكم مقصور على الظروف و الأواني فلا يجرى فى غيرها و لو تنجست بالولوغ نعم لا فرق بين أقسام الظروف فيجرى الحكم فى الدلو و القربه و المطهره و ما شابهه و لو شك فى متنجس انه من الظروف ليجرى عليه التعفير لو تنجس بالولوغ و الثلاث لو تنجس بغيره أم من غيرها فلا يجرى عليه ذلك بل يطهر بغسله مره واحده فالأقوى اجراء حكم الظروف عليه لاستصحاب النجاسه حتى يعلم بحصول المطهر و يجب غسل الأواني من ولوغ الخنزير و من موت الجرذ سبعا و هو كعمر الذكر من الفئران يكون فى الفلوات و هو اعظم من اليربوع جمعه جردان كغلمان و الاحوط فى الخنزير التعفير قبل السبع و ان كان الأقوى عدم وجوبه (الخامسه) يكفى فى تطهير غير الأواني من سائر المتنجسات بغير البول الغسل مره واحده و لو بالقليل حتى فيما تنجس بالمنى و نحوه مما له قوام و نحن على الأقوى و الظاهر الاكتفاء بها و ان تحققت الإزاله بها على الأصح الا ان الاحوط حينئذ غسله مره أخرى (السادسه) يشترط فى الغسل بالماء

القليل انفصال الغساله على المتعارف ففي مثل البدن ونحوه مما لا ينفذ فيه الماء يكفى صب الماء عليه و انفصال معظمه و فى مثل الثياب و الفرش مما ينفذ فيه الماء لا بد من عصره أو ما يقوم مقامه من دق أو تثقيب أو غمز أو نحوها و لا يلزم انفصال تمام الماء و لا الفك و لذلك الا إذا توقف إزاله العين عليه و اما الأشياء التى لا ينفصل عنها الغساله بنفسها و لا بالعصر أو الدق أو التغميز أو غير ذلك فان كانت كالقند و السكر و النبات و الملح و نحوها مما لا ينفذ فيه الماء الا و هو خارج عن حقيقته بحيث لو تقاطر من جانبه الآخر لا يتقاطر الا و هو مضاف فهو كالمائعات المضافه غير قابل للتطهير لا بالقليل و لا بالكثير إذا كانت النجاسه قد نفذت فى اعماقه كما لو صنع النبات أو القند من السكر المتنجس أو انجمد الملح بعد تنجيسه مائعا و اما إذا لم تنفذ فيه بل يتنجس ظاهره بملاقاه النجس برطوبه قليله فيمكن القول بطهارته بالغمس بالماء الكثير بل و بالقليل إذا علم جريان الماء عليه بوصف الإطلاق و ان لم يكن كذلك كالصابون و لب الرقى و الخيار و البطيخ و غيرها من الفواكه و الخبز و السمسم و الحنطه و غيرهما من الجبوب و كذا العجين و اللحم و القرطاس و الطين (١) و نحوها فان تنجس ظاهره من

١- و الحليب المتنجس يطهر بجعله جبا و وضعه فى الماء بل و الدهن المتنجس إذا جعل فى الكر الحار و مزج به ثم يجمع بعد برودته و كذا العجين أو الطحين إذا تنجسا يصنع خبزا و يطهر بالماء و ينشف فيؤكل و هكذا كل ما هو من هذا القبيل. (الحسين) (فوائد و قواعد) الأولى: لا يخفى ان السيد قدس سرته ذكر هنا فى (العروه) فروعاً كثيره فى كيفية تطهير بعض المتنجسات مثل تطهير التنور و الأرض الصلبة المفروشه بالاحجار و الصخور و الأرض الرخوه و الظروف التى يتعسر نقلها كالحب المثبت و الجايه و الصناديق الكبار و الكيزان و امثالها مما يشكل تطهيره بالقليل نظرا لاعتبار انفصال ماء الغساله منه و ذكر لذلك عدده طرق و حيث ان الحنفيات فى هذه الأزمنه قد انتشرت فى اكثر المدن بل و فى جملة من القرى و يوشك أن تستوعب و معها لا حاجه إلى شىء من تلك الاساليب فإى مكان أو شىء تنجس و فتحت عليه الحنفيه فزال ماؤها عين النجاسه طهر و ماء الغساله بما انه متصل و مستمد من الكثير المعتصم و متصل به هو طاهر أيضا إذا لم يتغير اما إذا كانت عين النجاسه زائله من قبل فتح الحنفيه عليه فهو أوضح فى طهاره المحل النجس و ماء غسالته و لا يختص هذه بالاراضى و الظروف بل يجرى حتى فى الافرشه صغيره أو كبيره و فى الملابس كذلك و به يسهل تطهير المساجد و المشاهد و نحوها المكشوف منها و ما تحت الظل و هنا يسقط التعدد و العصر و لا يعتبر سوى زوال النجاسه بالماء و عدم تغيره فتدبر هذا و اغتمه. الثانيه: ذكر السيد قدس سرته فى العروه فى شروط التطهير بالماء ما نصه: (مسأله ٢) إنما يشترط طهاره الماء قبل الاستعمال فلا يضر تنجسه بالوصول إلى المحل النجس و اما الإطلاق فاعتباره إنما هو قبل الاستعمال و حينه فلو صار بعد الوصول إلى المحل مضافا لم يكتف كما فى الثوب المصبوغ فانه يشترط فى طهارته بالماء القليل بقاؤه على الإطلاق حتى حال العصر فما دام يخرج منه الماء الملون لا يطهر انتهى و فى الفرق نظر إذ كما ان النجاسه بعد الوصول لا تقدح فكذلك الإضاافه بل هى اولى كما اعترف به فى الكثير حيث قال بعد تلك العبارة أما إذا غسل بالكثير فيكفى نفوذ الماء فى جميع أجزائه بوصف الإطلاق و ان صار بالعصر مضافا بل الماء المعصور المضاف أيضا محكوم بالطهاره انتهى و من الواضح عدم الفرق بين الكثير و القليل فى هذه الجبهه إذا فالاصح اعتبار الطهاره و الإطلاق عين الورود و الاتصال بالمحل لا حين الانفصال و عليه فمثل الملح و النبات المتنجس و القند يصح تطهيرها بالقليل و الكثير و لا يضر انفصال الماء مضافا و احتمال صيرورته مضافا قبل النفوذ و الاستيلاء على الأجزاء مدفوع بالاستصحاب و لا فرق بين ان يتنجس النبات أو يصنع من السكر المتنجس فما فى مسأله ٣٣ من الفرق لم

يتضح وجهه. الثالثه: من المعلوم ان أهم القواعد الشرعيه و اوسعها بركه و رحمه على العباد هو قاعده الطهاره المستفاده من الأحاديث مثل قولهم عليهم السلام كل شىء لك طاهر حتى تعلم انه قدر يعنى كل شىء تشكك فى طهارته تبنى على انه طاهر حتى تعلم بنجاسته و كثير من الفروع التى ذكرها السيد قدس سرّه فى هذا المقام مبنيه على هذه القاعده مثل الحلى الذى يصنعه الكافر و مثل الكافر و مثل الذهب المذاب الذى لا يعلم بنفوذ النجاسه فيه كسائر الفلزات التى تزلق عنها النجاسه فيمكن أجزاء قاعده الطهاره فيه فلا ينجس ظاهره و لا باطنه بل يمكن ذلك فى جميع الأجسام الصقيه التى لا خلل و فرج فيها بعد زوال العين و ان كان الاحوط غسل الظاهر فى الجميع أما الباطن فلا ينجس قطعا خلافا لما ذكره السيد قدس سرّه فى العروه و هذا باب واسع فتدبره جيدا. الرابعه: ان ماء الغساله على القول بنجاسته إنما ينجس بالانفصال اما حين جريه على المتنجس من ثوب أو بدن أو غيرهما فهو يطهر و لا ينجس فإذا تنجس المرفق مثلا و غسلته و جرى ماء غسالته على الزند و الكف لم ينجس أصلا لا انه تنجس و طهرا بالتبعيه إذ لا يعقل أن يكون الشىء الواحد مطهرا و منجسا فى وقت واحد بل مطلقا. نعم تجرى قاعده التبعيه فى اليد و الظروف المتنجسه بنجاسه سابقه غير نجاسه الثوب مثلا. الخامسه: من المعلوم ان النجاسات التى فى البواطن لا تنجس الا فى الخارج فلو لاقاها شىء خارجى فى الداخل و خرج نقيًا من النجاسه فهو باق على طهارته و لا فرق فى ذلك بين الخارج لو لاقاه فى الداخل أو الداخل الملاقى فى الداخل لو خرج فلا فرق بين النواه الخارجيه منها لكن الاحتياط بالتطهير حسن. (الحسين)





دون نفوذ النجاسه فيه فيطهر بالقليل فضلا عن الكثير و ان نفذت النجاسه فى اعماقه فيطهر بالكثير إذا نفذ الماء فى اعماقه و بالقليل أيضا إذا نفذ و أمكن انفصاله على الأقوى و الا فلا يطهر لا بالقليل و لا بالكثير و الثوب المصبوغ بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء احمرأ نعم إذا زال عنه الدم بحيث لا- يخرج منه الماء كذلك طهر بالقليل و الكثير و اما المصبوغ بالمتنجس كالتييل و نحوه فيطهر بغسله بالماء قليلا- كان أو كثيرا بشرط عدم خروجه عن الإطلاق قبل الغسل به و تطهر الأجزاء الصغار المحسوبه من الالوان تبعا للمغسول و ان انفصل بعضها فى ماء الغسل (السابعه) لا يعتبر عصر و لا تعدد فيما تنجس ببول الرضيع الذكر دون الأنثى المتغذى باللبن دون الطعام الا فيما لا يعتد به سواء كان فى الحولين أو بعدهما و سواء تغذى بلبن أمه أو غيرها و لو بلبن المعز و نحوه على اشكال نعم يشترط عدم كونه من كافر أو خنزيره كما يشترط عدم كون الطفل نجسا بالتبعيه لأبويه الكافرين على الأقوى

### (ثانيتها) التراب الطاهر الجاف

بل مطلق الارض (١) كذلك فانه مطهره لباطن الخف و النعل و القدم مشيا أو مسحا مع زوال عين النجاسه و الاحوط القصر على النجاسه الحاصله من المشى على الأرض النجسه و فى اطراد الحكم بالنسبه إلى خشبه الاقطع و ركبتيه و فخذى المقعد و يدى من يمشى على يديه و ما جرى مجراها و كذا بالنسبه إلى ما يوقى به هذه المواضع و كذا اسفل العكاز و عصى الاعمى تأمل و العدم ان لم يكن اقوى فهو أحوط

### (ثالثها) الشمس

و هى تطهر بشرط زوال عين النجاسه ما تجففه باسراقها عليه

١- و لا فرق فى الأرض بين التراب و الرمل و الحجر بل الظاهر كفايه المفروشه بالآجر و الجص و النوره و لا يبعد كفايه المطفى بالقيرو و أما المفروش بالخشب فاشكال و الاحوط غسلها بالماء و لا اشكال فى عدم كفايه الحصر و البوارى و الزرع و النبات الا ان يكون لا يمتنع من صدق المشى على الأرض و يلحق بالنعل الجورب إذا تعارف لبسه بدلا عن النعل أما القبقاب فلا اشكال فى لحوقه بالنعل و يعتبر طهاره الأرض لا يقدرح رطوبتها غير المسريه و لا يشترط جفافها و لا بد من العلم بكونها ارضا فلا طهاره مع الشك. و إذا شك فى حدوث فرش بعد العلم بعدمه كفى استصحاب عدمه فى الطهاره. (الحسين)

من الأرض و الأعيان المثبتة فيها (١) أو عليها حتى الثمار على الأشجار و ان حان اوان اقتطافها و الحصر و البوارى من النقولات و كذا ما على الأرض من اجزائها الصادق عليه اسمها و ان كان مما ينقل كالحصى و الصخور المنفصله ما لم تنقل و يطهر باطن الأرض تبعا لطهاره ظاهرها بالاشراق عليه إذا كان جفاف الكل مستندا إليه و لو جفت الرطوبه بغير الشمس توصل إلى التطهير بايصال الرطوبه إليه لتجف بالاشراق عليه

### (رابعها) الإسلام

و هو مطهر للكافر بجميع أنواعه الا لمرتد الفطرى (٢) فالاحوط الاجتناب عنه و ان كان فى طهارته أيضا به وجه قوى و لا تطهر ثيابه المتنجسه قبل الإسلام تبعا لطهاره بدنه نعم يطهر ما عليه من الرطوبات كالعرق و نحوه بل الأقوى عدم وجوب غسل بدنه من النجاسات التى كانت فيه بعد زوال العين و ان كان احوط

### (خامسها) الاستحاله

(٣) و هى اما بالنار فتطهر ما احالته رمادا أو دخانا أو بخارا

١- و كذا الجدران و الابواب و توابعها من الاوتاد و الحلفات و كذا الظروف المثبتة فى الأرض كالرحى و القدور و الجوابى و نحوها بل و حتى السفينه و السياره و القطار أى الفراكين نعم يشترط فى الجميع وجود الرطوبه حتى تجففها الشمس باشراقها و لا يضر الحجاب مثل الغيم على اشكال احوطه العدم و المدار على استناد الجفاف إلى اشراق الشمس فلا يضر الحجاب الرقيق و الغيم الخفيف.

٢- و هو الذى تولد أو انعقدت نطفته و أحد ابويه مسلم ثم ارتد عن الإسلام بعد بلوغه و للعلماء خلاف واسع فى قبول توبته و عدمها ظاهراً أو باطناً أو فيهما و لكنهم على اختلاف فى ذلك اتفقوا على الظاهر بلزوم اجراء ثلاثه أحكام عليه تاب أم لا- قتله و بينونه زوجته منه و قسمه أمواله بين ورثته و قبول توبته مطلقا و طهارته هو الأصح عندنا و الله العالم، و يكفى فى الإسلام المطهر اظهار الشهادتين سواء علم بموافقه قلبه للسانه أم لا ما لم تعلم المخالفه.(الحسين)

٣- هذا المقام غير منقح بل و مشوش غايه التشويش فقد جعل قسيم الشىء و هو الانقلاب القسيم للاستحاله قسما منه و جعل الانقلاب مقابلا للنار و لا تقابل بينهما و جعل انقلاب العذره دوداً من الانقلاب مع انه من الاستحاله و اهمل الاستهلاك و هو أيضا مطهر فى الجملة و التحقيق متقابله و متغيره (أحدها) الاستحاله و هى تبدل الحقيقه النوعيه كصيورره المنى انسانا و العذره دودا و الخشب رمادا فانه يطهر بالاستحاله متنجسا كان أو نجسا (ثانيها) الانقلاب و هو تبدل الصوره النوعيه مع بقاء الحقيقه كانقلاب الخمر خلا و الخشب فحما و أمثال ذلك (ثالثها) الانتقال و هو تبدل النسبه و الإضافه فقط مع بقاء الحقيقه و صورته كانتقال دم الإنسان إلى جسم البق و البرغوث فانه بالانتقال يطهر مع بقاء حقيقته و صورته و لكن يقال له دم بق لا دم إنسان و مثله دم الإنسان الذى يمتصه العلق على اشكال اما دم البق و القمل و أمثالها فلا- اشكال فى طهارته و ان كان هو دم الإنسان

(رابعها) الاستهلاك كقطره دم أو بول تقع في نهر أو كر فتستهلك و تصير طاهره كالماء الكثير الذى وقعت فيه لانها تلاشت و لم يبق موضوع لها يحكم عليه فيزول الحكم بزوال موضوعه كالأقسام المتقدمه و قد تتداخل هذه الأقسام ببعض الاعتبارات أما تبدل الصفات الظاهرية من الكم و الكيف كصيروره الحنطه طحيناً أو خبزاً أو الطين خزفاً أو آجراً فلا تأثير له في التطهير أصلاً الا فى روايه لم يعمل بها الاصحاب و من أراد البيان البارع و التحقيق العميق فى هذا البحث فلينظر (السؤال و الجواب) فانه يجد فيه ما لا يوجد فى أى رساله من رسائل الفقه و كتبه و لله المنه. (الحسين)

نجسا أو متنجسا و لا- تطهر ما تصيره فحما أو خزفا أو آجر أو جصا أو بالانقلاب فيطهر الخمر بانقلابه خلا و لو بعلاج سواء استهلك الخليط فيه قبل الانقلاب لو بقى بعده و كانقلاب العذره دوداً أو تراباً و المنى حيوان و نحو ذلك

### (سادسها) الانتقال

كالدّم المنتقل من ذى النفس إلى جوف غيره مما لا نفس له كالبق و القمل و البرغوث و نحوها مع صدق كونه من دم المنتقل إليه و مع الشك فى صدق الجزئيه يبقى على حكمه قبل الانتقال كالدّم الذى يمصه العلق من الإنسان (سابعها) ذهاب الثلثين من العصير بعد غليانه بناء على القول بالنجاسه و الا فبناء على المختار من الحرمة دون النجاسه فهو موجب لحيثه (ثامنها) التبعية و هى فى موارد (أحدها) تبعية فضلات الكافر المتصله ببدنه إذا اسلم كما سلف (الثانى) تبعية ولد الكافر له فى الإسلام ابا كان أو جداً أو اما أو جده (الثالث) تبعية الاسير للمسلم الذى اسره إذا كان غير بالغ و لم يكن معه ابواه أو أحدهما و لو جداً أو جده (الرابع) تبعية ظرف الخمر له بانقلابه خلا- (الخامس) آلات تغسيل الميت و ثيابه التى يغسل بها و يد الغاسل دون باقى بدنه و ثيابه (السادس) يد الغاسل و آلات الغسل فى تطهير النجاسات و بقيه الغساله الباقية فى المحل بعد انفصال معظمها عنه (تاسعها) زوال عين النجاسه أو المتنجس عن ظاهر الحيوان الصامت و باطن الناطق (عاشرها) غيبه المسلم فانها موجه للحكم بطهاره بدنه و ثيابه و ظروفه و غير ذلك مما تحت يده بشرط علمه بالنجاسه و احتمال تطهيره بظهور اماره داله عليه من استعماله له فيما يعلم باشرطه بالطهاره (الحادى عشر) استبراء الحيوان الجلال بمنعه عن اكل النجاسات و تغذيته بالعلف الطاهر إلى ان يزول عنه الاسم و الاحوط مع زوال الاسم مضى المده المنصوصه و هى فى الإبل اربعون يوماً و فى البقره عشرون

و الاربعون احوط و فى الغنم عشره و فى البط خمس او سبع و فى الدجاج ثلاث (الثانى عشر) تيمم الميت عند فقد الماء فانه مطهر لبدنه على الأقوى فلا يجب بمسه بعد التيمم غسل و لا غسل.

مصباح فى أحكام الأواني و الجلود

اما الأواني فيحرم استعمال ما كان منها ذهباً أو فضة (١) أو مركبا منهما على الرجال و النساء مطلقا بل و كذا اقتنائها من غير فرق بين صغيرها و كبيرها بعد صدق

١- فروع مهمه فى اوانى الذهب و الفضة (الأول) كما يحرم استعمال اوانى الذهب و الفضة و اقتناؤهما كذلك يحرم صياغتهما و اخذ الاجره بل و دفعها على صياغتها و صنعها و ان يؤجر نفسه لذلك بل يجب على صاحبيهما كسرهما فان لم يكسرها جاز أو وجب على الغير كسرهما و لا ضمان الا إذا اتلف العين و لم يكن اتلاف الهيئه موقوفا على إتلافها نعم إنما يجوز ذلك للغير مع العلم بأنه قد ارتكب حراما اما لو احتل انه يقلد من يجوز الاقتناء أو ان الحرمة عنده لا تشمل هذا النوع من الأواني فلا. (الثانى) ان الاستعمال لهما حرام و ضعا و تكليفا فكما يحرم استعمالهما فى الغسل و الوضوء يبطل كل منهما أيضا و إذا انحصر الماء بهما فان أمكن التفريغ تعين و الا وجب الانتقال إلى التيمم كما لو انحصر فى المغصوب من غير فرق بين الاعتراف منهما أو الصب أو الارتماس فيهما بل حتى لو جعلهما مصبا لغساله الوضوء مع صدق الاستعمال. (الثالث) إذا اضطر إلى استعمال اوانى الذهب و الفضة جاز بقدر الضروره و لكن لا يتوضأ و لا يغتسل بهما بل يتيمم و لو دار الأمر بينهما و بين المغصوب قد مهما و إذا فرغ ما فيهما إلى اناء آخر فالتفريغ حرام أيضا كالوضع و يكون الباب باب من توسط ارضا مغصوبه نعم لو كان الوضع فيهما من غيره كان التفريغ منه حلالا لانه تخلص من الحرام و على كل فان ما فيهما لا يكون حراما و ان كان الأكل و الشرب منهما و غير ذلك من انواع الاستعمال حراما. (الرابع) لا- فرق فى الذهب و الفضة بين المغشوش و الخالص و لا- يقاس هذا بالحرير المحض فان الحرمة فيه معلقه على هذا العنوان بخلاف الذهب و الفضة فانها معلقه على هذه الطبيعه فمتى صدق كونه ذهباً عند العرف تعلق به الحكم و المشكوك صدق الآنيه عليها عرفا يجوز استعمالها و ان علم انها منهما و لعل من هذا الوجه تعليق ما يشبه الأواني منهما فى الحضرات الشريفه للزينه. (الخامس) ان الحرام هو استعمال اوانى الذهب و الفضة و اقتناؤها و لبس الذهب و الفضة اما الجلوس عليها أو الركوب أو التدثر بها أى التغطى بها لا- لبس الدثار فليس حراما. (السادس) إنما يحرم استعمال الظروف المغصوبه و اوانى الذهب و الفضة مع العلم بغصبيتها أو انها من الذهب و الفضة اما مع الجهل أو النسيان فلا حرمة و بطلان. (الحسين)

الاسم عليه عرفا و لا- اشكال فى صدقه على موضع الماء من القليان و على الكأس و القدر و السماور و ما يطبخ فيه القهوه و نحوها و اما صدقه على رأس الشطب و قراب السيف و الخنجر و السكين و بيت السهام و الكحل و العنبر و الترياك و قاب الساعه و نحوها فغير معلوم و الأصل البراءه و يستثنى ما كان وعاءً للحرز و الدعاء و لا بأس بالمفضض و المطفى و المموه و المنبت و ان كان يكره استعمال المفضض بل يحرم وضع الفم على موضع الفضه بل الا- حوط فى المطفى ذلك أيضا و اوانى المشركين إذا لم يعلم نجاستها و مباشرتهم لها بالرطوبه المسريه و لم تكن من الجلود طاهره و اما الجلود فما كان من الحيوان طاهر مذكى فهو طاهر و ما كان من نجس العين أو ميته النفس فهو نجس دبغ أو لم يدبغ من مأكول اللحم أو غيره فلا يجوز استعمالها فيما يشترط فيه الطهاره بل و لا فى غيره من سائر الانتفاعات على الاحوط و ميته ما لا نفس له كالسمك و نحوه يجوز استعمال جلده على الأقوى و يكره استعمال جلود المذكى من غير المأكول كالسباع و نحوها و ترتفع بالدبغ و ما كان فى يد مسلم أو فى سوق المسلمين أو اراضيهم و ان كان فى يد مجهول الحال فهو طاهر و لا يجوز استعمال ما يؤخذ من يد الكافر (1) و ان كان فى سوق المسلمين الا إذا علم سبق يد المسلم عليه و

١- ما يؤخذ من يد الكافر فى سوق المسلمين من الجلود و نحوها له ثلاث حالات لانه اما ان يعلم انه من صنعه و عمله فلا اشكال فى حرمه استعماله و اما ان يعلم سبق يد مسلم عليه فلا اشكال فى حليته إنما الإشكال فى الثالثه و هى ما إذا لم يعلم انه من صنعه أو صنع مسلم و لم يعلم سبق يد المسلم عليه و لا- يبعد فى مثل هذه الصوره ان يكون سوق المسلمين اماره على التذكيه سواء قلنا بان مدركها الغلبه أو أصاله الصحه و هذا كيد المسلم الذى تأتى فيه الصور الثلاث و الظاهر الاتفاق على ان يد المسلم مع الجهل بحالها اماره على الحليه حتى مع احتمال سبق يد الكافر عليها و المقام يحتاج إلى مزيد بحث و نظر و الله العالم. فرع فى الاستبراء الرطوبه المشتبهه بين البول و المنى الخارجه بعد البول مع عدم الاستبراء منه يحكم بانها بول فلا يجب الغسل بخلاف ما لو خرجت بعد الاستبراء فيجب الجمع بين الوضوء و الغسل عملا بالعلم الإجمالى ان كان قد توضحاً اما قبله فلا يبعد الاكتفاء بالوضوء لان الاصغر معلوم و وجود موجب الأكبر غير معلوم فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء و عدم وجوب الغسل. انتهى ملخصاً من العروه و فيه نظر لانه استصحاب بقاء الحدث بعد الوضوء بنوع من انواع استصحاب الكلى ممكن فليتأمل. (الحسين)

ان اشتركا فى اليد فالحكم الطهاره و اللحوم و الشحوم و الاليات حكمها حكم الجلود و الله العالم.



**مشكاه و فيها مصباحان:****المصباح الأول فى أحكام التخلّى**

يجب فى حال التخلّى بل و فى سائر الأحوال ستر العوره عن الناظر المحترم سواء كان من المحارم أم لا- رجلا كان أو امرأه مسلماً أو كافراً حتى المجنون و الطفل المميز كما انه يحرم النظر إلى عوره الغير كذلك لو كان مجنوناً أو صبياً مميزاً أو كافراً و العوره القبل و منه البيضتان و الدبر و الواجب ستر اللون و الشبح و هو ما يتراءى عند كون الساتر رقيقاً دون الحجم و ان كان احوط و الناظر المحترم من عدا الطفل غير المميز و الزوج و الزوجه و المملوكه بالنسبه إلى المالك و المحلل بالنسبه إلى المحلل له فيجوز نظر كل من الزوجين إلى عوره الآخر و هكذا فى المملوكه و مالكة و مالكة و المحلل و المحلل له لكن يشترط فى المملوكه أن لا تكون مزوجه و لا محله و لا فى العده و إلا حرم على مالكة النظر إلى عورتها و حرم عليها النظر إلى عورته و الاحترام ثابت فى المالكه و مملوكها أو مملوكتها فيحرم على كل منهما النظر إلى عوره الآخر و كذا المشتركه بين مالكين فلا يجوز لواحد منهما النظر إلى عورتها و لا يجوز لها النظر إلى عوره كل منهما و لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه بل و لا فى المرآه أو لماء الصافى و لا الوقوف فى مكان يعلم بوقوع نظره عليها و يحرم فى حال التخلّى بالبول أو الغائط دون حالتى الاستنجاء و الاستبراء فى الابنيه و الصحارى استقبال القبله أو استدبارها بمقاديم البدن و ان امال العوره الى غيرها و الاحوط ترك الاستقبال و الاستدبار بالعوره أيضا و ان لم تكن مقاديم بدنه اليهما و مقاديم البدن هى الصدر و البطن و الركبتان و الاحوط التجنب عنهما فى حالتى الاستنجاء و الاستبراء أيضا و يستحب التخفى فى حال التخلّى بحيث لا يراه أحد.

**المصباح الثانى فى أحكام الاستنجاء**

يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين و الأفضل ثلاث بما يسمى غسلا و لا يجزى غير الماء و لا فرق بين الذكر و الأنثى و الخنثى و الاغلف و المختون كما لا فرق بين المخرج الطبيعى و غيره معتادا و غير معتاد و فى مخرج الغائط يتخير بين الماء و المسح بالاحجار ان لم يتعد عن المخرج على وجه لا يصدق عليه اسم الاستنجاء و إلا تعين

الماء و لا يعتبر فى الغسل تعدد بل الحد النقاء و ان حصل بغسله واحده و فى المسح لا بد من ثلاث و ان حصل بالاقبل و ان لم يحصل بالثلاث فى النقاء و يجرى ذو الجهات الثلاث إذا مسح بكل منهما تمام المحل و ان كان الاحوط التعدد و يقوم مقام الأحجار الخزف و نحوها بل كل جسم قالع للعين و يعتبر فيه الطهاره و ان لا يكون مستعملا فى الاستنجاء و لو بعد تطهيره على الأ-حوط و ان كان الأقوى الجواز حينئذ و لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث و لو استنجى بها عصى و طهر المحل على الأقوى الا إذا كان مستلزما للكفر و العياذ بالله تعالى و إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم أو وصل إلى المحل نجاسه من خارج تعين الماء و يجب الغسل بالماء إزاله العين و الأثر بمعنى الأجزاء الصغار التى لا ترى دون اللون و الريح و فى المسح يكفى إزاله العين و لا يضر بقاء الأثر حتى بالمعنى المذكور فضلا عن اللون و الريح.

(تكميل فى الاستبراء) و هو مستحب بعد البول و فائدته الحكم بطهاره البلبل المشتبه و عدم ناقضيته ان فعله و الحكم بالنجاسه و الناقضيه ان لم يفعله و لو من جهه الاضطرار و ليس على المرأه استبراء فالرطوبة الخارجه منها محكوم عليها بالطهاره و عدم الناقضيه ما لم يعلم كونها بولا و افضل كفياته أن يمسح من المقعد إلى اصل القضيب ثلاثا ثم منه إلى الحشفه كذلك بالابهام و الوسطى ثم يثرها ثلاثا و المقطوع إن بقى من ذكره شىء صنع فيه ما ذكر و الا سقط.

### مشكاه فى الوضوء

#### اشاره

و فيها مصاييح:

#### المصباح الأول فى أسبابه

#### اشاره

و هى أمور

#### (الأول و الثانى) البول و الغائط من الموضع المعتاد و غيره

إذا اعتيد بل و ان لم يعتد إذا خرج على النحو المتعارف على الأقوى بل و ان لم يخرج كذلك إذا خرج من تحت المعده على الاحوط و لا- يوجبه الودى و المذى و الودى و ان استحب الوضوء لها و لا- الدود و نوى التمر إذا لم يكن عليهما شىء من العذره

#### (الثالث) الريح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من المعده صاحب صوتا أم لا

دون ما خرج من القبل أو لم يكن من المعده كنفخ الشيطان أو إذا دخل من الخارج ثم خرج

### (الرابع) النوم الغالب

على حاستى السمع و البصر الخفقه و الخفقتين إذا لم يصلا إلى الحد المذكور

### (الخامس) كلما زال العقل

من سكر أو جنون أو اغماء دون مثل البهت

### (السادس) الدماء الثلاثة الحيض و النفاس و الاستحاضه بأقسامها الثلاثة الكبرى

و الصغرى و مس الميت و ان أوجبت الغسل أيضا أما الجنابه فهي تنقض الوضوء و لكنها توجب الغسل فقط.

### المصباح الثانى فيما يجب له الوضوء

و يستحب يجب للصلاه الواجبه أداءً أو قضاءً عن النفس أو الغير و لركعاتها الاحتياطيه و اجزائها المنسيه بل و سجدتى السهو على الاحوط للطواف الواجب و هو ما كان جزءاً أو عمره و لو مندوبين اما الطواف المستحب و هو ما لم يكن جزءاً منها فلا يجب الوضوء له و لا يشترط فى صحته صلاته على الأقوى و لمس كتابه القرآن (١) ان وجب بنذر و شبهه سواء كان المس بما تحله الحياه أو غيره الا الشعر و ان كان الاحوط فيه ذلك أيضا أو لوقوعه فى موضع يجب اخراجه منه أو لتطهيره إذا تنجس مع توقفهما على المس لكتابته و يلحق به أسماء الله تعالى و صفاته الخاصه بل و أسماء الأنبياء و الأئمه و الزهراء عليهم السلام فى وجه قوى و قد يجب بالنذر و شبهه استقلالاً إذا نذره كذلك تجديدياً أو رافعا للحدث حسب ما نذره و يستحب للصلاه المندوبه و ان كان شرطاً فيها و لقراءه القرآن و حمله و كتابته و دخول المساجد و زياره المشاهد المشرفه و مقابر المؤمنين و النوم و صلاه الجنائز و السعى فى حاجه و نوم الجنب و أكله و شربه و جماع المحتلم و الحامل و الكون على الطهاره و التجديد و ذكر

١- لا يجوز للمحدث بالاصغر فضلا عن الأ-كبر مس كتابه القرآن و يتفرع على ذلك عدم جواز كتابته للمحدث إذا استلزم المس كما هو الغالب. و عدم جواز كتابته على بدن المحدث و ان كان الكاتب متطهرا و كما يحرم ابتداء يحرم استدامه فيلزم إزالته و نحوه عن بدنه أو المحافظه على الطهاره حسب الامكان.(الحسين)

الحائض بدل الصلاه فى أوقاتها و تكفين الميت و للزوجه حين تزف إلى زوجها و قدوم المسافر على أهله و للتأهب للصلاه و للمعقب.

### المصباح الثالث فى شرائطه

#### إشاره

و هى أمور

#### (الأول) النيه

بل هى روح العمل فالعمل بلا نيه كالجسد بلا روح و هى الإراده الباعثه على الفعل و يعتبر كون الداعى هو القرب إلى الله تعالى على نحو الاخلاص فينافيها كل ما ينافى الاخلاص من الرياء و الضمائم المرجوحه بل و المباحه مطلقا الا ما كان مقصوداً بالتبع و لا يعتبر قصد الوجه من وجوب أو ندب و ان كان هو الاحوط يجعله غايه أو وصفا كما لا يعتبر قصد رفع الحدث أو استباحه ما يستباح به و ان كان هو الاحوط أيضا و لا يشترط التلفظ بها و لا إخطارها بالبال مقارنة لاول جزء من أجزاء الواجبه بل يكفى مقارنة لغسل اليدين المندوب بل و لمقدماته القريبه كإحضار الماء و يكفى فى الاثناء الاستدامه الحكيمه بحيث لو سئل عن فعله لأجاب بما ينطق عليه و يصح الوضوء للصلاه و لوقبل دخول الوقت و لو بنيه الوجوب (١) على الأقوى دخل عليه الوقت فى أثنائه أو لا

#### (الثانى و الثالث) إطلاق الماء و طهارته و طهاره مواضع الوضوء

#### (الرابع) إباحته و إباحه مكان الوضوء

و هو الفضاء الذى يقع فيه الغسل و المسح و المحل الذى يعتمد عليه فى مسح القدمين و إباحه الأوانى و مصب الماء إذا عد الوضوء تصرفا فيهما مع الانحصار و عدمه فلو كان واحداً منها مغصوبا بطل الوضوء مع العلم و العمد و الاختيار دون الجهل و النسيان و الغفله و الاضطرار بحبس و نحوه

#### (الخامس) أن لا تكون الأوانى من الذهب و الفضة

و الا بطل (٢) فى غير الجهل و النسيان و الغفله و الاضطرار كالمغصوب

**(السادس) ان لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشره**

**(السابع) أن لا يكون ماء الوضوء مستعملا في رفع الخبث**

- 
- ١- الاحوط الاقتصار على القربه المطلقه و يصلى به ما شاء قبل الوقت و بعده.(الحسين)
  - ٢- الأقوى عدم البطلان فانه و ان كان استعمالا لكن لا في الوضوء بل في مقدماته نعم يبطل في صورته الارتماس بهما قطعاً.  
(الحسين)

و لو فى الاستنجاء و أما إذا كان مستعملاً فى رفع الحدث الأصغر أو الاغسال المندوبه فلا اشكال فى الصحه و كذا المستعمل فى رفع الحدث الأ-كبر كالجنبه إذا كان طاهراً على الأقوى كما سلف و ان كان الا-حوط تركه مع وجود غيره و مع عدمه فالاحوط الجمع بينه و بين التيمم

### **(الثامن) أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش**

أو نحو ذلك مما يوجب حرمه استعمال الماء فى الوضوء فلو توضحاً به حينئذ مع العمد و العلم بطل و مع الجهل بالموضوع أو الغفله أو النسيان يصح و الجاهل بالحكم عامد

### **(التاسع) سعه الوقت للوضوء و الصلاه تماماً**

بحيث لا- يقع شىء منها فى خارجه و لو ركعه فلو توضحاً مع الضيق بطل إذا كان قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاه على نحو التقييد و إلا فلو قصد غايه أخرى أو قصد ذلك

الأمر على نحو الداعى لا التقييد صح و ضوؤه و صح إيقاع تلك الصلاه به و إن استلزم وقوع شىء منها خارج الوقت نعم لو كان زمان التيمم بقدر زمان الوضوء أو أكثر تعين الوضوء

### **(العاشر) مباشره أفعاله غسلاً و مسحاً بنفسه اختياراً**

و مع الاضطرار يستتبع غيره فى ذلك و يتولى هو النيه و الا-حوط نيتهما معا و أما المقدمات مما عدا الغسل و المسح سواء كانت بعيدة كإحضار الماء أو تسخينه أو نحو ذلك أو قريبه كصب الماء فى كفه بل و على أعضائه مع مباشرته هو للغسل به فيصح مع الكراهه فى لمقدمات القريبه فالبطلان إنما هو فيما لو باشر الغير الغسل أو المسح أو اعانه عليه بحيث صدر ذلك منهما معا دون غيره

### **(الحادى عشر) الترتيب بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس ثم القدمين**

بتقديم اليمنى على اليسرى أو مسحهما معا فلا- يجوز تأخير اليمنى عن اليسرى على الاحوط و لا ترتيب فى أجزاء العضو بعد صدق الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً و لو ادخل بالترتيب و لو جهلاً أو نسياناً أعاد على ما يحصل به الترتيب ان لم تفت الموالاته (١) و الا بطل

---

١- الموالاه عندنا صدق وحده العمل عرفا فلا يضر الجفاف مع اتصال الأعمال ولا يجدى فى تحققها بقاء البلل مع صدق تعدد العمل و بالجملة فالوضوء عمل واحد يلزم اتصال أجزائه بعضها ببعض اتصالا عرفيا لا تحقيقيا نظير وحده الأكل و الشرب و غيره من الأعمال لعرفيه فهى أمر واحد لا أحد الامرين فتدبره.(الحسين)

تحصل بالدخول باللاحق قبل جفاف تمام ما سبق مما يجب فعله أصاله فلا اثر لبقاء البلل في نحو مسترسل اللحيه إذا جف ما عداه بل الاحوط مراعاة عدم الجفاف بين التالى و متلوه فلو جف العضو السابق على العضو الذى يريد أن يشرع فيه فالاحوط الاستئناف و ان بقيت الرطوبه فى العضو السابق على السابق هذا إذا كان الجفاف من جهه الفصل بين الأعضاء و اما إذا تابع فيها و حصل الجفاف من جهه حراره الهواء أو حراره بدنه أو نحو ذلك فلا بطلان فالشرط أحد الامرين من المتابعه العرفيه و عدم الجفاف و لو بقى البلل لبعض العوارض كرطوبه الهواء فى زمان الشتاء حتى مع الفصل الطويل بين الأعضاء فالظاهر كفايته فى الصحه و لا يلزم بقاء الرطوبه فى تمام العضو السابق بل يكفى بقاؤها فى الجملة و لو فى بعض أجزاء ذلك العضو.

## المصباح الرابع فى افعاله

### اشاره

و هى أمور

### (الأول) غسل الوجه

من قصاص شعر الرأس إلى طرف الذقن طولاً و ما دارت عليه الابهام و الوسطى عرضاً فيمن ناسبت أصابعه وجهه فكان مستوى الخلقه و أما إذا قصرت أصابعه أو طالت حتى خرجت عن المتعارف بالنسبه إلى وجهه رجع إلى المتعارف بالنسبه إلى ذلك الوجه و لا يجب غسل ما تحت الشعر بل يغسل ظاهره من غير فرق بين الرجل و المرأه من غير فرق بين شعر اللحيه و الشارب و الحاجب بشرط صدق إحاطه الشعر بالمحل و الا لزم غسل البشره الظاهره فى خلاله و لا يجب غسل ما استرسل من اللحيه نعم يجب غسل شىء من أطراف الحد من باب المقدمه و كذا يجب غسل جزء من باطن الانف و نحوه و يجب الغسل فلا يكفى المسح وحده أن يجرى (١) الماء من جزء إلى آخر و لو باعانه اليد كما يجب صدق الغسل من

١- يظهر ان فى العبارة سقطاً و صحيحها هكذا: بل يلزم ان يجرى الماء. (فروع فى غسل الوجه و اليدين) ١. لو شك فى مانعيه الموجود أو وجود المانع فقد يقال كما فى (العروه) بوجوب الفحص فيها أو المبالغه حتى يحصل الاطمئنان بعدمه أو وصول الماء إلى البشره على فرض وجود و تبعه الأخ قدس سرهما كما سيأتى فى الخلل و هو و ان كان الاوفق بالاحتياط و لكن الفرق بين الصورتين بوجوب الفحص فى الأولى و عدم وجوبه فى الثانيه لا يخلو من قوه للاصل. ٢. الوسخ على البشره و الاصباغ ان كان لها جرم يمنع من وصول الماء إلى البشره و جب إزالته و الا فلا فمثل لون الحنا و البياض الذى يبقى فى اليدين اثر الجص أو النوره لا يقدح فى صحه الوضوء أو الغسل و كذلك الوسخ الذى يظهر مجتمعاً عند ذلك بكييس و نحوه. ٣. يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى و فى اليسرى لا بد أن يقصد الغسل حال الإخراج من الماء حتى لا يلزم المسح بماء جديد كما فى العروه و هو موافق للاحتياط و لكن الظاهر ان مثل هذه الدقه غير ملحوظه للادله و انما المراد بها أن لا يأخذ ماء جديداً بعد الغسله عرفاً فلو رمس اليد و اخرجها فما عليها ماء وضوء عرفاً قصد أو لم يقصد نعم لو وضعها فى الماء ثانياً فهو ماء جديد



فتدبره جيدا و مثله الكلام لو غسلهما أو الوجه بماء المطر أو الميزاب. ٤. إذا شك في شيء انه من الظاهر فيجب غسله أو الباطن فلا- الاحوط غسله- بل هذا هو الأقوى لقاعده الاشتغال حتى لو قلنا بالبراءة في الأقل و الأكثر الارتباطيين لوحده العمل نعم لو كان من الباطن فشك انه صار من الظاهر لم يجب كما هو ظاهر. (الحسين)

الأعلى إلى الأسفل عرفاً فلا- يجوز الغسل منكوساً و لا عرضاً إلا بما لا ينفك عنه صدق ذلك العنوان غالباً غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع مبتدئاً من المرفق غاسلاً له بتمامه مع ادخال شىء من العضد مقدمه منتهياً إلى الأطراف من دون نكس مخل بصدق الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً و المرفق مجمع عظمى الذراع و العضد و هو داخل فى المغسول أصاله و الاحوط بل الأقوى وجوب غسل الشعر هنا مع بشره و لو قطع ما دون المرفق و جب غسل الباقي منه و لو قطع من المفصل بحيث انفصل الذراع عن العضد فالأقوى وجوب غسل طرف العضد من العظم المتداخل بين عظمى الذراع الذى هو جزء المرفق و بقطعه يسقط غسل اليد و ان كان الأولى حينئذ غسل ما بقى من العضد و يغسل الزائد من تحت المرفق مطلقاً و لو كان اصبعاً و ما فوقه ان كان يدا غير متميزه اقتصر على الاصليه منهما غسلها و مسحاً و لو كانتا اصليتين غسلهما و اكتفى فى المسح باحدهما

### (الثالث) مسح الرأس

و يجب أن يكون على الربع المقدم منه بل الأولى و الاحوط المسح على الناصيه و هى ما بين البياضين من الجانبين فوق الجبهه و يكفى المسمى عرضاً و طولاً و لو بقدر عرض اصبع واحده

أو اقل من الماسح و الممسوح و لا يجب كونه على البشره فيجوز أن يمسح على الشعر النبات في المقدم بشرط أن لا يتجاوز بمره عن حده فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز و ان كان مجتمعا في الناصيه و يعتبر أن يكون المسح بنداوه اليد من بلل الوضوء نداوه ساريه إلى الممسوح و أن يكون بباطن الكف الأولى أن يكون بباطن الاصابع بل الأحوط كونه من اليمين و لو جف ما على اليد من النداهه أخذ من حاجبيه و اشفار عينيه و الشارب و العنقه و اللحيه دون مسترسلها على الاحوط و دون ما غسل من باب المقدمه إلا إذا غسل بما جرى من بلل الوجه و لو جف البلل أجمع و لم يتمكن من حفظه بحيث كلما توضع جف مسح بماء جديد و ان كان الاحوط المسح قبله باليد الجافه و لا يعتبر جفاف الممسوح إلا حيث لا يصدق مع بلله المسح قبله اليد فيجفف (ح) أو يخفف كما لا يعتبر المسح من الأعلى فلو مسح منكوسا جاز و ان كان الاحوط خلافه

### (الرابع) مسح ظاهر القدمين من رءوس الاصابع إلى الكعبين طولا مدخلا للكعبين في الممسوح

و يكفى في العرض مسماه (١) و الكعب هو

١- الاحوط ان لم يكن اقوى مسح تمام ظهر القدم بتمام باطن الكف. فروع في المسح ١. يلزم أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح- و إذا كان على الممسوح رطوبه خارجه فان كانت قليله لا تمنع من تأثير رطوبه الماسح فلا بأس و الا لا بد من تجفيفها و لا بد من اليقين بالتأثير و كل هذا موافق للاحتياط و جزم و فيه نظر بل كفايه المسح برطوبه الوضوء اثرت أو لا غير بعيد. ٢. إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزى المسح بظاهرها و ان لم يكن عليه رطوبه نقلها من سائر المواضع إليه و ان تعذر مسح بذراعه على الاحوط و ان كان عدم التمكن من المسح بالباطن أو الظاهر من جهه عدم الرطوبه فيهما و في سائر المواضع أعاد الوضوء ان لم يكن ذلك لا فراط حراره الهواء أو المزاج و لا مسح برطوبه جديده بعد المسح مع الجفاف و المعتبر صدق مسح اليد للقدم أو الرأس فلا يضر حركه أحدهما عند مرور الماسح حركه قليله. ٣. إذا ضاق الوقت عن رفع الحائل مسح عليه و الاحوط التيمم معه. ٤. يعتبر في جواز المسح على الحائل للتقيه عدم المندوحه على الاحوط و ان كان الأقوى الصحه حتى مع امكانها بخلاف سائر الضرورات و لو اعتقد التقيه أو الضروره فمسح على الحائل ثم انكشف الخلاف فلا اشكال في فساد الوضوء و وجوب الإعادة. ٥. المدار في حرمة الغسله الثالثه صدق التعدد ثلاثا فلو صب عشر مرات و قصد بها الغسله الواحده ففي الصحه نظر إذ القصد هنا لا يغير الواقع نعم لو لم يحصل الاستيعاب الا بال عشره كانت غسله واحده قصد أو لم يقصد فراجع العروه و تدبر. (الحسين)

قبة القدم عند معقد الشراك في وسط القدم و الاحوط المسح إلى المفصل بين الساق و منتهى القدم و يعتبر ان يكون المسح بنداوه اليد كما في مسح الرأس لكن الاحوط هنا ان لا يجتري بمسح الشعر عن بشره بل و لا بالبشره عن الشعر بل يمسحهما معا و لو قطع بعض ما يجب مسحه مسح على الباقي و يسقط لو قطع من اصله و لا يجوز المسح على الحائل مطلقا الا للضرورة من تقيه أو غيرها و الاحوط تخفيفه ان أمكن و ان كان الأقوى عدم الوجوب و لو زال العذر في الاثناء استأنف الوضوء و لو زال بعده لم يستأنف و ان كان الاحوط الاستئناف مطلقا و لا تكرار في المسح.

### المصباح الخامس في سننه

يستحب للمتوضئ وضع الإناء الذي يعترف منه على يمينه و الاعتراف بها و غسل يديه قبل ادخالهما الإناء من حدث النوم و البول مره و من الغائط مرتين و السواك و المضمضه ثلاثا و الاستنشاق كذلك و تقديم المضمضه على الاستنشاق و تشنيه الغسلات و البدأه للرجل بظاهر ذراعيه في الغسله الأولى و بالباطن في الثانيه و المرأه بالعكس و التسميه و الدعاء بالمأثور عند كل فعل من افعاله و ابقاء البلل على أعضائه بل يكره المنديل (١) بل مطلق التجفيف كما يكره الاستعانه على مقدماته القريبه كالصب و غيره كما سبق و الوضوء بالماء المشمس و بالآجن الذي لم يسلب اطلاقه.

### المصباح السادس في أحكام الخلل من تيقن الطهاره

و شك في الحدث بنى على بقاء الطهاره و من تيقن الحدث و شك في الطهاره بنى على بقاء الحدث و رتب آثاره فلا يجوز له اللبث في المساجد و قراءه العزائم ان كان الحدث اكبراً كالجنابه و نحوها و لا مس كتابه القرآن و لا الدخول في الصلاه بدونها طهاره جديده اكبرا كان أو اصغرا و ان تيقنهما و شك في المتأخر فمع الجهل

١- الكراهه غير معلومه و ان كانت مشهوره و لكن يظهر من بعض الأخبار رجحانه.(الحسين)

بتاريخهما يجب عليه الطهاره للصلاه لكن لا يحكم عليه بالحدث فلا يحرم عليه اللبث فى المساجد و قراءه العزائم و مس كتابه القرآن و نحوها و ان كان الاحوط الترك و أما مع الجهل بتاريخ الوضوء و العلم بتاريخ الحدث جرى استصحاب الحدث و ترتب عليه آثاره فيحرم عليه ما يحرم على المحدث من الأمور السالفه و ان علم تاريخ الطهاره و جهل تاريخ الحدث فالأقوى جريان استصحاب الطهاره فى حقه فيجوز له الدخول فى الصلاه فضلا عن غيرها بناء على ما هو الحق من اعتبار اتصال الشك باليقين فى جريان الاستصحاب على ما فصلناه فى محله و من ترك جزءا من الوضوء و لو نسيانا أتى به و بما بعده ما لم تفت الموالاته و الاستأنف و من شك فيه فان كان بعد الفراغ

عن الوضوء لا يلتفت و ان كان فى الاثناء أتى به مراعىا للترتيب و الموالاته و ان كان شكه بعد الدخول فى جزء آخر مترتب عليه و لو شك فى اصل الوضوء فان كان بعد الفراغ مما هو مشروط به من صلاه و نحوها صح ما أتى به و استأنفه لمشروط آخر من صلاه أخرى و غيرها و ان كان فى الاثناء بطل و ان كان الاحوط الاتمام ثم الإعادة بعد الوضوء و لو شك فى وجود الحاجب (١) أو حاجبيه الموجود فان كان بعد الفراغ لا

١- قد سبق قريبا البحث فى الشك فى وجود الحاجب و حاجبيه الموجود فراجع. (فروع تتعلق بالشك فى الوضوء). ١. من كان مأمورا بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث إذا نسى و صلى فلا اشكال فى بطلان صلاته ظاهرا فيجب عليه الإعادة أو القضاء و اما إذا كان مأمورا به من جهه الجهل بالحاله السابقه فنسى و صلى يمكن أن يقال بصحة صلاته لقاعده الفراغ و لعل الفرق بينهما ان الحدث فى الأول ثبت بالاستصحاب و القاعده لا- تجرى فيه بخلاف الثانى فانه بقاعده الاشتغال فتجرى فيه القاعده و فيه نظر ظاهر بل جريان قاعده الفراغ فى موارد الاستصحاب اكثر و التحقيق انه بعد الفراغ من الصلاه ان احتل لظهاره جديدا بعد الشك جرت قاعده الفراغ فى الصورتين و الا- لم تجر فى شىء منهما انه إذا لم يلتفت قبل الصلاه فيحكم عليه بوجوب الوضوء لجريان القاعده فى الصورتين فتدبره. ٢. إذا توضحا تجديدا و صلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين و لم يعلم أيهما فلا اشكال فى صحة صلاته و لا يجب عليه الوضوء للصلاه التاليه بناء على ما هو الحق من ان التجديد بل كل وضوء وقع بقصد القربه و صادف حدثا يرفعه سواء كان قد قصد الرفع به أم لا- اما لو صلى بكل وضوء صلاه ثم تيقن ببطلان أحد الوضوءين فالثانيه صحيحه قطعا و الاحوط اعاده الأولى و ان كان الأقوى صحتها بقاعده الفراغ. ٣. إذا توضحا وضوءين و صلى بعدهما و علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلوات الآتيه قطعا اما الوضوء الأول فقد انتقض يقينا و عنده بعد وضوء و حدث لا يعلم المتقدم منهما فان جهل تاريخ الحدث فهو محدث و لكن يمكن الحكم بصحة صلاته السابقه لقاعده الفراغ اما لو علم تاريخ الوضوء فقط فهو متطهر و لا حاجه إلى الوضوء حتى للصلوات الآتيه. ٤. إذا توضحا و صلى ثم احدث و توضحا و صلى و علم انه كان احدث بعد أحد الوضوءين فان علم تاريخ الوضوء الثانى و لم يعلم تاريخ لحدث فصلاته الثانيه صحيحه و لا- حاجه بالوضوء للصلوات الآتيه بل هو متطهر بالاستصحاب و ان جهلها أو تاريخ الوضوء و جب للصلوات الآتيه قطعا و أعاد الصلاتين ان كانتا مختلفتين لتعارض قاعده الفراغ فيهما و الا فواحده و ليس كذلك لو علم انه اخل بواجب فى إحدى الطهارتين يغير حدث بينهما فتصح الثانيه باليقين و الأولى بقاعده الفراغ، نعم لو صلى بطهاره ثم احدث ثم تطهر و صلى و علم أنه اخل باحدى الطهارتين أعاد الصلاتين قطعا و يمكن جريان قاعده الفراغ فى الطهاره الثانيه و لكن لا

تجدى و لا- عاده الصلاه الثانيه فانه لو اعادها بها يعلم بفسادها اما لعدم الأمر بها أو لأنه محدث و لو صلى الخمس بطهارات  
خمس ثم علم بأنه احدث بعد واحده منهما أعاد ثلاثا و اثنتين و اربع ان كان حاضرا و ثلاثا و اثنتين ان كان مسافرا و مما  
ذكرناه أولا يظهر ما فى العروه (مساله ٤١) من بحث شرائط الوضوء فراجع و تدبر. (الحسين)

يلتفت و لو علم بوجوده قبله لكن الاحوط مع علمه بعدم التفاته إليه حين الوضوء الإعادة و ان كان في الاثناء فالاقوى وجوب الفحص في صورتين حتى يحصل الاطمئنان بالعدم.

### المصباح السابع في وضوء المضطر و أحكام الجبائر

من قطع شىء من أعضاء غسله أو مسحه اقتصر على الباقي منه ان كان و الا سقط فعله بخصوصه كما سبق و المضطر لتقيه يتوضأ بما يوافقها و الاحوط تقديم غسل الرجلين على المسح على الحائل كما ان الاحوط فيها اعتبار عدم الممدوحه و اما أحكام الجبائر و هى الألواح الموضوعه على الكسر و بحكمها الخرق و الادويه و اللطوخات الموضوعه على الجروح و لقروح و الدمامل فاعلم ان الجرح اما مكشوف أو مجبور و على التقديرين فاما ان يكون فى موضع الغسل أو فى موضع المسح ثم اما أن يمكن غسل المحل أو مسحه أو لا- يمكن فان أمكن ذلك بلا مشقه وجب و ان لم يمكن اما لضرر الماء أو للنجاسه و عدم إمكان التطهير أو لغير ذلك فان كان مكشوفاً

فان أمكن وضع خرقة طاهره عليه و المسح عليها بالرطوبه فعل سواء كان ذلك الجرح فى محل الغسل أو المسح فاما اطرافه فيجب اجراء حكمها من غسل أو مسح و ان لم يمكن اقتصر على غسل اطرافه أو مسحها و ضم التيمم إليه حينئذ على الاحوط و ان كان الأقوى عدم وجوبه و ان كان مجبوراً فان أمكن المسح على الجبيره و جب من دون فرق بين كونه فى محل الغسل أو المسح سوى انه إذا كان فى محل المسح و جب ان يكون المسح بنداوه الوضوء مع الامكان و لا يلزم المداقه بايصال النداهه إلى الخلل و الفرج بل يكفى صدق الاستيعاب عرفاً و اما الأطراف فيجب اجراء حكمها من غسل أو مسح و ان لم يمكن لنجاسه الجبيره أو لمانع آخر فان أمكن وضع خرقة طاهره عليها و مسحها و جب و الا اقتصر على غسل الأطراف أو مسحها مع ضم التيمم إليه بعد الاتمام على الاحوط و فى الرمذ يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرّاً مطلقاً و اما إذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر بان كان يضر العين فقط فالاحوط الجمع بين الوضوء بغسل اطرافها و وضع خرقة عليها و مسحها و التيمم.

### المصباح الثامن فى حكم دائم الحدث

اعلم ان المسلوس و المبطون اما ان يكون لهما فتره تسع الصلاه و الطهاره و لو بالاقتصار على خصوص الواجبات و ترك جميع المستحبات و على الثانى أما ان يكون خروج الحدث فى مقدار الصلاه غير متصل بل يخرج مرتين أو ثلاث مثلاً أو يكون خروجه متصلاً فالصور ثلاث (أما الصوره الأولى) فيجب اتيان الصلاه فى تلك الفتره سواء كانت فى أول الوقت أو وسطه أو آخره و ان لم تسع الا لآتيان الواجبات اقتصر عليها و ترك المستحبات فلو أتى بها فى غير تلك الفتره بطلت الا إذا اتفق عدم الخروج و السلامه إلى تمام الصلاه و كانت قد تاتت منه نيه القربه و إذا و جبت المبادره لكون الفتره فى أول الوقت فأخر إلى الآخر عصى و صحت صلاته (و أما الصوره الثانيه) و هى ما إذا لم تكن فتره واسعه لكن لا يزيد الحدث على مرتين أو ثلاث أو ازيد بما لا مشقه فى تحديد الوضوء فى الأثناء و البناء (١) فيجب أن يتوضأ و يشتغل

١- مع عدم استلزامه الفعلى الكثير و الا مضى فى صلاته.(الحسين)



بالصلاه بعد أن يضع الماء إلى جنبه فكلما خرج منه شىء ء توضع بلا- مهله و بنى على صلاته من غير فرق بين المسلوس و المبطنون لكن الاحوط أن يضم إلى ذلك صلاه أخرى بوضوء واحد خصوصا فى المسلوس (و اما الثالثه) و هى أن يكون الحدث متصلا بلا فتره أو فترات الا قليلا بحيث لو توضع بعد كل حدث و بنى لزم الحرج فيكفى أن يتوضأ لكل صلاه و لا يجوز أن يصلى صلاتين بوضوء واحد سواء كانتا نافلتين أو فريضتين أو مختلفتين لكن لا يجب الوضوء للركعات الاحتياطيه و الأجزاء المنسيه و سجود السهو بل يكفيها وضوء تلك الصلاه التى وقع ذلك الخلل فيها و اما النوافل فلا يكفيها وضوء فريضتها بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها هذا إذا أمكن اتيان بعض الصلاه بتلك الطهاره و اما إذا لم يمكن ذلك لاستمرار الحدث بلا فتره يمكن فيها ذلك فيجوز ان يصلى بوضوء واحد صلاه عديده و هو بحكم المتطهر الا ان يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه أو يخرج منه البول أو الغائط على المتعارف و ان كان الاحوط الوضوء لكل صلاه و الظاهر جريان الأحكام المذكوره فى سلس الريح أيضا و اما المستحاضه التى هى من افراد دائم الحدث أيضا فسيجىء حكمها.

### مشكاه فى الاغسال الواجبه

#### اشاره

و هى سته اغسال الحيض و النفاس و الاستحاضه و مس الأموات و غسل الأموات و فيها مصابيح:

### المصباح الأول فى غسل الجنابه

#### اشاره

و فيه قبسات

### (القبس الأول) فى موجبات الجنابه

#### اشاره

و هى أمران

### (الأول) خروج المنى

و لو فى حال النوم أو الاضطراب و ان كان قليلا سواء كان بالوطء أو بغيره مع الشهوه أو بدونها جامعا للصفات أو فاقداً لها مع

العلم بكونه منياً خرج من المعتاد أم من غيره و المعتبر خروجه إلى خارج البدن فلو تحرك من محله و لم يخرج فلا- اثر له و بحكمه البلل المشتبه الخارج بعد الانزال و قبل الاستبراء و إذا شك في خارج انه منى أم لا اختبر بصفات من الدفق و الفتور و الشهوه فمع اجتماعها يحكم بكونه منياً و مع عدمه

و لو بفقد واحد منها لا يحكم به الا إذا حصل العلم و فى المرأة و المريض يكفى اجتماع صفتين و هما الشهوه و الفتور و المرأة تحتلم كالرجل فلو خرج منها المنى و جب عليها الغسل

### (الثانى) الجماع

و ان لم ينزل و لو بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها فى القبل أو الدبر من غير فرق بين الواطئ و الموطوء و الرجل و المرأة و الصغير و الكبير و الحى و الميت و الاختيار و الاضطرار و اليقظه و النوم فى الإنسان و البهيمة على الاحوط و أحوط منه الجمع بين الغسل و الوضوء ان كان قبله محدثا بالأصغر و يجوز إيجاد سبب الجنابه اختيارا و لو كان غير متمكن من الغسل لمرض و نحوه و لو بعد دخول الوقت فيتميم حينئذ

### (القبس الثانى) فيما يجب له الغسل و ما يستحب له

أعلم انه يجب لكل ما يجب له الوضوء و يندب لكل ما يندب له و يشترط فى كلما هو شرط فيه و يزيد عليه فى موارد آخر و تفصيل ذلك انه يجب لأمر (الأول) الصلوات الواجبه أداء و قضاء لها و لركعاتها الاحتياطيه و أجزاءها المنسيه بل و كذا سجود السهو على الاحوط نعم لا يجب فى صلاه الأموات و لا فى سجدتى الشكر و التلاوه و اما الصلاه المندوبه فهو شرط فى صحتها (الثانى) الطواف الواجب دون المندوب و ان اشترط فى صحه صلاته لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام فتظهر النمره فيما لو دخل سهوا و طاف ندبا فان طوافه محكوم بالصحه (الثالث) صوم رمضان و قضاؤه فلا يصح إذا تعمد الاصباح جنبا و اما ما عدا ذلك من أقسام الصوم الواجب فلا يشترط فيه و ان كان أحوط اما الجنابه العمديه فى أثناء النهار فهى موجه للبطلان لجميع أقسامه حتى المندوب دون الاحتلام فانه لا يقدر فى شىء منها حتى صوم رمضان

### (القبس الثالث) فيما يحرم على الجنب و ما يكره له

و هى أمور (الأول) مس خط القرآن الشريف و اسم الله سبحانه و تعالى و سائر أسمائه الحسنى و صفاته المختصه و كذا أسماء الأنبياء و الأئمه و الزهراء عليهم السلام على الاحوط (الثانى) دخول المسجد الحرام (١) و مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم و لو مرورا (الثالث) المكث فى سائر المساجد بل

١- لو أجنب فى المسجد الحرام أو احتلم لم يجز له الخروج الا- يغسل ان أمكن و كان زمانه اقصر من زمان التيمم و الا تعين التيمم ان كان زمانه اقل من زمان الخروج و اقل من زمان الغسل و الا خرج بلا غسل و لا تيمم فاللازم مراعاة الأقل زمانا من الغسل و لتيمم و الخروج و ينتقض هذه التيمم بحصول الغايه و هى الوصول إلى خارج المسجد و هل يستبيح به سائر الغايات فى الاثناء فيه نظر و ان كان غير بعيد.(الحسين)

مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور أمام المرور بأن يدخل من باب و يخرج من آخر فلا بأس به و كذا الدخول بقصد اخذ شىء منها فانه لا بأس به و المشاهد كالمسجد فى ذلك (الرابع) الدخول فيها بقصد وضع شىء فيها بل مطلق الوضع فيها و ان كان من الخارج أو فى حال المرور على الاحوط (الخامس) قراءة سور العزائم و هى سور اقرأ و النجم و ألم تنزيل و حم السجده و ان كان آيه أو بعض آيه منها بل بالسمله أو بعضها بقصد أحدها على الاحوط و ان كان الأقوى اختصاص الحرمة بآيات السجده منها و يكره للجنب النوم و الأكل و الشرب قبل الوضوء أو المضمضه و الاستنشاق و كذا مس هامش المصحف و جملة و قراءه ما زاد على سبع آيات من غير العزائم و تشتد بقراءه سبعين فما زاد و الخضاب بالحنا و غيرها كما يكره للمختضب ان يجنب قبل أن يأخذ الخضاب مأخذه

### (القبس الرابع) فى شرائطه

اعلم انه يشترط فى صحه الغسل ما يشترط فى صحه الوضوء من النيه و استدامتها إلى الفراغ و إطلاق الماء و طهارته و عدم كونه مستعملاً فى رفع الخبث و عدم الضرر فى استعماله و اباحته و إباحه ظرفه (١) و عدم كونه من الذهب و الفضة و إباحه مكان الغسل و مصب مائه و طهاره البدن و عدم ضيق الوقت و إذا اغتسل باعتقاد سعته فتبين ضيقه و ان وظيفته التيمم فالظاهر الصحه و إذا اغتسل المجنب فى صوم رمضان أو غيره ارتماساً نسياناً لم يبطل صومه و لا غسله و ان كان متعمداً بطلا (٢) و كذا إذا اغتسل المجنب و هو محرم ارتماساً نسياناً لم يبطل احرامه و لا غسله و ان كان متعمداً بطل غسله دون

- 
- ١- إباحه لظرف و عدم كونه من ذهب أو فضه و إباحه مصب الماء و نحوها إنما تعتبر إذا صدق عليه الاستعمال و هو محل نظر بل لو تحقق أيضاً فهو فى المقدمات لا فى نفس الغسل و الوضوء نعم هو الموافق للاحتياط. (الحسين)
  - ٢- الأقوى عدم البطلان كما سيأتى فى كتاب الصوم نعم الارتماس مكروه للصائم. (الحسين)

احرامه و إذا اجتمعت عليه اغسال متعدده أجزأه غسل واحد سواء كانت كلها من الواجبات أو كلها من المستحبات أو بعضها واجبا أو بعضها مستحبا و سواء نوى الجميع أو البعض و سواء كان ذلك البعض الذى نواه هو الجنابه أو غيره من الواجبات اما لو كان الذى نواه مستحبا فلا اشكال أيضا فى كفايته عن غيره من المستحبات و فى كفايته عن الواجب اشكال (١) و الاكتفاء به و ان كان غير بعيد لكن لا- ينبغى فيه ترك الاحتياط و إذا كان فيها جنابه فلا- حاجه إلى الوضوء فان غسل الجنابه يجرى عن الوضوء بخلاف غيره (٢) من الاغسال و يفترق الغسل عن الوضوء فى الموالاه فانها واجبه فى الوضوء كما عرفت و غير واجبه فى الغسل فيجوز التفريق بين أعضائه و لو بفواصل طويل

### (القبس الخامس) فى حكم دائم الحدث و المجبور و أحكام الخلل

اعلم ان حكم الغسل فى ذلك حكم الوضوء فيجرى على دائم الحدث و المجبور هنا ما جرى هناك و كذا الشك و النسيان يجرى فيها هنا ما جرى هناك و لا يختلف الحال بينهما الا فى مسأله الشك فى بعض أجزائه بعد الدخول فى جزء آخر مترتب على المشكوك فانك قد عرفت وجوب التدارك فى الموضوع ما لم يفرغ سواء شك فى صحه الجزء السابق أو فى اصل وجوده بخلافه هنا فانه لا يلتفت و ان كان الاحوط المساواه

١- اعلم ان قضيه الأجزاء و الاكتفاء غير قضيه الامتثال و الإطاعه فالأجزاء و الثواب و الأجزاء و الإبراء شىء آخر فمن كانت عليه اغسال متعدده واجبات أو مستحبات أو منهما فان نوى الجميع و قصد امتثال اوامرهما بغسل واحد استحق الثواب عليها اجمع و يعد مطيعا لكل واحد منها و ان لم يقصد بذلك الغسل لا واحد سوى واحد منها بعينه كجمعه أو جنابه لم يكن مطيعا للأمره و لا- يثاب الا عليه و لكن يكتفى به عن سائر الاغسال الأخرى التى عليه و يجرى عنها واجبه كانت أو مستحبه فمن اغتسل للجنابه ظهر الجمعه كفاه عن غسل الجمعه و لعله لا يشرع له ثانيا و لكن ان قصده اثيب عليه و الا فلا و هكذا أمثاله ففى مقام الأجزاء لا اشكال فى الكفايه و فى مقام الإطاعه لا اشكال فى عدمها فتدبره.(الحسين)

٢- بعد ان فرغ الأخ أعلى الله مقامه من نشر هذا الكتاب (السفينه) عدل عن هذه الفتوى إلى ان كل غسل واجب أو مستحب يكفى عن الوضوء و لا يختص بالجنابه و كتب بذلك رساله فيها تحقيقات نفسه و كتبه أيضا مفصلا فى حاشيته على العروه و هو الحق الذى لا ريب فيه و عليه فتوانا و ان كان خلاف المشهور.(الحسين)

معه فى ذلك أيضا الا اذا فرق بين أجزاءه بحيث عد غسل كل عضو فعلا مستقلا فانه حينئذ لا ينبغي الإشكال فى عدم الاعتناء بالشك فى الجزء السابق صحه و وجوداً بعد دخوله فى الجزء الآخر و إذا صلى ثم شك فى انه اغتسل للجنبه أم لا يبنى على صحه صلاته و لكن يجب عليه غسل للأعمال الآتية و لو كان الشك فى أثناء الصلاه بطل الا ان الاحوط الإتمام ثم الإعادة بعد الغسل كما سبق فى الوضوء و هكذا باقى ما ذكرناه هناك من أحكام الشك و النسيان

### (القبس السادس) فى حكم الحدث الأصغر فى أثناءه

و الأقوى عدم بطلانه به نعم يجب عليه الوضوء بعده الا ان الاحوط إتمامه و إعادته الغسل ثم الوضوء أو استثنائه ثم الوضوء هذا إذا كان ذلك الحدث الأصغر مما يوجب الوضوء كالبول و نحوه و ان كان مما يوجب الغسل كمس الميت و جب الغسل و الوضوء و لكن له أن يستأنف الغسل و يكتفى به عنهما و عن الوضوء و كذا إذا احدث فى باقى الاغسال و لا فرق بين أن يكون الغسل ترتيبيا أو ارتماسيا و إذا احدث بالأكبر فى أثناء الغسل بطل و وجب استثنائه و يكفى الإتيان بغسل واحد لهما و لا فرق فيما ذكرناه من البطلان بين كون الثانى مماثلا للأول كما إذا صدرت منه جنبه فى أثناء غسل الجنبه أو مخالفا كما إذا صدر حيض فى أثناءه على الأقوى

### (القبس السابع) فى سنه

يستحب للمغتسل غسل اليدين من المرفقين ثلاثا و المضمضه و الاستنشاق كذلك و امرار اليد على ما تناله من الجسد و ان يكون الغسل بصاع كما ان الوضوء بمد و يستحب للمجنب بالإنزال الاستبراء بالبول قبل الغسل و فائدته انه لو خرج بعده و بعد الغسل بلل مشتببه بالمنى لم يعتن و الا حكم بكونه منيا و أعاد الغسل

### (القبس الثامن) فى كيفيته

، غسل الجنبه مستحب نفسى و واجب غيرى للغايات الواجبه و مستحب غيرى للغايات المستحبه و لا يجب فيه قصد الوجوب و الندب بل لو قصد الخلاف لا- يبطل إذا كان مع الجهل بحيث يكون من باب الخطأ فى التطبيق لقصدته امتثال الأمر الواقعى المتوجه إليه و ان زعم كونه وجوبيا أو نديبا فلو كان قبل الوقت (١) و اعتقد دخوله فقصد الوجوب لم يبطل و كذا العكس و مع الشك فى

١- قد عرفت الاشاره ان المدار فى صحه الوضوء و الغسل ان يقصد الإتيان بهذه الأعمال قربه إلى الله تعالى فإذا أتى بها كذلك و كان محدثا رفعت الحدث و صلى بها كيف شاء سواء وقعت قبل الوقت أو بعده قصد رفع الحدث أم لا و لا يلزم قصد أى شىء بعد قصد القربه و لذا فالأولى فى كل غسل و وضوء أن لا يقصد سوى القربه المطلقه.(الحسين)

دخوله يكفى الإتيان به بقصد القرية للاستحباب النفسى أو بقصد إحدى غاياته المندوبه أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى أو الندبى بل الأقوى جواز قصد الأمر الوجوبى الغيرى حتى مع العلم بعدم دخول الوقت فضلا عن الشك فيه و الواجب فيه بعد النيه غسل ظاهر تمام البدن دون البواطن منه فلا يجب غسل باطن العين و الانف و الإذن و الفم و نحوها الا ما يتوقف عليه العلم بحصول غسل تمام الظاهر من باب المقدمه و لا- يجب غسل الشعر مثل اللحيه و نحوها بل يجب غسل ما تحته من البشره و تخليل ما لا يصل إليه الماء الا بتخليله و لا يجرى غسله عن غسلها نعم يجب غسل الشعرات الدقاق الصغار المحسوبه جزءا من البدن مع البشره و اما الثقبه التى فى الإذن أو الانف للحلقه و نحوها فان كانت ضيقه بحيث لا يرى باطنها لا يجب غسلها و ان كانت واسعه بحيث تعد من الظاهر و جب غسلها (و له كيفيتان) (الأولى) الترتيب بان يغسل الرأس مع الرقبه أولا مع ادخال جزء من البدن مقدمه ثم الطرف الأيمن (١) من البدن مع غسل شىء من الطرف الآخر مقدمه ثم الطرف الأيسر كذلك و الأقوى دخول العوره و السره فى التنصيف المذكور فيغسل نصفها الأيمن مع الأيمن و نصفها الأيسر مع الأيسر لكن الاحوط غسل تمامها مع كل من الطرفين كما ان الاحوط فى الرقبه ذلك بعد غسلها مع الرأس و يعتبر الترتيب فى الغسلات على النحو المذكور لا فى أجزاء العضو الواحد فلا يعتبر البدء بالأعلى فالأعلى و ان كانت اولى و لو بقيت لمعه لم يغسلها اقتصر على غسلها ان كانت فى الأيسر و الا غسلها و استأنف غسل العضو اللاحق و لا يعتبر فيه الموالاه بجميع معانيها و لو ارتمس ثلاثا ناويا بكل واحد غسل عضو على الترتيب السابق صح ترتيبا بل

---

١- الأقوى جواز غسل البدن بعد الرأس دفعه واحده فلا ترتيب بين الجانبين.(الحسين)

الظاهر كفايه تحريك الأعضاء في الماء مرتبا بقصد غسل الأعضاء كذلك فضلا عما إذا رمس رأسه ثم جانبه الأيمن ثم الأيسر (الثانية) الارتماس وهو رمس تمام البدن في الماء دفعه واحده عرفيه بقصد غسل الجميع والخروج بذلك عن عهده التكليف و اللازم أن يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد وان كان غمسه على التدريج ولا يلزم ان يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء بل لو كان بعضه خارجا فارتمس كفى بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فنوى الغسل وحرك بدنه كفى على الأقوى ولو لم يصل الماء إلى عضو أو بعضه لمانع إلى ان خرج من الماء استأنف الغسل ولا يجزيه غسل خصوص ذلك العضو وان كان في الأيسر فضلا عن غيره (١)

١- فروع مهمه في غسل الجنابه ١. لو وقف في الماء ورجله في الطين فنوى الغسل الارتماسى و غسل رجله فورا ففي العروه لا يكفى وهو الاحوط وان كان الأقوى الكفايه وكذا لو كان على بعض أعضائه مانع من وصول الماء فغسله بعد الارتماس. ٢. يشترط طهاره الأعضاء قبل الغسل فلا يكفى غسل واحد لرفع الحدث والخبث كما في الوضوء ولكن هذه إذا كان الغسل أو الوضوء بالماء القليل اما لو كان بالكثير فالأقوى الكفايه. ٣. من اعتقد سعه الوقت فاغتسل وتبين الضيق وان حكمه التيمم ففي العروه ان كان بوجه الداعى صحح و على وجه التقييد باطل و الاظهر البطلان على التقديرين الا إذا قلنا بكفايه المصلحه الذاتيه في صحه العباده و لو يتيمم باعتقاد الضيق فتبين السعه ففي الصحه اشكال و قد يقال بعدم الإشكال في الصحه لأنه باعتقاد الضيق يصير عاجزا فيصح تيممه كمن يتيمم لاعتقاد عدم الماء و صلى ثم وجدته في رحله وهو مشكل لأن الاعتقاد لا يغير الواقع و الصحه في المقيس عليه إن كانت فبدليل خاص. ٤. إذا انزل واستبرأ بالبول والخرطات و خرجت رطوبه مشتبهه فهى طاهره و لا شىء عليه و إذا استبرأ بالبول فقط فهى بول و لا تكفى عنه الخرطات و لو قيل بالكفايه لم يكن بعيدا و إذا لم يستبرأ بشىء منهما فهى منى و لكن بحكم جنبه جديده فلو كان قد اغتسل و صلى فصلاته صحيحه و يغتسل للصلاه الآتية و إذا علم انها منى أو بول و كان قد بال و لم يخرط فهى بول و إذا كان لم يبيل فهى منى و إذا كان فعلهما وجب الغسل و الوضوء و عملا بالعلم الإجمالى أما لو ترددت بينهما و بين المذى و اشباهه فلا شىء عليه و كذا حكم الرطوبه الخارجه بلا سبق جنبه فمع العلم انها منى أو بول أو منى فالغسل و الوضوء معا و مع احتمال شىء آخر فلا شىء عليه إذا كان قد استبرأ على الوظيفه و مع الشك في ذلك يعيد الغسل فقط أو مع الوضوء على الاحوط، و لو شك بعد الصلاه انه اغتسل أو لا أو استبرأ أم لا مضت صلاته يغتسل لما أتى. (الحسين)



## اشاره

وفيه قبسات

## (القبس الأول) فى حقيقه الحيض و شرائطه،

الحيض دم تعتاده النساء غالبا فى كل شهر مره خلقه الله تعالى فى الرحم مصالح و هو فى الغالب اسود أو احمر طرى حار له دفعه وحده و حرقة و يشترط ان يكون بعد البلوغ و قبل اليأس فما كان قبل البلوغ (١) و بعد اليأس فليس بحيض و ان كان بصفاته و البلوغ يحصل باكمال تسع سنين ببلوغ ستين سنه فى القرشيه و خمسين فى غيرها و القرشيه من انتسبت إلى النضر بن كنانه و أقله ثلاثه أيام مستمرا بها الدم من طلوع الفجر من اليوم الأول إلى الغروب من اليوم الثالث و ليله اليوم الأول كليله اليوم الرابع خارجه و الظاهر كفايه التلقيح فيحسب من زوال هذا اليوم لو رأت الدم أول الزوال إلى الزوال من الغد يوما و هكذا و هل يشترط التوالى فى الثلاثه التى هى اقل الحيض أم يكفى حصولها فى ضمن العشره فلو رأت يوما مثلا و انقطع ثم رأت قبل انقضاء العشره ما يتم به الثلاثه فهو حيض أم لا- قولان اشهرهما الا-شترط و الا-حوط الجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضه مع قضاء الصوم بعد ذلك و عدم احتساب ذلك من الحيض الذى تنقضى به عده الطلاق و أكثره عشره كما ان اقل الطهر عشره و ليله

١- غسل الحيض قد يقال ان مشكوكه البلوغ لو رأت دما فان كان بصفات الحيض فهو حيض و يجعل علامه على البلوغ و فيه ان أهم القواعد التى يبتنى عليها اكثر مسائل الحيض هى قاعده المكان و تقوم على خمس دعائم كون المرأه بالغه غير يائسه لا ينقص عن ثلاثه و لا يزيد على عشر و بين الدمين اقل الطهر و مشكوكه البلوغ محكوم به بالاستصحاب بعدمه فالحكم بالحيض موقوف على إحراز بلوغها فلو صار الحيض علامه للبلوغ لدار و دعوى ان البلوغ شرط للحيض فى مقام الثبوت و الحيض علامه عليه فى مقام الاثبات مدفوعه بأن هذا يتم فى ما علم بحيضيته لا المشكوك فالصفات ان افادت العلم بالحيض حكم به و كان علامه على البلوغ و الا فلا (و بالجمله) فمشكوك البلوغ لا يدل على مشكوك الحيض و كذا العكس نعم البلوغ المعلوم يدل على حيضيه الدم المشكوك و الحيض المعلوم يدل على بلوغ المشكوك بلوغها من غير فرق بين كونه بصفات الحيض أم لا إذا استوفى شروط القاعده فتدبره.(الحسين)

اليوم الأول كليله الحادى عشر خارجه و ليس لأكثره حد و قد يشتهه بدم البكاره فيميز بإدخال القطنه فان خرجت مطوقه بالدم فهو من البكاره و ان خرجت مستنقعه فهو من الحيض و كل دم تراه المرأه بعد التسع و قبل اليأس مما يمكن ان يكون حيضا بأن لا ينقص عن الثلاثه و لا يزيد على العشره و لم يكن مسبوqa بما يمنع من حيضته من حيض أو نفاس لم يتخلل بينه و بين ما رأته اقل الطهر و لا فيه ما ينافيها من اماره البكاره و نحوها فهو حيض فلو رأته الدم ثلاثه ثم النقاء عشره ثم الدم ثلاثه كان كل من الدمين حيضا مستقلا و النقاء المتخلل طهرا من دون فرق بين ذات العاده و غيرها و من دون فرق بين كون كل من الدمين بأوصاف الحيض و عدمه على الأظهر و لو كان الدمان و النقاء المتخلل لا يزيد مجموعها على عشره كان الدمان و النقاء حيضا واحدا إذ الطهر لا يكون اقل من عشره و ان كان الاحوط فى النقاء المتخلل الجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضه و الأقوى مجامعه الحيض للحمل مطلقا و ان تأخر عن العاده بعشرين يوما بل و ان استبان الحمل و ان كان الاحوط مع التأخر الجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه

### (القبس الثانى فى أقسام الحائض)

اعلم ان الحائض اما تكون ذات عاده أو لا و الأولى اما وقتيه أو عدديه أو وقتيه فقط أو عدديه فقط (و الثانى) اما مبتدئه و هى التى ترى الدم أول مره أو مضطربه و هى التى لم تستقر لها عاده أو اضطربت بعد استقرارها أو متحيره و هى التى نسيت عادتها و تتحقق العاده شرعا برؤيه الدم مرتين متماثلتين متواليتين أى غير مفصوله بينهما بحيضه مخالفه فان كانتا متماثلتين فى الوقت و العدد فهى وقتيه و عدديه كأن رأته فى أول الشهر خمسه و فى أول الشهر الثانى أيضا خمسه و ان كانتا متماثلتين فى الوقت دون العدد فهى وقتيه فقط كما إذا رأته فى أول الشهر خمسه و فى أول الشهر الثانى سته أو سبعة مثلا و ان كانتا متماثلتين فى العدد دون الوقت فهى عدديه فقط كما إذا رأته فى أول الشهر خمسه و بعد عشره أيام أو أزيد خمسه أخرى و المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم إلى ثلاثين يوما و ان كان فى وسط الشهر الهلالى أو آخره و يعتبر فى تحقق العاده العدديه تساوى الحيضيتين و عدم زياده احدهما على الأخرى و لو بنصف يوم أو اقل فلو

رأت خمسه فى الشهر الأول و خمسه أو ثلاثه أو أربعة فى الشهر الثانى لا- تتحقق العاده من حيث العدد نعم لو كانت الزيادة يسيره جدا لم تقدح و كذا فى العاده الوقتيه تفاوت الوقت و لو بثلاث يوم أو ربهه قادح دون التفاوت اليسير و قد تحصل العاده بالتميز بالصفات كما فى مستمره الدم فانه إذا رأت خمسه أيام فى أول الشهر بصفات الحيض و كان الباقي بالصفات الاستحاضه و رأت مثلها فى أول الشهر الثانى صارت ذات عاده عدديه و وقتيه و إذا رأت فى أول الشهر خمسه بصفات الحيض و فى أول الشهر الثانى ستة أو سبعة كذلك صارت ذات عاده وقتيه فقط و إذا رأت فى أول الشهر خمسه بصفات الحيض و فى العاشر من الشهر الثانى مثلها صارت ذات عاده

عدديه فقط

### (القبس الثالث) فى أحكام هذه الأقسام

اعلم ان ذات العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أم لا تتحيض بمجرد رؤيه الدم فى العاده بل و مع التقدم عليها و التأخر عنها بيوم أو يومين سواء كان بصفات الحيض أم لا- فان انكشف بعد ذلك عدم حيضيته لانقطاعه قبل تمام الثلاثه قضت ما تركته من العباده ثم ان ذات العاده العدديه و الوقتيه ان رأت الدم قبل العاده و فى وقت العاده فان لم يتجاوز المجموع عشره فالكل حيض و ان تجاوز جعلت العاده حيضا و ما تقدمها استحاضه و كذا لو رأت فى وقت العاده و بعدها فان لم يتجاوز العشره فالكل حيض و إن تجاوز فالعاده و بعدها استحاضه و لو رأت فى العاده و قبلها و بعدها فان لم يتجاوز المجموع العشره فالجميع حيض و إن تجاوز فالحيض العاده و الطرفان استحاضه و أما غيرها كذات العاده العدديه فقط و المبتدئه و المضطربه و الناسيه لوقت عاداتها فان كان الدم الذى رآته بصفات الحيض تحيضت أيضا بمجرد رؤيته و ان انكشف الخلاف جرى عليها ما سبق من قضاء ما تركته من العباده بل و كذا إذا لم يكن بصفات الحيض و لكنها علمت باستمراره إلى تمام الثلاثه و أما إذا لم يكن بصفات الحيض و لم تعلم باستمراره إلى الثلاثه فتحتاط بالجميع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه فان استمر إلى الثلاثه تحيضت بعدها إلى النقاء أو مضى العشره و إن انقطع عليها حكمت بالحيضيه فيه فلا بد من فصل اقل الطهر بينه و بين الدم الثانى فى الحكم بحيضيه الثانى ثم فى جميع

صور استمرار الدم إلى ثلاث إذا انقطع قبل العشرة فان علمت النقاء و عدم و جدود الدم فى الباطن لا حاجه إلى الاستبراء و إن احتملت بقاءه فى الباطن و جب عليها الاستبراء و استعمال الحال بإدخال قطنه و إخراجها بعد الصبر هنيهه فان خرجت نقيه اغتسلت و صلت فى جميع أقسامها و ان خرجت ملطخه و لو بصفره و لو بمثل رأس الذباب فان لم تكن لها عاده أصلا كالمبتدئه و المضطربه و المتحيره أو كان لها عاده و قتيه لا عدديه أو كان لها عاده عدديه و كانت عشرأ أو كانت دون العشر و لكنها علمت بعدم تجاوز الدم العشره صبرت حتى تنقى أو تنقضى العشره و ان كانت ذات عاده عدديه دون العشره و احتملت تجاوز الدم عن العشره استظهرت بترك العباده بعد عاداتها بيوم و جوبا أو يومين أو اكثر العشره جوازا فان انقطع على العشره أو ما دونها كان الكل حيضا و ان تجاوز العشره كان ما فى العاده حيضاً و ما بعدها استحاضه و تقضى ما تركته من العباده فى أيام الاستظهار و اما بالنسبه إلى ما لم تستظهر فيه بترك العباده بل أتت بها فيه عامله ما عمله المستحاضه فان انقطع على العشره أو دونها قضت ما أتت به من الصوم و ان تجاوز العشره كان ما أتت به مجزيا

### (القبس الرابع) فى مستمره الدم إلى ما بعد العشره

اعلم ان من تجاوز دمها العشره سواء استمر إلى شهر أو اقل أو أزيد و هى ممن تحيض فقد امتزج طهرها بحيضها فهى اما ذات عاده أو مبتدئه أو مضطربه أى ليس لها عاده مستقره سواء لم تستقر لها عاده أصلا أم اضطربت بعد الاستقرار أو نسيته فلم تتمكن من الرجوع إليها اما ذات العاده فتجعل عاداتها حيضا و ان لم تكن بصفات الحيض و الباقي استحاضه و ان كان بصفاته حتى مع إمكان كون كل من واجد التمييز و مصادف العاده حيضه مستقلة بان تخلل بينهما عشره صفر مثلا إذ لا عبره بالأوصاف مع العاده على الأظهر هذا إذ لم تكن العاده حاصله من التمييز و الا فلا يبعد ترجيح الصفات على العاده بجعل ذى الصفه حيضا دون ما فى العاده الفاقده (و أما المبتدئه) فترجع إلى التمييز فتجعل ما كان بصفه الحيض حيضا و ما كان بصفه الاستحاضه استحاضه بشرط أن لا يكون ما بصفه الحيض اقل من ثلاثه و لا أزيد من عشره و أن لا يعارضه دم آخر

واجد للصفات قبل فصل اقل الطهر كما إذا رأته خمسة أيام مثلاً دماً اسوداً وخمسة أيام دماً اصفرًا ثم خمسة أيام دماً اسوداً و مع فقد التمييز أو فقد أحد الشروط ترجع إلى عادة أهلها وأقاربها مع اتفاقهن ولو باعتبار الغالب و مع فقدهن أو اختلافهن أو تعذر الاطلاع عليهن فإلى عادة أقرانها في السن والأولى رعايته اتحاد البلد فيمن ترجع إليه منهن مع فقد أو الاختلاف أو تعذر الاطلاع فالمرجع الروايات مخيره بين الثلاثه في كل شهر أو الستة أو السبعه أو الثلاثه في شهر و العشره في آخر و الاحوط الاقتصار على الثلاثه و الجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه إلى السبعه بل إلى العشره لكن الاحوط بل الأقوى انه مع حصول التمييز و فقد أحد الشروط لا- تلغى الأوصاف بالمرأه بل تجعل حيضها في واجد الوصف و ترجع إلى عادة نساءها أو أسنانها أو الروايات في تكميل الناقص و تنقيص الزائد بل الأظهر عدم الرجوع إلى عادة نساءها أو أسنانها و لا إلى الروايات عند اختلال الشرط الثالث بان عارضه دم آخر واجد للصفات قبل فصل اقل الطهر بل تجعل الأول فقط حيضاً على الاشبه كما انه لو لم يتجاوز المجموع العشره فالجميع حيض على الأقوى و اما المضطربه وقتاً و عدداً بجميع صورها فهي كالمبتدئه في جميع ما سلف الا- في الرجوع إلى أقاربها و أقرانها فانها لا- ترجع إليهم نعم لو كانت مضطربه من حيث الوقت دون العدد رجعت في العدد إلى عاداتها و في الوقت إلى التمييز إن وجد و إلا تحيضت في كل شهر بعدد أيامها و لو كانت مضطربه من حيث العدد دون الوقت رجعت إلى عاداتها في الوقت و تكمله سبعة إلا- أن تعلم إجمالاً ان حيضها في الغالب لا يبلغ إلى السبعه فالاحوط حينئذ الاقتصار على القدر المتيقن و الجمع بين تروك الحائض و عمل المستحاضه إلى أقصى ما تحتمله

### (القبس الخامس) في أحكام الحائض

و هي أمور (١) (أحدها) يحرم عليها

١- للحائض أحكام تنقسم إلى ثلاثه أقسام. ١. ما يختص بحال وجود الدم و فتراته المعتاده و هو حرمة الوطء و عدم صحه الطلاق و الإظهار. ٢. ما يختص بها بعد انقطاع الدم و انقضاء الحيض و هو وجوب المبادره إلى الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره من الصلاه و الصوم و الطواف و نحوها. ٣. ما يعم الحالين حال وجوده و بعد انقطاعه و هو حرمة الصلاه و الصوم و دخول المساجد و مس كتابه القرآن و قراءه العزائم و نحوها فان هذه الأمور تحرم عليها حرمة ذاته بل و تشريعيه من حين وجود الدم و بعد انقطاعه إلى ان تغتسل و لكن بانقطاع الدم يجوز لزوجها وطأها و ان لم تغتسل و لا كفاره عليه و لا حرمة الا بوطئها أيام الحيض.(الحسين)

العبادات المشروطة بالطهارة كالصلاة و الصوم و الطواف و الاعتكاف (الثانى) يحرم عليها مس اسم الله و صفاته الخاصة و أسماء الأنبياء و الأئمة و الزهراء عليهم السلام على الاحوط و كذا مس كتابه القرآن (الثالث) قراءة آيات السجده بل و سورها على الاحوط و ان كان الأقوى الاختصاص بالآيات (الرابع) اللبث فى المساجد و الدخول فيها بغير الاجتياز و كذا الاجتياز فى المسجدين و المشاهد المشرفة كالمسجد بل المسجدين (١) على الاحوط دون الرواق منها أو ان كان الاحوط إلحاقه بها هذا مع عدم لزوم الهتك و الاحرم و إذا حاضت فى المسجدين تميم و تخرج الا إذا كان زمن الخروج اقل من زمان التيمم أو مساويا و يجب عليها سجده التلاوه لو سمعت أو استمعت آيتها (الخامس) وطؤها قبلا و بل دبرا على الاحوط حتى يادخال الحشفه من غير إنزال بل و لو بعضها على الاحوط و كما يحرم عليه ذلك يحرم عليها أيضا و إذا أخبرت (٢) بانها حائض يسمع منها كما لو أخبرت بانها طاهر و الأقوى زوال الحرمة بمجرد البقاء و لو قبل الغسل و ان كان الاحوط بقاءها حتى تتطهر بل يكره له ذلك قبله خصوصا قبل غسل الفرج (السادس) و جوب الكفاره على الزوج بوطئها و هى دينار فى أول الحيض و نصفه فى وسطه و ربه فى آخره إذا كانت زوجه من غير فرق بين الحره و الأئمه الدائمه و المنقطعه و إذا كانت مملوكه للواطئ فكفارته ثلاثه أمداد من

١- يعنى يحرم عليها الاجتياز فى المشاهد المشرفة كما يحرم الاجتياز فى المسجدين، و لكن لو فاجأ الحيض إحدى زائرات العتبات و تريد السفر قبل أن تطهر فلها أحكام حفيظتها و غسل وجهها و يديها و لو بصوره الوضوء أن تدخل الروضه و تطوف حول الضريح الشريف مره أو مرتين لا- أكثر و تقبل الضريح و لا- تجلس فى الروضه بل تخرج إلى الرواق و تجلس هناك و تزور. (الحسين)

٢- الا- إذا كانت متهمه بحيث يبعد دعواها لمنافاتها العادات و الامارات كما لو ادعت الحيض ثلاثا فى شهر واحد فيسأل من بطانتها فان شهدن صدقت و الا فلا. (الحسين)

طعام يتصدق بها على ثلاثة مساكين لكل مسكين مد من غير فرق بين كونها قنه أو مدبره أو مكاتبه أو أم ولد نعم في المبغضه أو المشتركه أو المزوجه و المحلله إذا وطأها مالکها إشکال و لا- یبعد إلحاقها بالزوجه فی لزوم الدينار أو نصفه أو ربعه و الا-حوط الجمع بين الدينار و الامداد و المراد بأول الحيض ثلثه الأول و بوسطه ثلثه الثانى و بآخره ثلثه الأخير فان كانت أيام حیضها سبعة فكل ثلث يومان و ثلث يوم و لا كفاره على المرأة و يشترط فى وجوبها العلم و العمد و البلوغ و العقل فلا كفاره على الصبى و لا المجنون و لا الناسى و لا الجاهل بكونها فى الحيض بل و لا الجاهل بالحكم و هو الحرمة و ان كان أحوط نعم مع الجهل بوجوب الكفاره بعد العلم بالحرمة لا اشكال فى الثبوت و إذا زنى بحائض أو وطأها شبهه فالأحوط التكفير بل لا يخلو من قوه و لا فرق فى وجوب الكفاره بين كون المرأة حيه أو ميته و ادخال بعض الحشفه كاف فى ثبوت الكفاره على الاحوط و إذا وطأها فى الثلث الأول و الثانى و الثالث فعليه الدينار و نصفه و ربعه سواء تخلل التكفير أم لا و إذا كرر الوطء فى كل ثلث فان كان

بعد التكفير و جب التكرار و كذا قبله على الا-حوط و يجوز إعطاء قيمه و المناط قيمه وقت الأداء و الحق بعضهم النفساء بالحائض فى وجوب الكفاره و لا دليل عليه نعم لا اشكال فى حرمة وطئها (السابع) بطلان طلاقها و ظهارها إذا كانت مدخولا بها و لو دبرا و لم تكن حاملا و كان زوجها حاضرا فى حكم الحاضر بأن يكون مع غيبته متمكنا من استعمال حالها فلو لم تكن مدخولا بها أو كان زوجها غائبا أو فى حكم الغائب أو كانت حاملا صح طلاقها (الثامن) وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبه المشروطه بالطهاره من الحدث الأكبر و الأصغر بالأصالة كالصلاه و الطواف و الصوم أو بندر و شبهه و استحبابه لنفسه و للأعمال التى يستحب لها الطهاره و شرطيته للأعمال غير الواجبه التى يشترط فيها الطهاره و كفيته ككفيه غسل الجنابه الا انه يجب معه الوضوء قبله أو بعده (١) أو فى أثنائه إذا كان ترتيبا و ان

١- قد عرفت انه لا يجب لا قبله و لا بعده و ان كل غسل يكفى عن الوضوء.(الحسين)

كان الأولى تقديمه و الظاهر انها تستييح بمجرد الغسل ما يتوقف على رفع الحدث الأكبر كاللبث فى المساجد و نحوه إنما يشترط الوضوء لكل ما هو مشروط برفع الحدث الأصغر (التاسع) وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان و غيره من الصيام الواجب و أما الصلاة اليوميه فليس عليها قضاؤها بخلاف غير اليوميه مثل الطواف و النذر المعين و صلاه الآيات فإنه يجب قضاؤها على الاحوط بل الأقوى (العاشر) يستحب لها الجلوس (١) فى مصلاها ان كان لها محل مخصوص و الا

١- ذكر فى (العروه) (مسأله ٤٣) يستحب لها الاغسال المندوبه كغسل الجمعه و الاحرام و التوبه و نحوها و اما الاغسال الواجبه فذكروا عدم صحتها منها و عدم ارتفاع الحدث مع الحيض و كذا الوضوءات المندوبه و بعضهم قال بصحة غسل الجنابه دون غيرها و الأقوى صحه الجميع و ارتفاع حدثها و ان كان حدث الحيض باقيا انتهى، و ما ذكره الاصحاب رضوان الله عليهم من عدم ارتفاع الحدث حال الحيض و عدم صحه أى غسل أو وضوء معه هو الأصح بناء على ما حققناه فى شرح العروه من ان مطلق الحدث حقيقه واحده تختلف بالشده و الضعف حسب المراتب و ان المرتبه الضعيفه يستحيل ارتفاعها مع وجود المرتبه الشديده كالظلمه الشديده و الظلمه الضعيفه و ان مطلق الغسل رافع لمطلق هذه الطبيعه البسيطة التى يمنع ان يرتفع منها شىء و يبقى شىء نعم جعل الشارع لرفع المرتبه الضعيفه و هى الخاصه من الحدث الأصغر رافعا خاصا و هو الوضوء أو التيمم لا يرتفع بهما تعبدا و لكن إذا اندك فى ما هو اقوى منه يرتفع بما يرفع الأقوى و هو الغسل و لا يرتفع بغيره (و بالجمله) فمن المستحيل ارتفاع الجنابه مع بقاء الحيض و هما طبيعه واحده لا اختلاف بينهما الا بالمرتبه فحدث الحيض على الجنابه كوقوع السواد على السواد و لا يقال ان السواد يمكن ارتفاع مرتبه منه و يبقى المرتبه الضعيفه فإنه مدفوع بان السواد ان كان جسما خارجيا أمكن زوال و بقاء بعضه و ان كان عرضا بسيطا استحال تبعضه بل يزول الكل و يحدث عرض آخر اضعف منه فالباقي غير الزائل و الزائل غير الباقي و ما نحن فيه من هذا القبيل فاما ان يزول حدث الحيض و الجنابه معا و إذا عاد بسبب جديد اما أن يزول أحدهما و يبقى الآخر مع البساطه و وحده الحقيقه فغير معقول و احتمال ان الاحداث حقائق متباينه يدفعه ظواهر الأدله مثل ان الوضوء نور على نور و أى وضوء انقى من الغسل و اصرح من ذلك كله المعتبره و فيها السؤال عن امرأه حاضه و هى جنب هل تغتسل من الجنابه قال لا قد جاءها ما هو اعظم من ذلك و سيأتى ما يؤيده قريبا إن شاء الله و من هنا يظهر ان كفايه الغسل الواحد عن الاغسال المتعدده أو الوضوء عن الأحداث المتغايره و للغايات المختلفه ليس من باب التداخل فى الأسباب و لا المسببات بل هو من باب ارتفاع الحقيقه الواحده برفعها الواحد و ان كانت أسباب تلك الحقيقه كثيره فتدبره. و مما يستدرك على (السفينه) من مسائل الحيض المهمه مسائل ثلاث. ١ لو حاضت بعد دخول الوقت فان كان قد مضى من الوقت مقدار أداء واجب الصلاه و تهيو مقدماتها بحسب حالها من سفر أو حضر أو مرض أو غير ذلك و لم تكن صلت و جب قضاؤها و لو علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض و جب المبادره إلى أدائها و لو أدركت اقل من ذلك لم يجب القضاء و ان كان الاحوط. ٢ لو طهرت قبل خروج الوقت فان أدركت من الوقت مقدار ركعه جامع له لشروطها بحسب حالها و جب الأداء فان لم تفعل و جب القضاء و ان أدركت اقل من ذلك لم يجب الأداء و لا القضاء و ان كان الاحوط إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقا للتلبس بفعل الصلاه و القضاء ان لم تفعل و لو أدركت ركعه مع التيمم لم يجب الا- إذا كان التيمم وظيفتها مع قطع النظر عن ضيق الوقت و الاحوط مع ذلك الأداء و الا فالقضاء ٣ لو حاضت فى أثناء الصلاه بطلت و لو فى أثناء السلام الواجب فان كان بعد مضى مقدار واجب الصلاه قضت و الا فلا قضاء و كذا لو حاضت بعد السلام و لكن قبل ركعه الاحتياط أما لو حاضت بعده قبل



قضاء الأجزاء المنسيه كالسجده و التشهد صحت صلاتها و تقضى الأجزاء بعد ان تطهر. (الحسين)

فحيث شاءت غير المساجد بعد الوضوء المنوى به التقرب خاصه و تذكر الله تعالى بقدر الصلاه و يكره لها الخضاب و حمل المصحف و قراءته و مس هامشه و الجواز في غير المسجدين من المساجد.

### المصباح الثالث في الاستحاضه

دم الاستحاضه من الأحداث الموجه للوضوء وحده أو له و للغسل لكن بشرط خروجه إلى خارج الفرج و لو قليلا- و يستمر حدثها ما دام في الباطن باقيا بل الاحوط إجراء أحكامها ان خرج من العرق المسمى بالعاذل إلى قضاء الفرج و ان لم يخرج إلى خارجه و هو في الأغلب اصفر بارد رقيق يخرج بفتور بغير قوه و لذع و حرقه بعكس دم الحيض و قد يتفق بمثل هذا الوصف حيضا كما يتفق عكسه إذ الصفرة و الكدره في أيام الحيض حيض و لا حد لقليله و لا لكثيره و لا يعتبر فيه السن و كل دم تراه المرأه اقل من ثلاثه و لم يكن دم قرح و لا جرح و لا نفاس فهو استحاضه و كذا ما يزيد عن العاده و يتجاوز العشره أو يزيد عن أيام النفاس أو يكون مع اليأس أو قبل البلوغ و هي على ثلاثه أقسام (١) صغرى و وسطى و كبرى فالأولى أن تتلوث القطنه بالدم من

١- المستحاضه هذا التقسيم هو المشهور بين الاصحاب رضوان الله عليهم شهره كادت تكون اجماعا بل هو المستفاد في بادئ النظر من مجموع الأخبار المتفرقه الوارده في المستحاضه و لكن يمكن بعد النظر الدقيق فيها ان يستفاد منها ان كل دم تراه المرأه و ليس هو بحيض و لا نفاس و لا بكاره و لا من قرح أو جرح أو عارض خاص فهو استحاضه فان لوث القطنه أو غمستها و لم يسلم و لم يكن دما صيبيا فهو حدث اصغر تتوضأ منه لكل صلاه إذا استمر إلى الصلاه الأخرى و ان ثقب الكرسف و سال و صار صيبيا فهو حدث اكبر تغتسل منه لكل صلاه و أجاز الشارع رفقا بها الاكتفاء بثلاثه اغسال واحد للفجر و غسل لصلاه الظهرين تجمع بينهما و آخر للعشاءين تجمع بينهما أيضا نعم في خبرين ان الدم إذا لم يثقب الكرسف و لم يجزه تكتفى لكل يوم بغسل واحد و في الآخر صلت بغسل واحد و هما مع انهما مضمران و سندهما غير سليم مجملان غير واضحى الدلاله على دعوى المشهور و ما استفدناه من الأدله من انها قسمان لا يخلو من قوه. و اعلم ان الأخبار الوارده في المستحاضه على كثرتها و فيها الصحاح و الموثقات ليس في واحد منها على ما يخطر ببالي ذكر للوضوء مع الغسل بل مضمونها اجمع ان الدم ان كان قليلا لا يسيل من وراء الكرسف توضأت لكل صلاه بلا غسل و ان كان كثيرا يظهر من خلف الكرسف اغتسلت و صلت و ظاهرها بل تكاد تكون صريحه في انها تغتسل و تصلى بلا وضوء بنحو مانعه الجمع وضوء بلا غسل أو غسل بلا وضوء و هذا شاهد لما ذكرناه قريبا من كفايه كل غسل عن الوضوء كما نصت عليه أيضا جملة من الأخبار. (الحسين)

غير غمس ولا رسوب و حكمها وجوب الوضوء لكل صلاه فريضه أو نافله يعنى لكل ركعتين منها و تبديل القطنه أو تطهيرها (و الثانيه) أن يغمس الدم القطنه و لا يسيل و يكفى الغمس لبعض أطرافها و حكمها مضافا إلى ما ذكر غسل واحد فان كانت قبل صلاه الفجر وجب لها و ان كانت بعدها فللظهيرين و أن كانت بعدهما فللعشاءين و تصلى بذلك الغسل ما لم يظهر الدم على القطنه فإذا ظهر أعادت الغسل و تبديل القطنه و تطهيرها للصلوات المتأخره (و الثالثه) أن يسيل الدم من القطنه إلى الخرقه و يجب فيها مضافا إلى ما ذكر غسل آخر للظهيرين و غسل للعشاءين تجمع بينهما و لا بد من فعل صلاه الغداء بعد غسلها بلا فصل معتد به بينه و بين الصلاه زائداً عما يتوقف عليه من مقدماتها كالمشى إلى مصلاها و نحوه و كذا بالنسبه إلى باقى الصلوات و لا يقدح حينئذ ظهور الدم على القطنه فى أثناء الصلاه أو قبلها إذا كان من جهه غلبه الدم لا من تأخير الصلاه عن الغسل و لا من المسامحه فى الحفظ و إذا فعلت ما عليها من الأحكام كانت بحكم الطاهر يستباح لها ما يستباح للطاهر حتى دخول المساجد و

المكث فيها و قراءه العزائم و مس كتابه القرآن و يجوز وطؤها و لو أخلت بشىء منها لم تصح صلاتها و لو أخلت بالأغسال النهاريه لم يصح صومها و لا- يشترط فى صحه صوم اليوم غسل الليله المستقبليه و فى اشتراط غسل ليلته السالفه وجه أحوطه ذلك و أما ما عدا ذلك مما يجب على الحائض تركه كدخول المساجد و قراءه العزائم و المقاربه مع الزوج فالأحوط عدم الإتيان به الا بعد الإتيان بما هو وظيفتها من الوضوء و الغسل و ان كان الأقوى عدم توقف شىء مما ذكر على الوضوء فضلا عن تبديل القطنه و الخرقه و نحوه مما يجب للصلاه و فى توقفها على الغسل تردد أحوطه ذلك و كيفيه غسلها ما تقدم.

### المصباح الرابع فى النفاس

و هو دم يخرج مع ظهور أول جزء من الولد أو بعده قبل انقضاء عشره أيام من حين الولاده سواء كان تام الخلقه أو لا كالسقط و ان لم تلج فيه الروح بل و لو كان مضغه أو علقه بشرط العلم بكونها مبدأ نشوء الإنسان و لو شهدت أربع قوابل بكونها مبدأ نشوء الإنسان كفى و ليس لا- فللنفاس لا- كما و لا زمانا بل يمكن أن يكون مقدار لحظه بين العشره و لو لم تر دمًا فليس لها نفاس أصلا و كذا لو رأت بعد العشره من الولاده و كذا لو رأت دمًا قبل الأخذ فى الولاده و بروز شىء من الولد فانه ليس بنفاس و أكثره عشره أيام من يوم ولدت على الأظهر و ان كان الأولى مراعاة الاحتياط بعدها بعد العاده إلى ثمانية عشر يوما من الولاده و ذات العاده العديده فى الحيض إذا تجاوز دمها العشره ترجع فى النفاس إلى عاداتها فى الحائض فتقضى ما تركته من الصلاه بعدها إلى العشره و إذا تجاوز الدم عن عاداتها استظهرت بيوم أو يومين بل إلى العشره و على الأحوط و أحوط منه ان تستظهر بيوم أو يومين و تحتاط بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه إلى العشره و لو لم تر دمًا فى العاشر أو قبله كان ذلك نفاسا و لو رأت دمًا عقب الولاده ثم انقطع ثم رأت قبل العاشر أو فى العاشر و انقطع عليه الدمان و ما بينهما و لو تجاوز العشره جعلت ذات العاده ما رأت بعد مضى عدد أيام عاداتها من أول ما رأت الدم استحاضه و لو كانت حاملا باثنتين و تراخت

ولاده أحدهما كان ابتداء نفاسها من الأول و عدد الأيام من وضع الأخير و النفساء كالحائض و فى وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العاده أو بعد العشره ذات العاده و فى كيفيته حتى من حيث وجوب الوضوء قبله أو بعده و فى وجوب قضاء الصوم دون الصلاه و عدم جواز وطئها و طلاقها و قراءه العزائم و دخول المساجد و المكث فيها و غير ذلك مما يحرم أو يكره أو يندب أو يباح للحائض فانه مثلها فى جميع ذلك على الأقوى ما عدا الكفاره فى وطئها كما سلف.

### المصباح الخامس فى غسل مس الميت

يجب الغسل بمس ميت الإنسان بعد برده و قبل غسله دون ميت غير الإنسان أو هو قبل برده أو بعد غسله و المناط برد تمام جسده فلا اثر لبرد بعضه و المعتبر فى الغسل تمام الاغسال الثلاثه فلو بقى من الغسل الثالث شىء لا يسقط الغسل بمسه و تكفى فى سقوط الغسل و ان كانت كلها بالماء القراح لفقد السدر و الكافور بل الأقوى كفايه التيمم أو كون الغاسل هو الكافر بأمر المسلم لفقد المماثل المسلم لكن الاحوط عدم الاكتفاء بهما و لا فرق فى الميت بين المسلم و الكافر و الكبير و الصغير حتى السقط إذا تم له أربعة اشهر نعم لا يجب الغسل بمس الشهيد و المقدم غسله و لا فرق فى الماس و

الممسوس بين أن يكون مما تحله الحياه أو لا كالعظم و الظفر كما لا فرق فيهما بين الباطن و الظاهر الا الشعر ماساً ممسوساً فانه لا- يجب الغسل فيه و مس القطعه المبانه من الميت أو الحى إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل دون المجرد عنه و أما مس العظم المجرد ففى ايجابه للغسل اشكال و الاحوط الغسل بمسه خصوصاً إذا لم يمض عليه سنه بل لا اشكال فى وجوب ذلك بمس جزء من العظام المتواصله المجرده عن اللحم إذا صدق مس الميت عليه كما ان الاحوط فى السن المنفصل من الميت أيضاً الغسل بخلاف المنفصل من الحى إذا لم يكن معه لحم معتد به نعم اللحم الجزئى لا اعتناء به و إذا يبس عضو من أعضاء الحى و خرجت منه الروح بالمره فمسه ما دام متصلاً ببدنه لا يوجب الغسل و كذا إذا قطع عضو منه و اتصل ببدنه بجلده مثلاً و لا فرق فى ايجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا نعم فى ايجابه للنجاسه

يشترط أن يكون مع الرطوبة على الأقوى و ان كان الاحوط الاجتناب إذا مسه مع اليوسه أيضا خصوصا في ميت الإنسان و لا فرق في النجاسه مع الرطوبة بين أن يكون بعد البرد أو قبله و ظهر من هذا ان مس الميت قد يوجب الغسل و الغسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل مع الرطوبة و قد لا يوجب شيئا كما إذا كان بعد الغسل أو قبل البرد بلا رطوبة و قد يوجب الغسل دون الغسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل بلا رطوبة و قد يكون بالعكس كما إذا كان قبل البرد مع الرطوبة و مس الميت ينقض الوضوء فيجب الوضوء مع غسله و كيفية غسل المس مثل غسل الجنابه الا انه يفتقر إلى الوضوء أيضا و يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره من الحدث الأصغر و يشترط فيما يشترط فيه الطهاره و يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها و قراءه العزائم فحال المس حال الحدث الأصغر (١) الا في إيجاب الغسل للصلاه و نحوها و لو مس ميتا في أثناء هذا الغسل و جب استئنافه اما لو احدث بالأصغر من بول أو نحوه في أثناءه لم يقدر في صحته نعم لو كان قد قدم الوضوء و جب وضوء آخر بعده للحدث المذكور و لو احدث بالأكبر في أثناءه و جب استئنافه و أجزاء عن الوضوء و ان لم يكن قد أتى به قبله إن كان ذلك الحدث جنابه و ان كان غيرها و جب الوضوء و ان كان قد أتى به قبله.

١- الأصح انه واجب نفسى لا علاقه له بالحدث و لا بالصلاه أصلا، و ليس في أخبار الباب على استفاضتها ما يدل على كونه حدثا فضلا عن كونه اصغر أو اكبر بل ربما يناقش في اصل دلالتها على الوجوب لظهور الكثير في استحبابه و لعل القائلين بالوجوب وجدوا مناسبه بين الأمرين و ان الغسل لا يجب الا للحدث ثم حملوه على القدر المتيقن و هو الأصغر و هذا قبيل ما يقال سبك مجاز بمجاز فلا الوجوب معلوم و لو سلم فلا ملازمه بينه و بين الحدث و على فرضها فالمناسب للغسل أن يكون لحدث اكبر لا اصغر، و على كل فلا ينبغي الريب فوجوب غسل المس أما كونه حدثا اصغر فلا يجوز الدخول بدونه في الصلاه فليس في الأخبار اشعار فضلا عن الدلاله و لازم كونه حدثا اصغر أن يكون اكبر كم الأكبر و هو الجنابه فانه لا يرتفع عندهم الا بالغسل و الوضوء معا و الجنابه ترتفع بالغسل وحده و مع هذا كله فالاحتياط حسن على كل حال.(الحسين)

## إشاره

و فيه قبسات

## (القبس الأول) فى أولياء الميت

اعلم إن الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت من التوجيه إلى القبله فى حال الاحتضار و من التغسيل و التكفين و الصلاه و الدفن من الواجبات الكفائيه فهى واجبه على جميع المكلفين و تسقط بفعل البعض و يجب على غير الولى الاستئذان منه و لا ينافى وجوبه وجوبها على الكل لأن الاستئذان منه شرط صحه الفعل لا شرط وجوبه و إذا امتنع الولى من المباشره و الإذن يسقط اعتبار اذنه نعم لو أمكن للحاكم الشرعى اجباره له أن يجبره (١) على أحد الأمرين و إن لم يمكن يستأذن من الحاكم ثم عدول المؤمنين و الاحوط الاستئذان من المرتبه المتأخره أيضا و الإذن اعم من الصريح و الفحوى و شاهد الحال القطعى و حاصل ترتيب الأولياء إن الزوج مقدم على غيره حره كانت الزوجه أم أمه دائمه أم منقطعه على تأمل فى الأخيره خصوصا التى لا تعد زوجه عرفا لقصر مدتها فالاحوط فيها رعايه إذن من عداه أيضا ثم المالك ثم الأب ثم الأم ثم الذكور من الأولاد البالغين ثم الإناث البالغات ثم أولاد الأولاد ثم الجد ثم الجده ثم الأخ ثم الأخت ثم أولادها ثم المولى المعتق ثم ضامن الجريه ثم الحاكم ثم عدول المؤمنين و الذكور فى كل طبقه مقدمون على الإناث فى تلك الطبقة و البالغون على غيرهم و من انتسب إلى الميت بالأب و الأم أولى ممن انتسب بأحدهما و من انتسب إليه بالأم و كل ما لم يكن تجهيز الميت مشروطا بقصد القربه كالتوجيه إلى القبله و التحنيط و التكفين و الدفن يكفى صدوره من كل أحد بالغا أو صبيا غافلا أو مجنوننا و كلما يشترط فيه قصد القربه كالتغسيل (٢) و الصلاه يجب صدوره من البالغ العاقل و إن كان الأقوى صحته من المميز غير البالغ بناء على ما هو الحق فى صحه عبادته

## (القبس الثانى) فى احتضاره

اعلم انه يجب توجيه المحتضر إلى القبله بأن يلقى على ظهره و يجعل باطن قدميه إليها و

١- الأقوى سقوط حقه بمجرد الامتناع و ان أمكن جبره.(الحسين)

٢- و من هنا ذكر الفقهاء ان اخذ الاجره على التغسيل لا تجوز بل قد يقع الغسل باطلا.(الحسين)

يستحب تلقيه الشهادتين والإقرار بولايه الأئمه عليهم السلام و كلمات الفرج و تلاوه القرآن لديه خصوصا المأثور من سوره و نقله إلى مصلاه و تغميض عينيه عند الموت و مد يديه إلى جنبه و إطباق فيه و تغطيته بثوب و تلاوه القرآن عنده بعد موته و الإسراج عنده فى الليل و إعلام المؤمنين و تعجيل تجهيزهم إلا مع الاشتباه فيصبر عليه حتى يعلم موته أو تنقضى ثلاثه أيام و يكره أن يطرح على بطنه حديد و أن يحضره جنب أو حائض و أن يترك وحده

### (القبس الثالث) فى غسله

#### إشاره

و فيه اشراقات

### (الإشراق الأول) فيمن يجب تغسيله

اعلم انه يجب كفايه تغسيل كل مسلم اماميا كان أم لا لكن يجب أن يكون الغسل على مذهب الإماميه و أطفال المسلمين و مجانينهم بحكمهم و إذا اشتبه المسلم بالكافر فان علم إجمالا- بوجود مسلم فى البيّن وجب الاحتياط بالتغسيل و التكفين و غيرهما للجميع و الا- لم يجب شىء من ذلك و لا فرق فى وجوب تغسيل المسلم بين الصغير و الكبير حتى السقط إذا تم له أربعة اشهر و يجب تكفينه و دفنه على المتعارف لكن لا تجب الصلاه عليه بل لا تستحب أيضا و إذا كان السقط اقل من أربعة اشهر لا يجب غسله بل يلف فى خرقة و يدفن و الخوارج و الغلاه و النواصب لا يجب تغسيلهم و الشهيد لا يغسل بل يصلى عليه و يدفن بثيابه و دمائه من غير غسل و تكفين و ينزع عنه الفرو و الجلود و ان أصابهما الدم و من قدم غسله لا يغسل بعد قتله

### (الإشراق الثانى) فى نيه الغسل

اعلم انه يجب فيه نيه القربه على نحو ما مر فى الوضوء و الأقوى كفايه نيه واحده للاغسال الثلاثه و ان كان الاحوط تجديدها عند كل غسل و لو اشترك اثنان يجب على كل واحد منهما النيه و لو كان أحدهما معيننا و الآخر مغسلا وجب على المغسل النيه و ان كان الاحوط نيه المعين أيضا فإذا كان أحدهما صابا و الآخر مقلبا فالنيه يتولاها الصاب و ان كان الاحوط نيه المقلب أيضا و لا يلزم اتحاد المغسل فيجوز توزيع الثلاثه على ثلاث بل يجوز فى الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب و يجب حينئذ النيه على كل واحد منهم

### (الإشراق الثالث) فى شرائط الغاسل



اعلم انه يجب المماثله بين المغسل و الميت فى الذكوريه و الأثنويه فلا يجوز تغسيل الرجل للمرأة و لا العكس و لو كان من فوق اللباس و لم يلزم لمس و لا نظر الا فى

موارد (أحدها) الطفل الذي لا يزيد سنه عن ثلاث سنين (١) فيجوز لكل من الرجال و النساء تغسيله سواء كان صبياً أو صبية و لو مع التجرد عن الثياب و مع وجود المماثل (الثانى) الزوج و الزوجه فيجوز لكل منهما تغسيل الآخر و لو مع وجود المماثل و مع التجرد و ان كان الاحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل و كونه من وراء الثياب و يجوز لكل واحد منهما النظر إلى عوره الآخر و إن كان يكره و لا- فرق فى الزوجه بين الحره و الأمه و الدائمه و المنقطعه (٢) كون الغسل من وراء الثياب (الرابع) المولى و الأمه فيجوز للمولى تغسيل أمته إذا لم تكن مزوجه و لا فى عده الغير و لا مبعضه و لا مكاتبه و أما تغسيل الأمه مولاهما ففيه إشكال و إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبهها بين الذكر و الأنثى فيغسله كل من الرجل و المرأة من وراء الثياب و يشترط فى المغسل أن يكون مسلماً فلا يجوز و لا يجوزى غسل الكافر الا إذا تعذر المحرم و المماثل و كان هناك ذمياً مماثلاً فانه يتولى التغسيل بتعليم المسلم و الاحوط أمر المسلم له بان يغسل بدنه أولاً ثم يتولى التغسيل و يشترط أيضاً ان يكون عاقلاً فلا يجوزى غسل المجنون بل الأولى أن يكون بالغاً و ان كان الأقوى صحته من غير البالغ إذا كان مميزاً و الاحوط ان يكون امامياً الا مع فقد المماثل و كان غير الامامى مماثلاً- فانه يتولى التغسيل على مذهب الإماميه و لا يبعد تقديمه على المحرم الامامى غير المماثل

### (الإشراق الرابع) فى كيفية غسل الميت

يجب بعد إزاله النجاسه عن جميع بدنه قبل الشروع فى الغسل على الاحوط و ان كان الأقوى كفايه إزالتها عن كل عضو قبل الشروع فى غسله تغسيله ثلاثه اغسال (الأول) بماء السدر (الثانى) بماء الكافور (الثالث) بماء القراح و كيفية كل من الاغسال المذكوره و شرائطها كما ذكر فى الجنبه لكن يتعين الترتيب هنا فلا يجوزى الارتماس و يعتبر فى كل من السدر و الكافور أن لا يكون من الكثره بمقدار يوجب إضافه الماء و خروجه عن الإطلاق و لا من القله

١- بل يقوى الجواز إلى ما دون الخمس.

٢- و المطلقه و الرجعيه و لو بعد انقضاء عاداتها ما لم تتزوج لا البائنه و لو فى عدتها.(الحسين)

إلى حد يستهلك في الماء بالامتزاج فلا يصدق عليه انه ماء سدر أو كافور و إذا كان السدر أو الكافور قليلا جدا بان لم يكن بمقدار الكفايه فالاحوط خلط المقدار الميسور و عدم سقوطه بالمعسور و إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره و اكتفى بالماء القراح بدله و كذا ان تعذر كلاهما و لو تعذر الكافور شرعا كما في المحرم كان بحكم فاقده فيغسل بدله بالماء و إذا تعذر الماء يمم ثلاث تيممات بدلا عن الاغسال على الترتيب و الاحوط تيمم آخر بقصد بدليه المجموع و المتعذر في حقه استعمال الماء كالمجدور الذى يتناثر لحمه بتغسيله بحكم فاقد الماء و لو تعذر الماء للثلاثه اقتصر على الميسور و أتى بالتيمم بدلا عن المعسور و الاحوط عند عدم كفايه الماء الا لواحد مزجه بالخليطين ان كانا أو بأحدهما ان لم يكن الآخر بحيث لا يخرج بذلك عن الإطلاق ثم الغسل به بقصد ما هو الواجب فى الواقع من دون تعيين أحدها بعينه و إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين و أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن تجب الإعادة و كذا بعد الدفن إذا اتفق خروجه بعده على الاحوط و يجب أن يكون التيمم بيدى الحى لا بيدى الميت و ان كان الاحوط تيمم آخر بيدى الميت ان أمكن و لو كان على الميت غسل جنبه أو حيض أو نحوهما أجزأ عنه غسل الأموات و إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل و جب نبشه لتغسيله أو تيممه و كذا إذا ترك بعض الاغسال و لو سهوا أو تبين بطلانها أو بطلان بعضها و كذا إذا دفن بلا تكفين أو مع الكفن الغصبى و اما إذا تبين عدم الصلاه عليه أو بطلانه فلا يجوز النبش بل يصلى على قبره و إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو فى أثناءه بخروج نجاسه منه أو نجاسه خارجه لا- يجب إعادته الغسل بل و كذا لو خرج منه بول أو منى و ان كان الاحوط فى صورته كونهما فى الأثناء إعادته خصوصا إذا كان فى أثناء الغسل بالقراح نعم يجب إزاله تلك النجاسه عن جسده و لو بعد وضعه فى القبر إذا أمكن بلا مشقه و لا هتك

### (الإشراق الخامس) فى سنه

اعلم انه يستحب فتق قميص الميت و نزع من تحته و وضعه على ساجه و الاستقبال به إلى القبلة على هيئه المحتضر تحت الظلال و حفر حفيره لصب الماء و غسل رأسه أولا برغوه السدر و الحرض و غسل يديه إلى نصف

الذراع ثلاثاً قبل كل غسل و البدأه بشق رأسه الأيمن و غسل كل عضو ثلاثاً فى كل غسل و تليين أصابعه برفق و غمز بطنه كذلك فى الغسلين الأوليين الا الحامل و تنشيقه بعد الفراغ و وقوف الغاسل على يمينه و غسل يديه بعد كل غسل إلى المرفقين ثلاث مرات و يكره جعله بين رجليه و اقعاده و قص شىء من أظافره و ان طالت و ترجيل شعره و حلقة و إرسال الماء فى الكنيف و لا باس بالبالوعه و أن يغسل بالماء المسخن الا مع الضروره

### (القبس الرابع) فى تكفين الميت

يجب تكفينه بالوجوب الكفائى رجلاً كان أو امرأه أو خنثى كبيراً أو صغيراً ثلاث قطعاً (الأولى) المئزر و يجب أن يكون من السره إلى الركبه و الأفضل من الصدر إلى القدم (الثانيه) القميص و يجب أن يكون من المنكبين إلى نصف الساق و الأفضل إلى القدم (الثالثه) الازار و يجب أن يغطى تمام البدن فيجب زيادته على طول الجسد و الاحوط أن يكون فى الطول بحيث يمكن أن يشد طرفاه و فى العرض بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر و ان لم يتمكن من الثلاث أتى بالمقدور و ان دار الأمر بين واحده من الثلاث جعلت ازاراً و ان لم يمكن إلا مقدار ستر العورتين و ان دار الأمر بين القبل و الدبر تعين الأول و إذا سقط من الميت شىء من شعره أو جسده و جب أن يطرح معه فى كفته و لا يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب و لا بالنجس و لا بالحرير الخالص و لو للمرأة على الاحوط بل الأقوى و لا بالذهب كذلك و لا بما لا يؤكل لحمه جلداً كان أو شعراً أو وبراً و الاحوط أن لا يكون من جلد المأكول و أما من وبره و شعره فلا بأس و ان كان الاحوط فيهما أيضاً المنع و اما فى حال الاضطرار فيحوز بالجميع الا المغصوب و جلد الميتة (١) و كفن الزوجه على زوجها الموسر و ان كانت ذات مال و كذا سائر مؤن التجهيز نعم لو كان الزوج معسراً أخذ من تركتها و إذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج و كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه و ان كان ممن تجب نفقته عليه بل فى مال الميت و ان لم يدفن عارياً و كفن المملوك على سيده و كذا سائر مؤن تجهيزه

١- فان لم يكن غيرهما يدفن عارياً. (الحسين)

الا- إذا كانت مملوكة مزوجه فعلى زوجها و يستحب زياده قطعه رابعه على القطع الثلاث لفخذيته و خامسه يعمم بها الرجل محنكا يلف بها رأسه و يخرج طرفاه من تحت الحنك و يلقيان على صدره و للمرأة لفافه على ثدييها و تقنع أيضا بدل العمامه و أن يوضع شىء من القطن بين اليتيه و يحشى دبره منه ان خشى خروج شىء منه و يستحب أن يزداد للميت رجلا أو امرأه حبره عبريه غير مطرزه بالذهب و الابريسم يلف بها فوق الازار و الأولى كون الكفن من القطن غير المحرم و أما هو فيستحب أن يكفن بثياب احرامه و يستحب وضع جريدتين رطبتين من جريد النخل أحدهما فى جانبه الأيمن تحت القميص من عند الترقوه و الأخرى فى الأيسر فوق القميص و أن يكتب على الحبره و العمامه و الازار و القناع و الشهاداتان و الإقرار بالولاية و الأدعيه المأثوره و يخرج المققدار الواجب من الكفن و كذا سائر المؤن الواجبه من سدر و كافور و ثمن الماء و أجره الغسل و غير ذلك حتى ما يأخذه الجائر ظلما على الأظهر من اصل بركته مقدما على الديون و الوصايا و أما المستحب (١) فالاحوط توقفه على إذن الورثه الكبار و اما الصغار فلا يحسب عليهم منه شىء نعم لو أوصى بالمستحب عمل بوصيته و اخرج من الثلث

### (القبس الخامس) فى الحنوط

و هو مسح الكافور على بدن الميت يجب مسحه على المساجد السبعه و هى الجبهه و اليدان و الركبتان و إبهام الرجلين و يشترط ان يكون بعد الغسل أو التيمم و يجوز قبل التكفين و بعده و فى أثنائه و الأولى ان يكون قبله و يشترط ان يكون طاهرا مباحاً جديداً فلا يجوز العتيق الذى زال ريحه و ان يكون مسحوقا و يكفى المسمى (٢) و إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط و لا فرق فى وجوبه بين الصغير و الكبير و الأنثى و الخشى و الذكور و الحر و العبد نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل اتيانه بالطواف

### (القبس السادس) فى الصلاه على الميت

تجب

- ١- المستحب الذى جرت به العاده و صار لازما فى العرف يخرج من الأصل كالواجب و لكن على الكبار لا الصغار.(الحسين)
- ٢- و الأفضل ان يكون ثلاثه عشر درهما و ثلث تبلغ سبعة مثاقيل صيرفيه و اقل الفضل أربعة دراهم.(الحسين)

الصلاه على كل مسلم من غير فرق بين العادل و الفاسق و الشهيد و غيرهم حتى المرتكب للكبائر و لو قتل نفسا عمداً و لا تجوز على الكافر باقسامه نعم تجب على اطفال المسلمين و مجانينهم و من بحكمهم كاللقيط الذى وجد فى بلد المسلمين أو الميت الذى وجد كذلك لكن لا- تجب على اطفال المسلمين الا إذا بلغوا ست سنين و تستحب على من دون الست إذا ولد حياً و يشترط فى صحتها أن يكون المصلى مؤمناً و أن يكون مأذوناً من الولي و أن تكون بعد الغسل و الحنوط و التكفين و إذا لم يمكن الدفن لا تسقط سائر الواجبات من الغسل و التكفين و الصلاه و هكذا كلما تعذر سقط و كلما تيسر ثبت فلو وجد فى الفلاه ميت و لم يمكن غسله و لا تكفينه و لا دفنه يصلى عليه و يخلى و ان أمكن دفنه يدفن و تجب الصلاه قبل الدفن و لو دفن قبل الصلاه عصياناً أو نسياناً يصلى على قبره و ان كان بعد يوم و ليله بل و أزيد إلا أن يكون قد تلاشى و إذا وجد بعض الميت فان كان مشتملاً على الصدر أو الصدر وحده أو بعض الصدر المشتمل على القلب أو عظم الصدر بلا لحم فهو بحكم تمامه يجب غسله و تكفينه و الصلاه عليه و دفنه و ان لم يكن فيه الصدر و لا شىء منه و كان مشتملاً على العظم لم تجب الصلاه عليه و لكنه يغسل و يلف فى خرقة و يدفن (و شرائطها) أمور (الأول) أن يوضع مستلقياً (الثانى) أن يكون رأسه إلى يمين المصلى و رجله إلى يساره (الثالث) أن يكون المصلى خلفه محاذياً له لا ان يكون فى أحد طرفيه إلا إذا طال صف المأمومين (الرابع) أن يكون الميت حاضراً فلا- تصح على الغائب و ان كان حاضراً فى البلد (الخامس) أن لا يكون بينهما حائل كستر أو جدار و لا يضر كون الميت فى التابوت و نحوه (السادس) أن لا يكون بينهما بعد كثير على وجه لا يصدق الوقوف عنده الا فى الماموم مع اتصال الصفوف (السابع) أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علواً مفرطاً (الثامن) استقبال المصلى القبلة (التاسع) أن يكون قائماً (العاشر) تعيين الميت على وجه يرفع الابهام و لو بان يقصد الميت الحاضر أو من قصده الإمام (الحادى عشر) قصد القربه (الثانى عشر) إباحه المكان (الثالث عشر) الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام (الرابع عشر) ان تكون بعد التمسيل و

التكفين و الحنوط كما مر سابقا (الخامس عشر) أن يكون مستوى العوره ان تعذر الكفن و لو بنحو الحجر أو اللبن و نحوهما (السادس عشر) اذن الولي كما مر (السابع عشر) الموالاه بين التكبيرات و الأدعيه على وجه لا تمنحى صوره الصلاه (الثامن عشر) البلوغ و العقل فى المصلى (١) و الأولى ان يكون ذكرا و كفيتهأ أن يأتى بخمس تكبيرات يأتى بالشهادتين بعد الأولى و الصلاه على النبى صلى الله عليه و آله و سلم بعد الثانيه و الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثه و الدعاء للميت بعد الرابعه ان كان مؤمنا و عليه ان كان منافقا و بدعاء المستضعفين ان كان منهم و أن يحشر مع من يتولاه ان جهل حاله و ان يجعله لأبويه فرطا ان كان طفلا ثم يكبر الخامسة و ينصرف فيجزى بعد النيه الله اكبر أشهد ألا اله إلا الله و ان محمداً رسول الله أكبر اللهم صلى على محمد و آل محمد الله أكبر اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات الله أكبر اللهم اغفر لهذا الميت الله أكبر و ينصرف قائلا العفو ثلاثا استحبابا و لا- يعتبر فيها الطهاره من الحدث و الخبث و إباحه اللباس و ستر العوره و ان كان الاحوط اعتبار جميع شرائط صحه الصلاه و يستحب كونها جماعه

### (القبس السابع) فى تشييعه

يستحب إعلام المؤمنين لتشييعه و التبريع بمعنى أن يحمل النعش أربعة و ان يريع كل واحد منهم بان يحمل المقدم من السرير من يمين الميت واضعاه على عاتقه الأيمن ثم يدور دور الرحى و ان يكون المشيع ماشيا متوسطا فى مشيه خلفه و هو الأفضل أو إلى أحد جانبي و ينبغى أن لا يتقدم عليه و لا يرجع قبل الدفن و ان يغير المصاب زيه كما يكشف عن كونه مصابا

### (القبس الثامن) فى الدفن

يجب كفايه دفن الميت بمعنى مواراته فى الأرض بحيث يؤمن على جسده من السباع و يكتم ريحه عن الناس و لا يجوز وضعه فى بناء أو فى تابوت و لو من حجر بحيث يؤمن من الامرين مع القدره على الدفن تحت الأرض نعم مع عدم الامكان لا بأس بهما و يجب كون الدفن مستقبلا القبلة على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه إلى المغرب و رجلاه إلى المشرق و كذا فى الجسد بلا رأس بل فى الرأس بلا

جسد بل فى الصدر وحده بل فى كل جزء يمكن فيه ذلك و الكافره الحبلى بمسلم تستدبر بها القبلة ليكون وجه الجنين إليها و راكب البحر بعد تجهيزه يلقى مثقلا- على وجه الماء بحديد أو حجر أو نحوهما مما يمنع من ظهوره أو فى وعاء مستورا به كالخاييه و نحوها مستقبل القبلة عند الالقاء مع تعذر الوصول إلى البر أو تعسره قبل أن يطرأ عليه الفساد فمع احتمال الوصول إلى البر لا- بد من الصبر حتى يحصل اليأس أو يخاف عليه الفساد و إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن و مع عدمه يسقط وجوب الاستقبال ان لم يمكن تحصيل العلم و لو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت و لا بالمباشرين و يشترط فى الدفن اذن الولي و لا يشترط فيه قصد القربه و لا- يجوز الدفن فى المكان المغصوب و لا- فى الأراضى الموقوفه لغير الدفن و لا- فى قبر الغير قبل اندراسه و كذا لا- يجوز دفن المسلم فى مقبره الكفار كما لا يجوز العكس و مؤونه الخاييه التى يوضع فيها الميت إذا القى فى البحر تخرج من اصل التركه و كذا الآجر و القبر و الجص إذا احتيج إليها

### (القبس التاسع) فى سنن الدفن

يستحب بعد الوصول إلى القبر وضعه على الأرض مما يلي رجليه إن كان رجلا و مما يلي القبلة إن كان امرأه و نقله فى ثلاث دفعات حتى ينتهى إليه فى الثالثه و ادخاله فيه سابقا برأسه و المرأه عرضا و ان ينزل من يتناوله حافيا و يكشف رأسه و يحل أوزاره و أن لا يكون رحما إلا فى المرأه فالأولى تولى الرحم إنزالها و ان يحل عقد الأكفان من قبل رأسه و رجليه و يضع خده الأيمن على الأرض

و أن يجعل معه من التربه الحسينيه و يلقنه و يدعو له و ان يلحد بمقدار ما يسع جلوسه ثم يشرح اللين و يخرج من قبل رجليه و يهيل الحاضرون غير الرحم التراب عليه و يرفع القبر قدر أربعة أصابع إلى الشبر و يربع و يصب عليه الماء من قبل رأسه ثم يدور عليه فان فضل منه صبه على وسطه و يضع اليد عليه مفردة الأصابع مترحما عليه بما شاء و تلقين الولي له بعد انصراف الناس عنه بأرفع صوت و تعزيه المصاب قبل دفنه و بعده و لو بأن يراه و يكره فرش القبر بالساج لغير ضروره و تجصيصه و تجديده و البناء عليه الا ما كان إظهاره من الشعائر و يكره دفن اثنين فى قبر معا و الجلوس و المشى عليه و الاستناد إليه

### (القبس العاشر) فى نبش الميت

اعلم انه يحرم النبش على



الميت إلى ان يبلى الا- ما كان تعظيم قبره من الشعائر فيحرم مؤمنا و يجوز النباش (١) إذا كان كفن الميت أو مدفنه مغصوبا عينا أو منفعه و لاقامه الشهاده عليه و لوقوع مال محترم فى القبر مع توقف إخراجہ عليه أو خيف عليه من حيوان أو عدو يمثل به و نحو ذلك كمظنه حياته أو كونه فى مقابر الكفار و كذا يجوز النباش على المدفون قبل الغسل أو التكفين أو المكفن بما لا يجوز التكفين به كالحريير و نحوه و غير المستقبل و لو اذن للدفن فى محل مملوك له فليس له العدول عنه و النباش عليه على الأقوى و ان ماتت الحامل و جنينها حى شق جانبها الأيسر و اخرج الولد و خيط موضع الشق و ان كان ذلك بعد الدفن.

## مشكاه فى التيمم

### اشاره

مشكاه فى التيمم (٢)

و فيها مصاييح

### المصباح الأول فى مسوغاته

و بجمعها العجز عن استعمال الماء عقلا أو شرعا أو عاده أو تعسره و يتحقق بأمر (أحدها) عدم وجدان الماء بقدر الكفايه للغسل أو الوضوء فى سفر أو حضر و وجدان المقدار غير الكافى كعدمه و يجب الفحص عنه إلى اليأس أو ضيق الوقت و إذا كان فى مفازه فيكفى الطلب بمقدار غلوه سهم فى الأرض الحزنه و لو لا جل الأشجار و غلوه سهمين فى السهله فى الجوانب الأربع بشرط رجاء وجود الماء فى الجميع و الا

١- اعلم انه لا نص صريح فى كتاب أو سنه فى حرمه النباش و إنما هو الاجماعات المنقوله و الشهره المحققه و وجوب الدفن المشعر بحرمه النباش و نحو ذلك من الاعتبارات و لذا وجب الاقتصار من حرمه النباش على القدر المتيقن و هو ما إذا خلا عن مصلحه تعود لنفس الميت خاصه أو لحي من الاحياء أو لمصلحه عامه و لذا كانت مسوغات النباش كثيره اما ما ذكر فى المتن فهو اقل قليل منها نعم يلزم حسب الامكان رعايه عدمه هتكه فان دار الأمر بين هتكه و بين الحق الموجب لنبشه يلزم رعايه أهم المصلحتين و لا يعرف هذا الا الفقيه الحاذق الضليع بأمر الشرع و العرف. (الحسين)

٢- التيمم هو استعمال التراب أو مطلق وجه الأرض على وجه مخصوص يستبيح الصلاه به و كل مشروط بالطهاره المائيه شرعاً. (الحسين)

اختص الطلب بما اختص الرجاء به و بشرط عدم الخوف فى الطلب على النفس أو العرض أو المال و الا سقط و الظاهر كفايه الاستتابة فى الطلب فلا يجب المباشرة بل لا يبعد كفايه نائب واحد عن جماعه و لا يلزم كونه عادلا بل تكفى أمانته و وثاقته و لو أخل بالطلب حتى ضاق الوقت أثم و صح تيممه على المشهور و ان كان الاحوط الجمع بين الصلاه مع التيمم فى الوقت و قضائها فى خارجه بل لا ينبغى ترك الاحتياط بذلك و يجب التوصل إلى شرائها و لو بأضعاف ثمنه ما لم يضر بالحال ضررا لا يتحمل و لو عاد و مع فقد الثمن يجب قبوله من باذله الا إذا كان فى ذلك منه يلزم منها ذل و هوان لا يتحمل عادة و كذا فى بذل الماء (الثانى) ضيق الوقت عن طلب الماء و استعماله بحيث يلزم من الوضوء أو الغسل خروج الوقت اختياريه و اضطراريه فلا يدرك منه مع الطهاره المائيه و لا ركعه اما لو لزم خروج الاختيارى دون الاضطرارى بان كان يدرك منه مع المائيه ركعه و مع الترايبه الجميع ففيه اشكال و ان كان الأظهر (١) تعين المائيه حيثئذ هذا إذا لم يتعمد تأخير الوضوء أو الغسل أو طلب الماء و لو تعمد ذلك حتى ضاق الوقت فلا- ينبغى ترك الاحتياط بالجمع بين الصلاه مع التيمم فى الوقت و قضائها فى خارجه كما سلف (الثالث) خوف التلف بالعطش على نفسه أو نفس محترمه و لو حيوانا فيجوز له حيثئذ إذا كان واجدا له أن يدخره و يتيمم (الرابع) خوف المرض على نفسه باستعماله و لو مثل الشين الذى يشق تحمله فى العاده سواء خاف حدوثه أو شدته أو طول مدته أو بقاء برئه أو صعوبه علاجه أو نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة و لا يعتبر العلم بذلك بل و لا الظن بل يكفى الاحتمال الموجب للخوف حتى إذا كان موهوما فانه قد يحصل الخوف مع الوهم (الخامس) الحرج أو المشقه التى لا- تتحمل عادة بتحصيله أو استعماله و لو لبرد شديد و نحوه و ان لم يكن ضرره و لا خوفه (السادس) توقفه على مقدمه محرمة

١- يدور الأمر هنا بين رعايه أحد التنزيلين تنزيل الخارج منزله الوقت أو الترايبه منزله المائيه و لا شك انها اقوى و رعايه الوقت أهم فتتعين الترايبه و العمده أيضا ان أدله من أدرك قاصره عن شمولها لمثل هذا المورد الذى أدرك الوقت كله لا آخره فقط فتدبره.(الحسين)

كالتصرف فى اناء مغصوب أو طريق مغصوب و نحوه (١) (السابع) وجوب استعمال الماء الموجود فى واجب أهم كإزاله النجاسه عن ثوبه و بدنه فانه يجب تقديم الإزاله على الطهاره المائيه عند عدم التمكن الا من أحدهما و الأولى استعماله فى الإزاله أولا- ثم التيمم و لو توضأ فى هذه الصوره على وجه حصل منه نيه القربه كما لو كان جاهلا بوجوب صرف الماء فى الإزاله فتوضأ صح وضوءه و كذا فى كل مورد توقف تحصيل الماء على مقدمه محرمه من دون أن يكون نفس استعماله من حيث هو محرما فارتكب الحرام و حصل الماء فانه يصح وضوءه بل يتعين عليه الوضوء بعد التحصيل و ثبوت التيمم فى سائر موارد خوف الضرر من استعمال الماء أو تحصيله ما لم يبلغ مرتبه الظن و كذا فى الموارد التى يكون فى الوضوء أو الغسل مشقه شديده رخصه و لا- عزمه فلو توضأ فى مثل هذه الموارد صح وضوءه على الأظهر و أما مع الظن بالضرر فلا يصح إذا كان الضرر الذى يظنه مما لا يجوز تحمله شرعا كالمرض الذى لا يأمن معه من التلف لا مطلق الضرر الذى يشق عليه تحمله كتلف مال أو حدوث شين أو وجع يأمن من عاقبته مما لم يثبت حرمة شرعا فان جواز التيمم مع العلم بترتب مثل هذا الضرر فضلا عن الظن به أو احتمال رخصه لا عزمه على الأظهر.

### المصباح الثانى فيما يتيمم به

و هو مطلق وجه الأرض ترابا كان أو غيره كالرمل و الحجر و المدر حتى حجر الجص و النوره قبل الاحراق و اما بعده فالاحوط مع التمكن من غيره العدم و ان كان الأقوى الجواز و كذا الطين المطبوخ كالخزف و الآجر الاحوط عدم التيمم به مع التمكن من غيره و الأقوى الجواز نعم لا يجوز التيمم بالمعادن كالملاح و الزرنيخ و الذهب و الفضة و العقيق و نحوها مما خرج عن اسم الأرض و لا بالرماد و النبات المنسحق و الدقيق و مع فقد ما يصدق عليه وجه الأرض يتيمم بالغبار من ثوبه أو لبد

١- لكن لو توضأ فى هذا الحال صح لأن الغصب فى المقدمه لا فى أعمال الوضوء كالسفر للحج على دابه مغصوبه و تلزمه الغرامه بالاستعمال مطلقا و قد يفرق فى الصحه بين الانحصار و عدمه. (الحسين)

سرجه أو عرف دابته أو غير ذلك بشرط أن يكون الغبار ظاهراً عليه فلا يكفى الضرب على ذى الغبار الكامن الذى يثور منه بالضرب عليه بل يجب مقدمه أن يعالجه أولاً بنفض أو ضرب يد أو نحوها فان تمكن من جمع ترابه بالنفض ثم التيمم به وجب والا اكتفى بجعله مغبراً ثم التيمم به بعد ظهور الغبار عليه و مع فقد الغبار يتيمم بالطين و الوحل ان لم يمكن تجفيفه و الا وجب بل الا-حوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه و مع فقدته فالرمل ثم المدر ثم الحجر و يشترط فيما يتيمم به أن يكون ظاهراً خالصاً مباحاً فلا- يجوز التيمم بالنجس و لا- بالمزوج بما لا- يسوغ التيمم به الا- إذا كان مستهلكاً بما يسوغ التيمم به و لا بالمغصوب مع العلم و العمد و أما مع الجهل و النسيان فلا بطلان بل يعتبر إباحه مكان التيمم و القضاء الذى يتيمم به على نحو ما سبق فى الوضوء و من فقد ما يصح التيمم به مع فقدته للماء كان فاقداً للطهورين و حكمه على المشهور سقوط الفرض عنه فى الوقت و قضائه خارجه عند التمكن لكن لا- يترك الاحتياط بالجمع بين الفعل فى الوقت و لو من دون طهاره و القضاء خارجه بل القول بعدم السقوط فى الوقت لا يخلو عن قوه.

### المصباح الثالث فى كفيته

اعلم انه يجب فيه أمور (الأول) ضرب باطن اليدين معا دفعه على الأرض اختياراً فلا يجرى الوضع من دون مسمى الضرب و لا الضرب بأحدهما و لا بهما على التعاقب نعم مع الاضطرار يكفى الوضع و مع تعذر ضرب احدهما يضعها و يضرب بالأخرى و مع تعذر الباطن فيها أو فى أحدهما ينتقل إلى الظاهر فيهما أو فى أحدهما و نجاسه الباطن لا تعد عذراً فلا ينتقل معها إلى الظاهر الا إذا كانت نجاسه مسريه إلى ما يتيمم به و لم يمكن التجفيف (الثانى) مسح الجبهه بتمامها و الجبينين بهما من قصاص الشعر إلى طرف الانف الأعلى و الحاجبين و الاحوط مسحهما أيضاً بل الاحوط المسح إلى الطرف الأسفل من الانف و يعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع دفعه فلا يجزى المسح بأحدهما و لا بهما على التعاقب و لا بهما على وجه لا يصدق المسح بتمامهما (الثالث) مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح

تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع و يجب من باب المقدمه شىء من الأطراف و الأقوى كفايه ضربه واحده حتى فيما هو بدل الغسل و ان كان الاحوط الضرب مرتين يمسح بالأولى وجهه و بالثانيه يديه خصوصا فيما هو بدل الغسل و الاحوط فى مسح كل من الوجه و اليدين وقوعه من الأعلى إلى الأسفل كالوضوء.

### المصباح الرابع فى شرائطه

و هى أمور (الأول) النيه مقارنة لضرب اليدين على الأرض على الوجه الذى مر فى الوضوء و الاحوط تعيين كونه بدلا عن الوضوء أو الغسل خصوصا مع تعدد ما اشتغلت ذمته لا يعتبر فيها قصد رفع الحدث و لا الاستباحه (الثانى) المباشرة حال الاختيار و العاجز ييممه غيره لكن يضرب الأرض بيدي العاجز ثم يمسح بهما نعم مع فرض العجز عن ذلك يضرب المتولى يديه و يمسح بهما و لو توقف وجوده على أجره و جب بذلها و ان كانت أضعاف ثمن المثل ما لم يضر بحاله (الثالث) الموالاه و ان كان بدلا عن الغسل و المناط فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفا بحيث يمحو صورته (الرابع) الترتيب على الوجه المذكور (الخامس) الابتداء بالأعلى إلى الأسفل فى الجبهه و اليدين كما مر (السادس) عدم الحائل بين الماسح (السابع) طهاره الماسح و الممسوح (١) حال الاختيار و اما مع الاضطرار فيسقط المعسور و لكن لا يسقط الميسور.

### المصباح الخامس فى احكامه

اعلم ان جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم فيجب لما يجب لاجله الوضوء أو الغسل و يندب لما يندب له أحدهما حتى لو لم يكن طهاره فيجوز التيمم بدلا عن الاغسال المندوبه و الوضوء الصورى و الوضوء (٢) التجديدى و يجب أيضا بخروج الجنب من أحد المسجدين و يشرع لصلاه الجنازه و النوم حتى مع التمكن من

١- بل و التراب و الأرض المضروب عليها.

٢- مشكل و الترك أحوط.(الحسين)

الماء الا- انه ينبغي الاقتصار فى الأخير على ما كان من الحدث الأصغر أو الأكبر و التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابه حاله كحاله فى الاغناء عن الوضوء كما ان ما هو يدل عن سائر الاغسال مثلها فى الاحتياج إلى الوضوء أو التيمم بدله فالمحدث بالاكبر غير الجنابه يتيمم بتيممين أحدهما عن الغسل و الآخر عن الوضوء و لو وجد ما يكفى الأخير خاصه تيمم عن الآخر و لو وجد ما يكفى أحدهما قدم الغسل و تيمم عن الوضوء و إذا تيمم لغايه من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقيا لم ينتقض و باقيا عذره فله أن يأتى بجميع ما يشترط فيه الطاهره و ان لم يضطر إليها فيجوز له قضاء الفوائت عن نفسه أو غيره و فعل النوافل راتبه كانت أو غيرها و مس كتابه القرآن و دخول المساجد و قراءه العزائم لو كان جنبا فان التيمم وضوء المضطر و غسله ففى كل مورد يكون الوضوء أو الغسل مطلوبا منه يقوم التيمم مقامه فيجوز له فعله لكل غايه تكون الطهاره شرطا لصحتها أو كمالها و متى تيمم لشىء منه يكون بمنزله المتوضى أو المغتسل إلى أن ينتقض تيممه الا إذا كان المسوغ للتيمم مختصا بتلك الغايه كالتيمم لضيق الوقت فانه لا يستباح غيره من الغايات بل لا يجوز له فى ذلك الحال مس كتابه القرآن و نحوه فلو تيمم لصلاه قد حضر وقتها جاز له صلاه الأخرى فى أول وقتها مع فرض بقاء المسوغ و حكم التداخل الذى مر فى الاغسال يجرى هنا فلو كان هناك أسباب عديده للغسل كفى تيمم واحد عن الجميع و حينئذ فان كان من جملتها الجنابه لم يحتج إلى الوضوء أو التيمم بدلا عنه و الا وجب الوضوء أو تيمم آخر بدلا عنه و لا يصح التيمم للفريضة قبل دخول الوقت اما بعده فيصح و ان لم يتضيق مع الرجاء و عدمه و الاحوط مراعاة الضيق مطلقا لكن لو تيمم لصلاه قد حضر وقتها جازت له الصلاه الأخرى فى أول وقتها و لا يعيد ما صلاه بتيممه الصحيح بعد التمكن من غير فرق بين الوقت و خارجه و ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء أو الغسل من الاحداث فما كان بدلا عن الوضوء ينتقض بالحدث الأصغر و الأ-كبر و ما كان بدلا عن الغسل ينتقض بالاكبر و لا ينتقض بالاصغر على الأصح فما دام عذره عن الغسل باقيا يكون تيممه بمنزله الغسل فلو احدث بالاصغر لم يمنعه عن دخول المساجد و

قراءة العزائم ونحوهما مما لا يمنع عنه الحدث الأصغر واما مثل الصلاة و مس كتابه القرآن و نحوهما مما يمنع عنه الحدث الأصغر أيضا فلا بد له من الوضوء ان كان متمكنا منه و الا فالتيتم بدلا عنه و ان كان الاحوط في صورته التمكن من الوضوء الجمع بينه و بين التيمم بدلا عن الغسل و لو لم يتمكن من الوضوء تيمم بتيممين أحدهما بدل الغسل و الآخر بدل الوضوء و لو كان جنبا اجزأ تيمم واحد بقصد الخروج عن عهده ما هو واجب عليه و ينتقض أيضا سواء كان بدلا عن الوضوء أو لغسل بالتمكن من استعمال الماء في مبدله فإذا لم يستعمله حتى تعذر أعاد التيمم و لو وجدته المحدث بالاكبر الذى قد تيمم بتيممين و لكن لا يكفى الا للوضوء انتقض تيمم الوضوء خاصه هذه إذا تمكن منه قبل التلبس بالفريضة أما لو كان فى أثنائها فان كان قبل الركوع انتقض أيضا و ان كان بعده مضى فى صلاته و الاحوط مع سعه الوقت الإتمام ثم الإعادة و اما التلبس بنافله أو طواف واجب أو مندوب فليس بمانع من انتقاض التيمم بوجدان الماء فى الأثناء على الاشبه و تيمم الميت لفقد الماء ينتقض بوجدانه قبل الدفن و ان صلى عليه بل الأقوى إعادة الصلاة عليه بعد الغسل و الله العالم.

تم كتاب الطهاره

و حيث انتهى بمنه تعالى طبع الجزء الأول من هذا الكتاب المشتمل على جميع أبواب الطهاره التى هى أهم مقدمات الصلاة و أقوى مقوماتها و شرائطها و يلى هذا الجزء الثانى فى كتاب الصلاة و ما ينتظم بها من العبادات المالىه و البدنيه فكان تسامى هذا الموضوع و تراميه فى معارج الرفعه و الشرف يدعو إلى.

### تمهيد مقدمه للدخول فى مباحث الصلاة و أحكامها

و قد ذكرنا فى غير واحد من مؤلفاتنا فى الفقه و رسائلنا ان العباده و هى التى لا تصح أى لا تسقط التكليف الا إذا كان الداعى للإتيان بها قصد التقرب إلى الله عز شأنه و امتثال أمره هى على ثلاثه أنواع (بدنيه) محضه مثل الصلاة و الصوم و (ماليه) محضه مثل الزكاه و الخمس و الكفارات و (ماليه بدنيه) مثل الحج و الجهاد و

أهم العبادات و اعظمها مكانه فى الإسلام هى الصلاه التى ان قبلت قبل ما سواها و ان ردت رُدُّ ما سواها- يعنى أول ما يحاسب العبد عليه من اعماله هى الصلاه فان قبلت نظروا فى اعماله الأخرى و ان لم تقبل لم ينظر فى شىء من اعماله صحيحا كان أو باطلا بل يرد الجميع و قد ورد فى الحث عليها و الاهتمام بها و تهويل العقوبه على تركها من الشارع المقدس أخبار سارت مسير الأمثال؛ و أحاديث تندك لهولها الجبال؛ و من الغنى عن البيان ان اهتمام الشارع الأعظم و شده بعثه على فرض من فرائضه و مشروع من مشاريعه ليس لغرض يعود إليه أو غايه تؤول بالمنفعه عليه، و إنما هو لما يعلم فيه من ضمان الصالح العام و حفظ نظام الجامعه البشريه و ما يتكفل لكل فرد منها من الخواص و المزايا الجسميه و الروحيه، و ما يجلب لها من الهنا و السعاده فى كلال-النشأتين و لما كان هذا المشروع العظيم و التركيب العجيب حسب علم مشرعه و مخترعه و احاطته بعظمته جامعا لاسباب الكمال الانسانى؛ و السمو الروحانى، و بالغا أقصى ما يجب و يلزم لصحه الأجسام و تهذيب النفس و تقويم الأخلاق لذلك جعل له ذلك المقام من الاهميه الذى لم يجعله لأى عباده من العبادات مهما عظمت، و هى مضافا إلى ما فيها من الغرض الاسمى و المقصد المتعالى من اتصال العبد بمبدئه و عروجه بروحه إلى موجدته، و هى حلقة الاتصال؛ بين المخلوق من التراب و خالقه ذى العظمه و الجلال، نعم و هى الصله الوثيقه و العهد المبرم بالتكرار الذى هو كدعوه من الملك الجبار لحضور كل واحد من عبيده بين يديه لمناجاته و تجديد العهد به كل يوم و ليله عدّه مرات فما اعظمها من رحمه و ما اسماء من عطف نعم مضافا إلى كل ذلك و ما هو فرق ذلك مما لا تحيط بكنهه الأوهام، و لا تاتى على بعضه فضلا عن كله الأرقام و الأرقام، مضافا إلى هذا و ما إليه من المعالى الروحيه و المقاصد الربوبيه و عروج النفس إلى حضائر القدس و مواطن الكرامه نعم فى هذا التركيب الظاهر مضافا إلى ما المحنا إليه و أوأنا إليه بالإيماء البعيد الشارد؛ فيه من رعايه صحه الأجسام و دفع الأسقام و امتداد امراس الحياه ما لا- يأتى عليه البيان الا بالإشاره الموجزه و هل صورته الصلاه الا حركات رياضيه رياضيه بدنيه رياضيه روحيه رياضيه معتدله رياضيه هادئه-



انظر أولاً إلى أول مقدمه من مقدمات الصلاه و هى النظافه و الطهاره و لما كان الصانع الحكيم قد جعل لهذا البدن غشاء يستر لحمه و عروقه و أعصابه و جميع مقوماته و هو الجلد الذى هو لهذا الهيكل الجسمانى كالدرع الحصين يقيه من العوارض الكونيه من حر أو برد أو غبار أو هوام و نحو ذلك و جعله ذا مسام لتكامل به منفعه الجسد فيخرج منها البخار و العرق و الغازات و سائر الفضلات التى يستريح الجسم بخروجها منه و يستطيع كل عضو منه بل كل ذره و طاقه على أداء وظيفتها التى كونت من اجلها كانت تلك المسام التى لا- يزال يخرج العرق منها و البخار المتكون من الحرارة الغريزيه الداخليه أو العوامل الخارجيه معرضه للانسداد و الالتحام بما يتراكم عليها من تلك الفضلات و انسدادها يوجب تخلف القسم الكبير منها داخل البدن و كلما تزايدت عليه الأقدار من تراكم الغبار و الهواء و الهباء من الخارج و العرق و البخار من الداخل من الخلايا القرنيه و المواد الدهنيه بعد تبخر مائها و زواله انسدت تلك المسام الجلديه التى ربما تعد بالملايين و لم تقدر على أداء وظيفتها من إفراز الضار و جذب النافع فيخل بذلك بسائر الأعضاء و تعوقها اجمع عن القيام بوظائفها حتى الرئيسين القلب و الرئه بل و حتى الرئيس الأ-عظم و هو الدماغ و تحدث الأمراض العصبية فى شتى الجهات من البدن و تحدث فى طليعتها الحكه و الالتهاب و انتشار الروائح الكريهه و الأنفاس المتعفنه المخمره بجراثيم الجلد و جذوره الفاسده تلك الروائح التى قد يشمها الجليس فيشمئز منها و يتفزز و تختنق أنفاسه تلك الروائح التى يزداد انتشارها فى حراره الوقت و عند ازدحام المجتمعات فى النوادى و الحفلات أو فى الحضرات و المساجد و المعابد و لا- سيما فى مواسم الزيارات، أفليس من الحكمه البالغه حينئذ و من الدليل على سعه علم الشارع الحكيم و احاطته تشريع النظافه و الطهاره مقدمه للصلاه لطهاره البدن فقط بل طهاره البدن و الثياب و المكان و كل ما يلبس الإنسان ثم انظر إلى عظيم العناية و سعه العلم و عميق الحكمه فقد علم جلت حكمته ان الاقدار و الأكدار من البخار و الغبار المحيطه بالبدن فى كل وقت فى يقظته و نومه و كل حركاته تراكم هذه الأوساخ من داخل البدن و خارجه لا يكفى لإزالتها الغسل مره أو مرتين

فى الأسبوع أو الشهر لذلك جعل للغسل أى غسل تمام البدن أسبابا عديده قد تزيد على المائه ربما تدعو الإنسان إلى تكرار الغسل فى اليوم الواحد مرتين أو اكثر فاجبه لاسباب كثيره و ندب إليه و استحبه لاسباب أخرى اكثر و لم يكتف للواجب لغسل الجنابه بل أوجه لاسباب أخرى متنوعه و لم يكتف فى الاستحباب بغسل الجمعه الذى قيل بوجوبه حتى استحبه لاسباب متوفره فى أوقات متكرره و لا سيما الأيام البارزه من ذوات الشأن كأيام الأعياد و يوم عرفه و فى اكثر أيام شهرى رجب و شعبان و لما كان الصيام فى شهر رمضان مستوجبا فى الغالب لزياده التبخر و الافراز و تراكم الأوساخ جعله مستحبا فى اكثر لياليه فى بعض ليالى القدر يستحب فى أول الليل و يستحب مره أخرى فى آخره و فى أيام الزيارات فى تلك الأشهر الشريفه و غيرها كمحرم و صفر و ليله الجمعه إلى كثير من هذه الموارد التى تكفلت كتب الفقه و المصاييح فى الأدعيه لبيانها مع استحباب تنظيف الثياب و البزه و استعمال الطيب أيضا كل ذلك رعايه و عنايه بصيانه هذا الغشاء المحيط بالبدن و هو الجلد الذى يصلح البدن بصلاحه و يفسد بفساده ثم لَمَّا كان جملة من أعضاء هذا البدن اكثر تعرضا للأفذار و الغبار و ممارسه الأعمال و الآلات و الظروف و الألبسه و غيرها و هى الأعضاء المكشوفه كالوجه و اليدين لم يقتنع لها بتلك الاغسال على كثرتها فحسب بل أوجب غسلها أيضا مقدمه فى كل صلاه و عند كل حدث ثم توسع و أبدع فيما شرع فجعل للوضوء أسبابا عديده كما كانت للغسل بل ربما تزيد على أسباب الغسل بعضها توجب الوضوء و بعضها تندب إليه فاستحبه حتى للأكل و النوم و الخروج من البيت و طلب الحاجه و لقراءه القرآن و أوجه لمس القرآن و لكل صلاه بعد النوم و بعد كل حدث و بالآخره استحب للإنسان أن يكون دائما على طهاره و ان كان فى غير صلاه أو طواف أو نحوها و لما علم ان اليدين هى اكثر أعضاء البدن مزاوله للأشياء بل هى الآله العامله التى تدأب على القبض و البسط و الرفع و الوضع و المصافحه فهى معرضه للتلوث اكثر من غيرها استحب غسلها قبل الطعام ثلاثا و بعده كذلك و قبل الوضوء مرتين و قبل الغسل ثلاثا و هكذا ندب إلى غسلها فى عده موارد؛ مضافا إلى

المضمضه و الاستنشاق ثلاثا و ليس الغرض الاسمى من كل هذا هو هذه النظافه الظاهريه و النزاهه الحسيه بل القصد أن تكون ذريعه إلى الطهاره المعنويه و النزاهه الروحيه فان الجسد إذا خلص من الاقذار و عوفى من الأمراض و العاهات استعد لبلوغ اشرف الغايات و الأجسام إذا صحت من الأسقام صحت النفس و انشرفت الروح و ابتهجت و استطاعت أن تدرك الحقائق و أن تستقيم على احسن الطرائق و تحلت بالفضائل و تخلت من قذر الرذائل، و قد سمعت أيها الناظر قولهم العقل الصحيح فى الجسم الصحيح، فكل تلك العنايه من الشارع الحكيم فى شان الطهاره و تحصيلها بال غسل و أنواعه و الوضوء و أصنافه إنما هو لسلامه النفس و تحصيل صفائها كى ذلك كى تنقى حتى تبقى و لكى تطهر، حتى تكبر؛ و الظاهر عنوان الباطن و على كل حق حقيقه و على كل صواب نور، نعم كل ذلك كى تلتحق هذه النفس البشريه بل البهيميه بصقع المجردات، و تستحق أن تتطلع و تطلع على ملكوت الارضين و السموات و ما اعظمها من غايه؛ و ما أكرمها من منزله، هذه مقدمه واحده من مقدمات الصلاه فانظر ما ذا راعى الشارع الإلهى فيها من الحكم و المصالح لعباده و كم لهم فيها من مصالح صحيحه؛ و منافع روحيه، ثم اعطف بنظرك متأملا فى ذات الصلاه و أجزائها الداخليه، و مقوماتها الركينه و سننها و آدابها، فأولها القيام منتصبا مستقيما بسكينه و طمأنينه بحيث لو وقف الطير على رأسه لما اندعر مائلا بنظره و بعنقه إلى الأرض ثم يرفع يديه لتكبيره الاحرام و يقرأ قدرا من القرآن ثم يهوى إلى الركوع و هو انحناء الصلب مادا بفقار ظهره مستقيمه حتى يستوى الرأس بالعجز و يساوى بين ظهره و عنقه بحيث لو صب الماء على ظهره لما جرى ثم يقوم منتصبا مطمئنا ثم يهوى إلى السجود واضعا سبعة أطرافه على الأرض و بعد الذكر و التسيح يجلس من سجوده مطمئنا مستقرا ثم يعود إلى السجود ثانيا واضعا جبهته و كفيه على الأرض مجنحا بذراعيه كالسجود الأول و يرفع رأسه بعد الذكر و يجلس مستقرا أيضا و هى جلسه الاستراحه ثم يقوم ثانيا و هكذا يكرر هذه العمليه مرتين أو ثلاثا أو أربعا فى صلاه واحده فريضه أو نافله و فى بعض النبويات: إذا قمت إلى الصلاه فكبر ثم اقرأ ما تيسر

معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تستوى قائماً ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها فالمطلوب فى حركاتها و سکناتها اجمع القرار و السکینه فإذا قام أو جلس یكون بحيث یستقر کل عضو فى موضعه مع الإتيان بحركاتها التى لا- تترك مفصلاً من مفاصل الجسم أو عضواً من الأعضاء الا- أعطته حركه جدیده، قیام و قعود، و انحناء و سجود بهیئات متنوعه من رفع الیدین و ضم الجناحین یتخللها أذکار و قراءه و تسبیح فى أوقات معینه لها خصوصیه کونه کطلوع الفجر أو زوال الشمس أو غروبها مما هو محل العبره و آیه على عظیم الصنعه و عظمه الصانع و فیها مجال للتفکیر، و لكل واحد من تلك الحركات منافع جسمیه فالركوع مثلاً بتقلیصه عضلات البطن یقوى هذا الجدار و یمنعه من الاسترخاء و ینبئ الأحشاء و الأمعاء للنبضات المستقیمه فیخلص الجسم من ربقه القبض الشدید إلى کثیر من الفوائد مما لا مجال لاستیفائه و مثله السجود یقلص عضلات البطن و عظام الصدر تقلیصاً اعم و اشد و یحرك الحجاب الحاجز و ینبئ المعده فیدفع ما بها و یخلصها من الوقوع فى اعراض التمدد المزعج، بل کل تلك الأعمال المتسقه المرتبه بذلك الترتیب الخاص و الأوضاع المعینه حركات ریاضیه لها اعظم الأثر فى نشاط الأعضاء و تقلص العضلات و قوتها و تماسکها و تنبیه العصب الحساس؛ و تحریک الدوره الدمویه و إیقاد الحراره الغریزیه التى تهیئ بیئها داخلیه ثابتة و تنشط القوى لاعمال الفکر الصحیحه و معلوم ان وظيفه العضلات لا تقف عند حد حركه انتقال الجسم من مكان إلى آخر بل لها وظائف أهم و اعم و هو تأثیرها النافع فى جمیع مقومات البدن و مکائن التحلیل و التبدیل و تنبیه الجهاز الهضمی و العمود الفقری فتلك الحركات تمارین صحیه و ریاضه طبیعیه لها فى کل عضو اثر خاص عمیق منظمه أبداع تنظیم فى أوقات معینه کل يوم بل هی مع ذلك و صفه طبیه، و طراز بدیع فى تحصیل المناعه للمفاصل و العظام و الأعصاب و القلب و الرئه و المعده بل و الرئیس الأعلى و هو الدماغ و لذا ورد فى بعض الأخبار ان الصلاه مصححه للابدان نعم هی مبتکره و بدیعه فى تنشيط مقومات الجسم و إعانه کل جزء من أجزاء البدن على أداء

وظيفته و عمله و ما خلق من اجله فإذا أدى كل عضو وظيفته جاءت الصحة و تموج فى الجسم ماء الحياه و تدفق فيه نمير البهجه و النشاط و المرح و تمكنت النفس من صحيح الأفكار فيما يجرى على لسانها من القراءه و الأذكار؛ و خشعت الجوارح و خضعت الأطراف و عرجت الروح إلى صفوف الملائه الأعلی و استحققت الاندماج فى زمر الملائكه فى حظيره القدس متجوله فى صوامع الملكوت، و جوامع الجبروت، و اطمأنت بوقوفها مبتهجه مطمئنه بمشاهده تلك العظمه و نوديت من افق تلك الأصقاع المتعالیه يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً \* فَادْخُلِي فِي عِبَادِي \* وَ ادْخُلِي جَنَّاتِي فَهَلْ تَبْقَىٰ مِنْ كَلِّ هَذَا وَ هو قليل من كثير، و جرعه من غدیر، ان الصلاه رياضه بدنيه. و رياضه روحیه. رياضه معتدله. رياضه هادئه، و إنها تمنح الإنسان بالمواظبه على أدائها فى أوقاتها الخاصه قوه الإراده و ضبط الوقت و حفظ النظام و رسوخ ملكه الوفاء بالعهد و صدق الوعد إلى كثير من أمثال هذه السجايا و المزايا، فأین هذه الرياضه من رياضه الألعاب الصبانيه من النط و القفزان، و الوثبه و النزوان، مما هو بالأطفال اليق؛ و هى بهم الصق، و هل الصلاه إلا- نظافه و تطهير، و عبره و تفكير؛ و حركات رياضيه و جهود عقليه، و مكاشفات روحیه و ايسر اثر من آثارها؛ و ثمره من جنى ثمارها انها إذا أقيمت بشرائطها و اديت بوظائفها المعبره فيها و سننها المرعيه بها ضمنت لفاعله النهى عن الفحشاء و المنكر، و لذكر الله فيها اكبر، فهل بعد هذا أيها المسلم تتناقل من المبادره إلى هذا العمل العظيم؛ و الخير الجسيم الذى لا يحتاج إلى اكثر من ربع ساعه أو نصف ساعه ثم السعاده الأبدیه من حين القيام بها إلى قيام الساعه، و فيها للمتدبر فيها مضافا إلى ما أشرنا إليه من المنافع الجسميه و الروحیه روح و بهجه، و غذاء و لذه قد لا توجد فى شىء من لذات الدنيا و أعمالها، و لكن لأهلها و إنها لكبيره إلا على الخاشعين و من ذاق عرف، و من عرف وصف و من وصف انصف، و من اجل هذا و ما هو اكثر منه جعلها الشارع بذلك المقام من الاهميه فصيرها عمود الدين و معراج المتقين و لم يكن بين المسلم و الخروج من الإسلام سوى ترك فريضه واحده و لو اتسع لنا الوقت و نفست من خناقها هذه الظروف القاسيه

و خفت وطأه ما نلاقه من هذه الأمه الجاهله العمياء- لكتبتنا انفس كتاب واسع فى مزايا الصلاه و حكمها و أسرارها و منافعها الاجتماعيه و الصحيه و غيرها مما يدللك على عظمه دين الإسلام و تعرف بحق انه اشرف الأديان و كذلك سائر تشريعاته و احكامه و بالله المستعان و لا حول و لا قوه الا به و هو حسبنا و نعم الوكيل.

حرره محمد الحسين

فى مدرسته العلميه ١٨ رمضان المبارك بالنجف الاشرف ١٣٦٤.

## دليل الكتاب

الموضوع ..... رقم الصفحة

المطلب الأول فى أصول الإيمان ..... ٥

المطلب الثانى فى التقليد ..... ٦

المقاصد ..... ٤١

المقصد الأول فى العبادات ..... ٤١

الكتاب الأول كتاب الطهاره ..... ٤١

المبحث الأول فى المياہ ..... ٤١

المبحث الثانى فى النجاسات ..... ٦٨

المبحث الثالث فى المطهرات ..... ٩٨

مصباح فى أحكام الأوانى و الجلود ..... ١٠٧

مشكاه ..... ١٠٩

المصباح الأول فى أحكام التخلی ..... ١١٠

المصباح الثانى فى أحكام الاستنجاء ..... ١١٠

مشكاه فى الوضوء ..... ١١١

المصباح الأول فى أسبابه ..... ١١١

المصباح الثانى فيما يجب له الوضوء ..... ١١٢

المصباح الثالث فى شرائطه ..... ١١٣

المصباح الرابع فى افعاله ..... ١١٥

المصباح الخامس فى سننه ..... ١١٨

المصباح السادس فى أحكام الخلل من تيقن الطهاره ..... ١١٨

المصباح السابع فى وضوء المضطر و أحكام الجبائر ..... ١٢٠

المصباح الثامن فى حكم دائم الحدث ..... ١٢١



مشكاه فى الاغسال الواجه ..... ١٢٢

المصباح الأول فى غسل الجنابه ..... ١٢٢

المصباح الثانى فى غسل الحيض ..... ١٢٩

المصباح الثالث فى الاستحاضه ..... ١٣٧

المصباح الرابع فى النفاس ..... ١٣٩

المصباح الخامس فى غسل مس الميت ..... ١٤٠

المصباح السادس فى أحكام الأموات ..... ١٤٢

مشكاه فى التيمم ..... ١٥١

المصباح الأول فى مسوغاته ..... ١٥١

المصباح الثانى فيما يتيمم به ..... ١٥٣

المصباح الثالث فى كفيته ..... ١٥٤

المصباح الرابع فى شرائطه ..... ١٥٥

المصباح الخامس فى احكامه ..... ١٥٥

تمهيد مقدمه للدخول فى مباحث الصلاه و أحكامها ..... ١٥٧

دليل الكتاب ..... ١٦٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
الغمامة  
اصبحان  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

